مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٤٦) شوال ١٤٤٦هـ - مارس ٢٠٢٦م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. منصب محسن عبد الرحمن
أحمد العقيدي
إسماعيل محمد طاهر
د. صدفة محمد محمود

د. محمود زكريا محمود ابراهيم
د. محمد الأمين بن عودة
زينب يانكيني
عبد الرحمن عاطف أبوزيد

د. أمين البدادي
عبد الرحمن كان
أ.د. كمال محمد جاه الله الخضر

متابعات إفريقية

العدد (٤٦)

المحتويات

الهيئة الاستشارية العلمية

أ.د. كبا عمران – غينيا
أ. د. كوني بمان – ساحل العاج
أ. د. محمد يحيى باباه – موريتانيا
أ. د. بومدين بوزيد – الجزائر
أ.د. كمال جاه الله – السودان
أ. د. عمر عبد الفتاح – مصر
د. فهد الشريف – المملكة العربية السعودية
د. كزافيي لوفين – بلجيكا | Dr. Xavier Luffin – Belgium
د. زكرياء درامى – السنغال
د. وداد نائبي – بينين
د. فطومة أحمد – كينيا
د. خديجة الراجي – المغرب
د. أندريا بريغاليا – إيطاليا | Dr. Andrea Brigaglia – Italy

ضوابط ومعايير النشر

أن تكون المادة ضمن الاهتمامات العلمية للمجلة
أن تستوفي المادة الشروط العلمية
ألا تكون المادة قد نشرت مسبقا كليا أو جزئيا الكترونيا أو ورقيا
أن تكون المعطيات العلمية المعتمدة والتوثيق حديثا
ترتيب المصادر والمراجع ألفبائيا في نهاية النص
أن تكون الرسوم البيانية والخرائط من وضع ورسم كاتب المادة
يمنع إعادة نشر أي مادة من المواد المنشورة بالمجلّة دون إذن مسبق
تخضع المواد المنشورة بالمجلة لتحكيم سرّي

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة ومحكمة يضمها تقرير فصلي يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تتناول السلسلة الملفات والقضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات

١- **بين كينيا والحجاز واليمن: تاريخ علماء المذهب الشافعي في شرقي إفريقيا**
د. منصب محسن عبد الرحمن، قسم الشريعة، الجامعة الإسلامية في أوغندا، إمبالي. ١٠

٢- **الجذور الخفية والحضور الحي: نماذج من تاريخ المسلمين الأفارقة في أمريكا الجنوبية والكاريبي**
أحمد العقيدي، مدرس بجامعة لانوس، بوينس آيرس. ٢٩

٣- **إشكاليات المراحل الانتقالية في الدول الهشة: تحليل مقارن لتجارب دول الساحل الإفريقي**
إسماعيل محمد طاهر، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة هيك، أنجمينا ٤٦

التقارير

١- **دور الهند والبرازيل كقوى صاعدة في إفريقيا: حدود القدرة على تقديم نموذج جديد للشراكات التنموية**
د. صدفة محمد محمود، باحثة متخصصة في شؤون أمريكا الجنوبية، القاهرة. ٦٧

٢- **تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا:**
قراءة في الدوافع المحفزة والتداعيات المحتملة
د. محمود زكريا محمود ابراهيم، أستاذ العلوم السياسية المساعد،
كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة. ٧٩

٣- **ربع قرن لمسار «التعاون» الإفريقي الأوروبي.. قراءة في الرّهانات الماثلة**
د. محمد الأمين بن عودة، أستاذ التعليم العالي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة غرداية، غرداية..... ٩٣

٤- **المرأة في بوركينا فاسو: المكانة الاجتماعية وأدوارها في مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية**
زينب يانكيني، أستاذة بالمركز الجامعي للتخصصات المتعددة، واغادوغو..... ١٠٢

٥- **الإقراض الرقمي غير المنظّم في إفريقيا: بين الشمول المالي والهشاشة الاقتصادية**
عبد الرحمن عاطف أبوزيد، باحث في الاقتصاد السياسي، القاهرة. ١١٦

عروض الكتب

١- **الأثر الحضاري للهجرات العربية في شرق إفريقيا**
د. أمين البدادي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء..... ١٢٨

٢- **تاريخ الإسلام في السنغال: رؤية تيجانية**
عبد الرحمن كان، باحث متخصص في الشؤون الأفريقية، داكار. ١٤١

٣- **سوسيولوجيا تشكل الدولة في القرن الإفريقي**
أ.د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم. ١٤٨

د. محمد السبيطلي

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

يجد القارئ الكريم بين دفتي هذا العدد الجديد، مجموعة من الأوراق، التي تناولت موضوعات في التاريخ الحضاري، والاقتصاد، والسياسة، الإفريقية، وقضايا الأمن... ومن بين أهم المحاور التي تظهر في العدد الجديد، تلك التي اهتم كتابها بالعلاقات التاريخية بين شرقي إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، والتي بحثت الهجرات العربية نحو شرقي إفريقيا، ومخرجاتها الإنسانية والحضارية، من تمازج، وتقارب، لشعوب ضفتي البحر الأحمر والمحيط الهندي، وولادة للغات جديدة، يظهر فيها التلاقح اللغوي والثقافي العام، وانتشار لنمط حياة، مثل التقاء ثقافات عربية وافريقية، كان لها أثرها في مختلف مجالات الحياة العامة.

ومن جهة أخرى، تضمن العدد الجديد ورقة ذات أهمية كبيرة، باعتبار أنها تناولت موضوعا من النادر أن يتم تدارسه، وهو أثر الهجرة القسرية الإفريقية الى العالم الجديد، وأساسا أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي، والحضور التاريخي للمسلمين الأفارقة، في ضوء الوثائق الأرشيفية الرسمية، والسجلات الاستعمارية، والدراسات الحديثة... خصوصا وأن التعاطي العلمي السائد في مجال مثل هذه الحقول الدراسية، كان يتم على أساس حضور إفريقي، دون الإشارة الى أنه حضور إفريقي إسلامي، حامل لبعض أوجه الثقافة العربية، وبالخصوص دور هذا المكون الإسلامي الإفريقي، في تشكيل أنماط المقاومة والاستمرارية الثقافية، فيما وراء المحيط، وبعيدا عن القارة السمراء.

وعلى المستوى السياسي والجيوسياسي، تضمن العدد موضوعا عن إشكالية المراحل الانتقالية في الدول الهشة، وفيه تحليل مقارن لتجارب دول الساحل الإفريقي. وتناولت بقية أوراق العدد مجموعة من الملفات، التي ترتبط بدور القوى الصاعدة في إفريقيا، مثل: الهند والبرازيل، وتحليل مصالح كل منهما في إفريقيا، وحيثيات صعود مثل هذه القوى في القارة، في سياق التنافسات الدولية. كما تطرقت أيضا لتدهور العلاقات الأمريكية – الجنوب إفريقية في عهد الرئيس دونالد ترمب، واستعراض للأسباب والتداعيات.

وفي المجال الاقتصادي، تم تناول ظاهرة الإقراض الإلكتروني في إفريقيا، بصفتها وسيلة سريعة للحصول على تمويل فوري. ويتم ذلك خارج الأطر التنظيمية القانونية، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات غياب الشفافية والمساءلة، في هذه المعاملات المالية، مما يشد الانتباه إلى وجود فراغ تنظيمي من جهة، وكذلك قصور في النظام المالي التقليدي في البلدان النامية.

ويجد القارئ أيضا مجموعة من عروض كتب منتخبة، تتناول تاريخ تشكيل الدولة الإفريقية من منظور علم الاجتماع السياسي، وكذلك الهجرات العربية الحجازية نحو شرقي إفريقيا، ودراسة بعض أوجه الثقافة الإسلامية في السنغال.

دراسات

بين كينيا والحجاز واليمن:
تاريخ علماء المذهب الشافعي في شرقي إفريقيا

د. **منصب محسن عبد الرحمن**، قسم الشريعة، الجامعة الإسلامية في أوغندا، إمبالي.

مقدمة

يشير لفظ «المذهب» إلى الطريقة أو المنهج، وهو ما يُقابل مصطلح (School of Thought) في اللغة الإنجليزية، ويُقصد به المذاهب الأربعة.[١] والمذاهب الأربعة تطلق على كل من: المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، ويعبر المذهب عن الطريقة التي سار إمام المذهب عليها، في فهمه للنصوص الشرعية، وفي طريقته لاستنباط الأحكام، والتي اتَّبعَه عليها من بعده من علماء وأفراد.[٢] وقد ظهرت هذه المذاهب في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وبحلول القرن الثاني عشر كان معظم فقهاء المسلمين، قد انتموا إلى أحد هذه المذاهب.[٣] وتقرّ هذه المدارس الأربع بصحة بعضها البعض،[٤] وتفاعلت فيما بينها عبر الجدل الفقهي، على مر العصور. وتُتَّبَعُ أحكام هذه المدارس في جميع أنحاء العالم الإسلامي، دون التقيد بحدود جغرافية صارمة، وإن كانت كل مدرسة قد هيمنت على مناطق معينة. فعلى سبيل المثال:[٥] تسود المدرسة المالكية في شمال وغربي إفريقيا، والحنفية في جنوب ووسط آسيا، والشافعية في شرقي إفريقيا وجنوب شرقي آسيا، والحنبلية في شمالي ووسط الجزيرة العربية. ويعتبر المذهب الشافعي هو السائد في منطقة القرن الإفريقي، منذ القرن السابع الهجري، ونجد ذلك من خلال الكتابات؛ فقد كانت أول إشارة تفيد بوجود المذهب الشافعي في القرن الإفريقي، رحلة ابن بطوطة (ت٧٧٩هـ)، بقوله: «ثم ركبت البحر من مقديشو متوجها إلى بلاد السواحل قاصدا مدينة كلوة، فوصلنا إلى جزيرة مومباسا وهي جزيرة كبيرة...».[٦] وتشير هذه الدلائل إلى أن المذهب الشافعي وصل إلى القرن الإفريقي في فترة مبكرة، عن طريق المهاجرين اليمنيين الحضارم، وغيرهم من الذين استقروا في الصومال، وإريتريا، وجيبوتي، وكينيا، مستفيدين من القرب الجغرافي لتلك المناطق.[٧] وتكتسب دراسة جهود العلماء المحليين، في ترسيخ المذهب الشافعي في منطقة القرن الإفريقي، أهمية بالغة من عدة أوجه؛ فهي تسهم في الكشف عن الدور المحوري الذي قام به هؤلاء العلماء، في

نشر تعاليم المذهب، وتوطينه ضمن السياق الثقافي والاجتماعي المحلي، مما أدى إلى استقراره واستمراريته عبر الأجيال. كما تبرز هذه الدراسة مدى تفاعل المجتمعات الإسلامية الإفريقية مع المذاهب الفقهية السنية، وتظهر أن انتشار المذهب الشافعي، لم يكن محصورا في جهود الوافدين فحسب، بل ارتبط أيضا بمساعي علماء المنطقة أنفسهم، من خلال التأليف، والتعليم، والإفتاء، وتأسيس المعاهد والزوايا، مما شكّل بيئة علمية خصبة، ساعدت على ترسيخ المذهب. وعلاوة على ذلك، تتيح هذه الدراسة فهما أعمق لطبيعة التدين المحلي، وأساليب نقل المعرفة الدينية، ودور العلماء في تشكيل الهوية الفقهية للمجتمع. رغم الانتشار الواسع للمذهب الشافعي في مناطق شرقي إفريقيا، وبخاصة في جمهورية كينيا، إلا أن الجهود العلمية التي بذلها العلماء المحليون، في ترسيخ هذا المذهب، لم تحظ بما تستحقه من العناية الأكاديمية والبحثية؛ فلا تزال كثير من المخطوطات العلمية، التي تمثل خلاصة اجتهاداتهم وتفاعلهم الفقهي مجهولة، أو غير مفهرسة، ما أدى إلى قصور في فهم دور هؤلاء العلماء في نشر المذهب الشافعي، وتعليمه، وتأصيله في المنطقة. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في قصور التوثيق، والتحليل العلمي لجهود علماء كينيا في خدمة المذهب الشافعي، من خلال تراثهم المخطوط. وهذه الدراسة تجيب على الأسئلة الآتية: من هم أبرز العلماء الكينيين، الذين خدموا المذهب الشافعي؟ وما مساهماتهم العلمية؟ وما محتوى المخطوطات العلمية المتوفرة في كينيا، والتي تتعلق بالمذهب الشافعي؟ وتقتصر الدراسة على الجهود المتعلقة بخدمة مذهب الإمام الشافعي، دون غيره من المذاهب. وتركز على الجهود العلمية من القرن ١٣ الهجري (١٩ الميلادي) حتى القرن ١٥ الهجري (٢١ الميلادي).

أولا- المذهب الشافعي وانتشاره في شرقي إفريقيا

يُنسب المذهب الشافعي إلى الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، المشهور بـ «الشافعي» (١٥٠–٢٠٤هـ).[٨] وُلد الإمام الشافعي في غزة سنة ١٥٠هـ، وتوفي في القاهرة سنة ٢٠٤هـ،[٩] وحفظ القرآن الكريم وهو في السابعة من عمره، ثم قرأ الموطأ على الإمام مالك بن أنس (٩٣–١٧٩هـ) في المدينة المنورة.[١٠]

واستقر لاحقا في بغداد، ثم انتقل الى مصر حيث استقر به المقام، والتي قدم إليها سنة ١٩٩هـ، وأقام في القاهرة في أواخر حياته حتى وفاته.[١١] كان منهج الإمام الشافعي قائما على الاعتدال والوسطية في الدين، بعيدا عن التشدد والغلو، ولهذا قال مقولته الشهيرة: «إذا صح الحديث فهو مذهبي».[١٢]

وقد أثنى العلماء عليه وعلى فكره ومنهجه في الفقه، حتى قال أحدهم: «ما رأيت مثل الشافعي، ولا رأى هو مثل نفسه».[١٣] ويعدّ الشافعي أول من ألّف في أصول الفقه، وأول من وضع مؤلفات في أصول الحديث، كما ألّف في أحكام القرآن.[١٤] ويذكر الإمام الرازي، أن العلماء كانوا قبل الشافعي يتناولون مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، لكنهم لم يكن لديهم قانون كلي مرجعي يعتمد عليه، في معرفة أدلة الشريعة؛ فكان الشافعي أول من استنبط علم أصول الفقه، وقعّده بأسلوب منهجي.[١٥]

انتشر مذهب الإمام الشافعي وفقهه في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ولا سيما في منطقة شرقي إفريقيا، حيث غلب المذهب الشافعي في عدد كبير من المدن، حتى بدا من خلال المصادر، أنه المذهب السائد في كثير من أرجاء تلك البلاد، متقدما على بقية المذاهب الأخرى.[١٦]

وصل الإسلام إلى شرقي إفريقيا منذ القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)، عن طريق التجار العرب القادمين من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وبالأخص من حضرموت وعمان والحجاز. وكان الساحل الشرقي لإفريقيا – المعروف تاريخيا باسم ساحل الزنج – يتميز بموانئ مهمة، مثل: مومباسا، ولامو، وماليندي، وزنجبار، والتي أصبحت مراكز رئيسة للتجارة والتبادل الثقافي. ومن أمثلة هجرة العرب إلى شرقي إفريقيا، هجرة الأخوين سليمان وسعيد بن عباد الجاندي، في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥هـ ٨٦هـ/ ٦٨٥م ٧٠٥م).[١٧] في عام ٨٢هـ، فقد هاجر الأخوان نتيجة للصراع بين سكان منطقة عُمان والخلافة الأموية؛ حيث خرج الحجاج بن يوسف الثقفي بجيش، لقمع نفوذ سعيد وسليمان في عُمان، ففر الأميران متوجهين نحو إفريقيا، حتى وصلا إلى أرخبيل لامو.[١٨] فكانت هجرة الأميرين إلى ساحل شرقي إفريقيا، سببا في تزايد عدد الهجرات، مما أدى إلى اعتناق بعض سكان إفريقيا الدين الإسلامي. ثم تلت ذلك هجرات الجماعات الزيدية إلى شرقي إفريقيا عام ١٢٢هـ/ ٧٤٠م، عقب الهزيمة التي لحقتهم في الكوفة، إبان حكم الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك،[١٩] واستقروا في بنادر قرب مقديشو.[٢٠] وبعد ذلك حدثت هجرة الإخوة السبعة إلى شرقي إفريقيا، التي اعتبرت من أبرز الهجرات في تاريخ الإسلام، إثر نشوء النزاعات بين الدولة العباسية والقرامطة؛[٢١] ففي القرنين العاشر والحادي عشر، وجد العرب وتجار أسيويون مكانا تجاريا، يقع بين الصومال ودولة موزمبيق، مما جذب أنظار التجار، وخاصة أولئك الذين قدموا من الجزيرة العربية إلى شرقي إفريقيا، ومن ثمّ القيام بإنشاء علاقة تجارية بين القارتين: الإفريقية والآسيوية. واشتهرت مدن مثل: ممباسا، ولامو، وباتي، حينذاك، كمراكز لتصدير العاج، مقابل الملح والقماش والخرز والمواد المعدنية. ومن ثم أسسوا إمارات مثل: لامو، وماليندي، وممباسا، وكلوة، وجزر القمر، وزنجبار، وغيرها على شريط ساحل إفريقيا، ونتج عن ذلك نشأة لغة جديدة مشتركة بين العربية والبانتو، تدعى السواحلية.[٢٢]

وقد يكون من أبرز أسباب هذا الانتشار الواسع للمذهب الشافعي في شرقي إفريقيا، هو نفوذه الكبير في بلاد اليمن، إذ ارتبط ذلك – كما يبدو – بقدوم الإمام الشافعي نفسه إلى اليمن، مما دفع كثيرا من أهلها إلى اعتناق مذهبه. ومما لا شك فيه، أن اليمن كانت من أكثر البلاد تأثيرا دينيا ومذهبيا، لا سيما في منطقة القرن الإفريقي، وقد أسهم اليمنيون أكثر من غيرهم في نشر الإسلام هناك.[٢٣]

انتشر المذهب الشافعي في شرق إفريقيا بشكل واسع، نتيجة للهجرات المتكررة لليمنيين إلى سواحل هذه المنطقة، ولا سيما إلى سواحل الصومال وكينيا وتنزانيا وجزر القمر. وقد كان لهؤلاء المهاجرين، من تجار وعلماء ودعاة، دور بارز في نشر تعاليم الإسلام، وفق المنهج الشافعي الذي كان سائدا في بلادهم الأصلية، وخاصة في حضرموت. فاستقروا في المدن الساحلية، وأسّسوا المساجد والمدارس، وعملوا على تعليم السكان المحليين مبادئ الدين وأحكام الفقه الشافعي، مما أسهم في ترسيخه كمذهب رئيس في تلك المناطق.[٢٤]

ثانيا- العوامل التي ساعدت في انتشار المذهب الشافعي في كينيا

لعبت الروابط البحرية عبر المحيط الهندي، دورا كبيرا في إدخال المذهب الشافعي؛ حيث كان الشافعية هم أصحاب المذهب السائد في اليمن، وحضرموت، وعُمان، في تلك الفترة، وفي الحجاز لاحقا، وبالتالي انتقل هذا المذهب إلى الساحل الشرقي مع التجار والعلماء، ومن أبرز العوامل التي ساعدت في ذلك ما يأتي:

أ- **التواصل التجاري والبحري عبر المحيط الهندي:** شكّل المحيط الهندي منذ العصور القديمة، وسيطا رئيسا للتفاعل الحضاري والاقتصادي، بين المراكز التجارية في آسيا، والساحل الشرقي لإفريقيا. وقد ارتبط العرب بالساحل السواحلي بعلاقات تجارية وبحرية وثيقة، خاصة منذ القرون الميلادية الأولى، وازدهرت هذه العلاقات في العصور الإسلامية الوسطى، حين أصبحت مدن مثل: مقديشو، ولامو، وممباسا، وكيلوا، مراكز نشطة في شبكة التجارة الدولية.[٢٥]

واعتمدت هذه الصلات على نظام الرياح الموسمية، الذي مكّن السفن العربية القادمة من عُمان واليمن وحضرموت، من الوصول إلى الموانئ السواحلية في موسم الرياح الشمالية الشرقية، محملة بالبضائع مثل: التمور، والبخور، والمنسوجات، والفخار، ثم العودة في موسم الرياح الجنوبية الغربية محملة بالذهب، والعاج، وخشب الأبنوس، ومنتجات إفريقية أخرى.[٢٦] وقد أسهم هذا النمط الموسمي في تكوين دورة تجارية منتظمة، ضامنة للاستقرار الاقتصادي والتبادل المستمر، إضافة إلى تكوين مجتمعات مسلمة ساحلية، تعتمد الفقه الشافعي في حياتها اليومية.

لم تقتصر مساهمة العرب على الجانب التجاري، بل شملت تطوير البنية التحتية الساحلية، من موانئ وحصون ومخازن، مما عزز من ازدهار المراكز الحضرية. كما أدى التزاوج بين التجار العرب والأسر المحلية، إلى نشوء مجتمع سواحلي متمازج الهوية، جمع بين السمات الثقافية العربية والإفريقية في اللغة، والعمارة، والنظم الاجتماعية.[٢٧]

وكان للتواصل البحري، دور محوري في نشر الإسلام على الساحل الشرقي لإفريقيا؛ إذ لم يكن التجار العرب مجرد رجال أعمال، بل قاموا بدور الدعاة والمعلمين، فأسسوا المساجد والمدارس القرآنية، وأدخلوا مفردات عربية كثيرة في اللغة السواحلية، خاصة في مجالات الدين والتجارة والإدارة.[٢٨] وبالمقابل، تأثر العرب ببعض العناصر الثقافية السواحلية، كالمأكولات، والملابس، وبعض العادات الاجتماعية.

ورغم أن هذه العلاقات واجهت تحولات مع وصول القوى الأوروبية، خصوصا البرتغاليين، في القرن السادس عشر، فإن الإرث العربي– السواحلي ظل قائما حتى اليوم، ظاهرا في الثقافة، واللغة، والعمارة، على طول الساحل الشرقي لإفريقيا، مما يعكس عمق الروابط التاريخية التي صاغها التواصل التجاري والبحري، عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر. [٢٩]

ب- هجرة العلماء والأسر العربية إلى الساحل الكيني: شهد الساحل الكيني الممتد من لامو شمالا، إلى مومباسا وكوالي جنوبا، هجرات عربية متتابعة منذ القرون الهجرية الأولى، وكان لهذه الهجرات أثر بالغ في تشكيل البنية الاجتماعية، والثقافية، والدينية للمنطقة؛ فقد دفعت عوامل متعددة: سياسية، واقتصادية، ودينية، العديد من العلماء والأسر العربية (المزروعي، والرداعي، وآل الفارسي، وغيرهم) إلى الاستقرار في هذا الإقليم المطل على المحيط الهندي. وكان أحد أبرز دوافع هذه الهجرات، التوسع التجاري العربي على طول طرق المحيط الهندي، خاصة منذ العصر العباسي؛ حيث اتخذ التجار العرب من موانئ الساحل محطات رئيسة، لتبادل البضائع بين الجزيرة العربية وشرقي إفريقيا. ومع التجار، جاء العلماء الذين حملوا رسائل الدعوة والتعليم، فأسسوا حلقات العلم، وأشرفوا على القضاء الشرعي، ونشروا مبادئ الإسلام بين المجتمعات المحلية. ومن بين هؤلاء العلماء:

١- القاضي الأمين بن عبد الله نافع المزروعي:[٣٠] ولد عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م في مدينة ممباسا، بحيّ كبوكوني (Kibokoni) لأسرة عربية مهاجرة. فقد والده وهو في الرابعة من عمره، فتولى تربيته قاضي القضاة سليمان بن علي بن خميس المزروعي، الذي علّمه مختلف العلوم اللغوية والشرعية، ثم زوّجه ابنته صفية بنت سليمان المزروعي. انتقل الأمين إلى زنجبار، حيث أخذ العلم عن كبار العلماء، مثل: العلامة أحمد بن سميط، والعلامة عبد الله باكثير، وظل يزورهم مرارا.[٣١]

وقد تأثر بفكر ابن تيمية، وابن القيم الجوزية، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد بن عبد الوهاب، كما راسل علماء من الخليج ومصر، واطلع على مقالات جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧م)، ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م)، ورشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥م).[٣٢] وحرص على متابعة الصحف والمجلات الصادرة عن الأزهر وغيرها، مثل: المصور، والأهرام، والمنار، والعروة الوثقى، والتي تناولت قضايا اجتماعية وسياسية وثقافية. وقد أسهم هذا الفكر في تصحيح بعض المعتقدات المنتشرة في المجتمع الساحلي.

ولم يقتصر نشاطه على القراءة، بل بدأ يكتب وينشر مقالاته، داعيا إلى إدخال مواد جديدة في المدارس الإسلامية، مثل: الجغرافيا، والعلوم، والحساب، وبعض المعارف التقنية كالطب والخياطة. وبهدف رفع الوعي العام، أسس صحيفتين: الصحيفة (٢٥ يناير ١٩٣٠م)، بالسواحلية المكتوبة بالحروف العربية، تطبع ١٠٠ نسخة كل يوم اثنين، وتوزع مجانا. والإصلاح (٢٩ فبراير ١٩٣٢م)، ثماني صفحات بالعربية والسواحلية.[٣٣]

ترك مؤلفات بالعربية منها: هداية الأطفال، ومرشد الأظافر إلى فوائد الورد اللطيف للإمام الحداد، ومجمع البحرين، والأمور المشتهرة، والأحاديث المختارة. وله بالسواحلية نحو سبعة كتب ومنها: دروس دينية (Masomo ya Dini)، والأنعام التي تباح وتحرم (Wanyama walio halali na haramu kuliwa katika Uislamu)، والزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية (Ndoa na Talaka katika Shariah ya ki-Islamu)، وتفسير جزء عمَّ (Ndoa na Talaka katika Shariah ya ki-Islamu). وقد شرع في تفسير القرآن بالسواحلية حتى وصل إلى سورة آل عمران قبل وفاته.[٣٤]

٢- الشيخ عبد الله بن صالح بن عبد الله بن صالح بن قاسم بن منصور بن حيدر بن أحمد الفارسي: ولد في الأول من ديسمبر عام ١٩١٢م بجزيرة زنجبار، لأسرة عربية عمانية مهاجرة.[٣٥]وتعود جذور أسرته إلى مدينة صحار شمالي عُمان، حيث هاجر جده الرابع الشيخ قاسم بن منصور الفارسي إلى جزيرة إنجريجة – التابعة آنذاك لزنجبار، والواقعة حاليا ضمن دولة جزر القمر – مصطحبا ابنته الكبرى وزوجها مال الله محمود. وفي إنجريجة، تزوج الجد قاسم من إحدى نسائها، وأنجب منها ابنته «فاطمة الإنجريجية»، وكان ذلك في عهد السلطان برغش بن سعيد البوسعيدي (١٨٧٠-١٨٨٨م)، الذي عُرف بإنجازاته في سك العملة المحلية (البيسة البرغشية)، وإنشاء المطبعة السلطانية لطباعة الكتب والمعاجم الدينية والأدبية. نشأ الفارسي في عهد السلطان خليفة بن حارب البوسعيدي (١٩١١-١٩٦٠م)، الذي تميز بالحكمة والاعتدال، وقاد زنجبار في فترات عصيبة، تخللتها الحربان العالميتان، والمد الشيوعي في إفريقيا.[٣٦] بدأ تعليمه بحفظ القرآن

الكريم على يد سيدات مسلمات، كن يعلمنه في البيوت، ثم التحق عام ١٩٢٤م بالمدرسة الابتدائية الحكومية، التي تأسست سنة ١٩٠٤م، فدرس العلوم الحديثة، إلى جانب المواد الشرعية، واللغة العربية، والخط، والتجويد. وقد واصل تعليمه في معهد المعلمين، الذي أسسه السلطان خليفة لتأهيل الكوادر التعليمية، وتخرج منه ليعمل مدرسا عام ١٩٣٣م.[٣٧]

ومن أبرز إنجازاته: ترجمة وتفسير القرآن الكريم إلى اللغة السواحلية، وهو عمل غير مسبوق، مكّن مسلمي شرقي إفريقيا من فهم أعمق لدينهم، مستندا إلى معرفته العميقة بالتفسير والفقه والتاريخ، وتمكنه من اللغتين المترجم منها وإليها.[٣٨] لقد جسد الفارسي دور العالم المصلح، وأسهم في النهضة العلمية والثقافية والصحفية في شرقي إفريقيا، وظلت آثاره حاضرة في نشر العلم، وتعزيز الهوية الإسلامية في منطقة كان للإسلام والعربية فيها دور محوري، في تشكيل ثقافتها ولغتها عبر قرون.

ج- دور المساجد والمدارس القرآنية (الكتاتيب) في شرقي إفريقيا: لعبت المساجد والمدارس القرآنية (الكتاتيب) دورا محوريا في نشر المذهب الشافعي، وترسيخ أصوله الفقهية والعقدية، وذلك منذ القرون الهجرية الأولى، التي شهدت وصول التجار والدعاة المسلمين من اليمن والحجاز وعمان، إلى سواحل المحيط الهندي؛ فقد كانت المساجد أولى المؤسسات الإسلامية التي نشأت في مدن الساحل، مثل: لامو، مومباسا، زنجبار، وماليندي، حيث لم تقتصر وظيفتها على إقامة الشعائر، بل تحولت إلى مراكز للتعليم والإفتاء وحلقات العلم الشرعي، التي كانت تعتمد بالأساس على كتب أئمة الشافعية وشروحها.[٣٩]

وفي هذه الحلقات، كان الشيوخ يدرّسون متونا فقهية، مثل: متن أبي شجاع، والمنهاج للنووي، مع شروحهما المعتمدة، مما عزز من حضور المذهب الشافعي بين عامة المسلمين وخاصتهم. وقد تميز التعليم في المساجد بطابعه التفاعلي؛ حيث يتلقى الطلاب الدروس مباشرة من العلماء، ويشاركون في المناقشات الفقهية، ثم ينقلون ما تعلموه إلى قراهم ومناطقهم، مما أسهم في اتساع رقعة المذهب.

وشهدت كينيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين رحلات علمية متكررة إلى الحجاز واليمن؛ حيث قصدها بعض أبناء المنطقة، لمتابعة تحصيلهم المعرفي في مراكز العلم الشرعي. وعند عودتهم إلى أوطانهم، أسهموا في نشر التعليم الإسلامي، من خلال إنشاء الكتاتيب في البيوت والمساجد، الأمر الذي شكّل ودعّم قواعد انتشار الثقافة الإسلامية بالوسائل التقليدية. ومن أبرز العلماء الكينيين الذين واصلوا تعليمهم في الخارج، ثم عادوا للإسهام في نشره: (أ) الشيخ محمد بن فاضل بن علي البكري (ت. ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م). (ب) السيد عبد الرحمن بن السيد أبي بكر الحامد (ولقبه: مونى ومكة مكو)، (ت. ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م). (ج) السيد

أبوبكر بن السيد عبد الرحمن الحسيني (مونى منصب) (ت. ١٨٢٧هـ/١٩٢٢م). (د) الشيخ فيصل بن علي بن عبد الله اللامي (ت. ١٨٤٥هـــــ/١٩١٧م). (د) السيد أبوبكر بن السيد علوي الشاطري (ولقبه: موني ومكة) (ت. ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م). (هـ) الشيخ عبد الله بن محمد باكثير (ت. ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م).[٤٠]

وقد ارتبطت الكتاتيب والمساجد بعلماء كبار من شرقي إفريقيا، الذين أخذوا العلم عن شيوخ الحجاز واليمن، ثم عادوا إلى أوطانهم لنشره، حاملين معهم الإجازات العلمية والكتب الدينية، التي تثبت اتصالهم بسند العلماء في المذهب الشافعي. وقد أسهمت هذه المرجعية الفقهية في بقاء المذهب الشافعي متجذرا في المنطقة، كما لعبت هذه المؤسسات دورا اجتماعيا مهما؛ إذ كانت مقرا لحل النزاعات وفق أحكام الفقه الشافعي، ومكانا للتشاور في القضايا العامة؛ مما رسخ حضور المذهب في الحياة اليومية. ومع تطور الحركة العلمية في السواحل الكينية، تحولت بعض المساجد الكبرى إلى مراكز للتعليم المنظم، ويأتي في مقدمتها مسجد الرياض بمدينة لامو، الذي أنشأه الحبيب صالح سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، متأسيا بشيخه الحبيب علي بن محمد الحبشي، الذي أسس مسجدا يحمل الاسم ذاته، في مدينة سيئون بحضرموت. وقد شكل هذا المسجد نواة تعليمية، أسهمت في توسيع دائرة الدروس الشرعية التقليدية.[٤١]

وفي سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٢م شهدت مدينة ممباسا حدثا مفصليا في تاريخ التعليم الإسلامي، بافتتاح مدرسة الفلاح، التي تُعَدّ أول مدرسة إسلامية نظامية في كينيا. وقد وُضع حجر أساسها بقيادة السيد علي بن سالم، والي ممباسا آنذاك، في ظل الإدارة الاستعمارية البريطانية. ثم تلتها سنة ١٩٣٣م المدرسة الغزالية، التي أسسها الشيخ محمد عبد الله الغزالي، لتجمع بين تدريس العلوم الإسلامية والعلوم العصرية، وهو ما يعكس بداية الانتقال من نمط الكتاتيب التقليدية، إلى التعليم المؤسسي الحديث.[٤٢]

كما أسهم أهالي مدينة لامو في هذه النهضة، بإنشاء مدرسة النجاح الإسلامية سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م، ودعوا السيد علي البدوي للعودة إلى مسقط رأسه لتولي التدريس فيها. وتواصل هذا المسار بتأسيس مدرسة الجمال الإسلامية في نداو سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، حيث تولى التدريس فيها فضيلة الأستاذ السيد علي بن الشريف محمد دين جمل الليل، ثم تأسيس مدرسة النور الإسلامية في ممبروي سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، والتي أدار شؤونها العلمية الأستاذ محمد بن الشريف سعيد البيض.[٤٣]

وقد شكّلت هذه المؤسسات التعليمية ركيزة أساسية في نشر العلوم الشرعية واللغة العربية في كينيا؛ إذ ساعدت على ترسيخ المرجعية الفقهية الشافعية، باعتبارها الإطار المعتمد في المقررات الدراسية. ومن هنا يمكن القول: إن تلك المدارس والمعاهد، لم تكن مجرد مراكز للتعليم، بل جسّدت مشروعا حضاريا، لنقل المعارف الإسلامية من بيئتها التقليدية، إلى شكل أكثر تنظيما ومؤسسيَّة.

ومن بين هذه المراجع المقررة في تدريس الفقه الشافعي، التي جُلبت من الحجاز، ما يأتي:

١- **المقدمة الحضرمية:** أو مقدمة ابن قاسم، وهي متن فقهي مختصر في فقه المذهب الشافعي، ألفه الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بافضل الحضرمي (توفي نحو ٩١٨هـ)، وهو أحد علماء حضرموت البارزين في القرن العاشر الهجري. وقد وضع المؤلف هذا المتن بأسلوب ميسر ومختصر، ليكون مدخلا لتعليم أحكام العبادات والمعاملات، وفق المعتمد في المذهب الشافعي، فاشتمل على أبواب الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ثم أبواب المعاملات والنكاح وغيرها.

وقد حظيت المقدمة الحضرمية بمكانة راقية في الأوساط العلمية في اليمن، وشرقي إفريقيا؛ حيث اعتمدت في الكتاتيب والمدارس الشرعية لتدريس المبتدئين، لما تمتاز به من وضوح العبارة، وسهولة الحفظ. كما وضعت لها شروح وحواش عديدة، ومنها: بغية المسترشدين وإعانة الطالبين، التي ساعدت على توضيح مسائلها، وربطها بالتطبيق العملي. وكان لانتشار علماء حضرموت ورحلاتهم الدعوية والتعليمية، دور بارز في انتشار هذا المتن، حيث حملوه معهم إلى مناطق مختلفة، فأصبح من أهم المراجع المقررة في تدريس الفقه الشافعي للمبتدئين، وبقي أثره العلمي ممتدا حتى اليوم.[٤٤]

٢- **غاية البيان لشرح زبد ابن رسلان:** وهو شرح فقهي على منظومة الزبد، للإمام أحمد بن الحسين بن رسلان الشافعي (ت. ٨٤٤هـ)، التي تعدّ من أهم المتون التعليمية في الفقه الشافعي. وقد ألف هذا الشرح الإمام أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت. ٩٩٤هـ)، مبينا فيه مقاصد الناظم، وموضحا العبارات الفقهية بأسلوب سهل، يجمع بين الاختصار والبيان، مع ذكر الأدلة الشرعية، وتنبيه القارئ إلى بعض المسائل الخلافية داخل المذهب. ويمثل الكتاب حلقة وصل بين المتون التعليمية المختصرة، وشروحها المطوّلة، ولذلك عُني به طلاب الفقه الشافعي في حلقات العلم والمدارس التقليدية، لا سيما في بلاد اليمن وشرقي إفريقيا. لقد مثّل كتاب غاية البيان إضافة علمية بالغة الأهمية؛ إذ لم يقتصر على شرح ألفاظ النظم وتوضيح عباراته، بل توسع في بيان الأدلة الشرعية، وأورد أقوال العلماء داخل المذهب الشافعي، ونبّه على بعض الخلافات الفقهية، مما جعل منه مرجعا وسطا بين المتون المختصرة، التي تركز على الحفظ والشروح المطوّلة، التي قد تثقل على المبتدئين. اعتمدت مدارس العلم التقليدية في اليمن والحجاز، ثم في شرق إفريقيا – وخاصة في جمهورية كينيا – على هذا الكتاب، ضمن مقرراتها التعليمية؛ فقد كان الطلاب يبدؤون بحفظ المتون الصغيرة، مثل: المقدمة الحضرمية، أو متن أبي شجاع، ثم ينتقلون إلى دراسة زبد ابن رسلان مع شرحه غاية البيان. وبذلك شكّل الكتاب أداة تعليمية أساسية في ترسيخ مبادئ الفقه الشافعي، ونشره في البيئات الساحلية الإفريقية. كما أسهم في تخريج أجيال من العلماء والقضاة

والمدرسين، الذين نقلوا معارفه عبر الكتاتيب والمساجد والمدارس التقليدية، مما رسخ المرجعية الفقهية الشافعية في المنطقة، وربطها بالمراكز العلمية في العالم الإسلامي.

د- **اللغة السواحلية:** شكّلت اللغة السواحلية وعاء حيّا، حمل الفقه الشافعي إلى قلوب المسلمين وعقولهم في شرقي إفريقيا، ولا سيما في كينيا؛ فبفضلها انتقلت تعاليم المذهب من كتب الفقه العربية، إلى واقع الناس في الأسواق والبيوت والمساجد؛ إذ كان العلماء والقضاة يترجمون المعاني، ويشرحون الأحكام بالسواحلية، لتغدو أكثر قربا وفهما لعامة المسلمين. وقد أُلفت بالسواحلية كتب ورسائل شعرية ونثرية، تناولت قضايا العبادات والمعاملات وفق منهج الشافعية، مما جعلها لغة فقهية بامتياز، إلى جانب كونها لغة تواصل اجتماعي. بل إن كثيرا من الدروس التي ألقاها العلماء في الكتاتيب والزوايا، كانت تعتمد هذه اللغة، لتبقى الأحكام الشرعية واضحة لا لبس فيها، ومتصلة بجذور المذهب الشافعي.[٤٥] كما أسهمت السواحلية في حماية وحدة المرجعية الفقهية؛ فهي لم تكتفِ بنقل المعاني، بل أضفت على الفقه الشافعي روحا محلية، جعلته جزءا من الهوية الثقافية والدينية للمجتمع. وهكذا ظلّ المسلمون في كينيا أوفياء لهذا المذهب، لا سيما أنهم وجدوا في لغتهم وسيلة طبيعية لتمثّل تعاليمه، وتورثها للأجيال المتعاقبة.[٤٦]

ثالثا- نماذج على بعض التراث الفقهي الشافعي في كينيا

تعالج هذه الدراسة النموذجية جانبا من التراث الفقهي الشافعي في كينيا، من خلال الوقوف على بعض المخطوطات، التي ألفها علماء محليون بارزون، مثل: علي البدوي، ومحمد باحسن، ودميلة، وأمكفندي، وشريف سعيد البيض. وتبرز هذه المخطوطات باعتبارها مصدرا أوليا لفهم كيفية تلقي الفقه الشافعي، وتطويره في البيئة السواحلية؛ حيث تكشف عن تفاعل المؤلفين مع القضايا الشرعية والاجتماعية، وتعكس قدرة الفقه الإسلامي على التكيف مع السياقات المحلية. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل القيمة العلمية لتلك المخطوطات، من حيث مناهج البحث والاستدلال، وآليات معالجة النوازل، ودورها في صيانة الهوية المذهبية، وتعزيز الاستمرارية الفكرية في شرقي إفريقيا. إن إحياء هذا التراث وتحقيقه، يفتح آفاقا جديدة لفهم تطور الدراسات الفقهية في المنطقة، وإبراز إسهامات علمائها في خدمة المعرفة الإسلامية.

أ- **محمد باحسن علي ابن الحبيب أحمد البدوي:** ولد في مدينة لامو يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥م. وكان والده السيد علي بدوي، قد اقترن بالسيدة عائشة بنت عيدروس بن حبيب صالح (توفيت سنة ١٩٣٤م)، وهي ابنة عمه.[٤٧] ومن هذا الزواج ولد محمد سيد علي، فارتبط نسبه من جهة والده وأمه،

بكونه الحفيد المباشر للإمام حبيب صالح بن علوي جمال الليل (١٨٥٣ – ١٩٣٥م)، المؤسس لمسجد الرياض في لامو. وتعد أسرة جمال الليل من الأسر الشريفة المرموقة في لامو.[٤٨] كرّس محمد سيد علي معظم وقته لطلب العلم؛ حيث التحق بدروس مدرسة النجاح، وشارك في حلقات علمية متعددة. وكان من المعتاد أن يشاهد متنقلا بين مسجد الرياض، الذي كان يعد مركزه الرئيس للتعلم، وبين عدد من مساجد لامو الأخرى، مثل: مسجد الروضة، ومسجد أنيسة، ومسجد بومواني، والمسجد الجديد، ومسجد النور، ليتلقى العلم على أيدي العلماء الذين اعتادوا التدريس فيها. ومن أبرز هؤلاء العلماء: الشيخ محمد بن علي المعاوي (ت. ١٩٥٥م)، والسيد محمد عدنان الأهدل (ت. ١٩٦٣م)، والشيخ عبد الله خميس (ت. ١٩٧٥م).[٤٩]

ومما يلفت الانتباه، أن محمد سيد علي لم يغادر مدينة لامو في سبيل طلب العلم قط، بل تلقى معارفه في مجملها من والده، الذي كان أستاذه الأول. وقد نهل عنه علوما متنوعة شملت: الفقه، والتصوف، والعقيدة، ومصطلح الحديث، والتفسير، وعلم الميقات، إضافة إلى علوم اللغة العربية وآدابها... كما تلقى عن والده القدر الأكبر من علم الفرائض. وفي عام ١٩٤٢م، وعندما كان في السابعة عشرة من عمره، كُلّف محمد السيد علي بمسؤولية تدريس الطلاب الآخرين في الرِّباط التابع لمسجد الرياض، من قبل والده وجدّه السيد عيدروس، وهي مهمة كرّس لها، واستمر في أدائها حتى أيامه الأخيرة. وإضافة إلى التدريس؛ فقد ترك المخطوطات العلمية، ومن بينها: «تسهيل الأدلة في استخراج أوقات الصلاة والقبلة»، «اختلاف الأنام فيما يتعلق بالصيام»، «قصة المعراج»، «هداية المبتدئ في سيرة السيد المرسلين».[٥٠] وعلاوة على ذلك، فقد كان له دور بارز في خدمة المذهب الشافعي، حيث ألف محمد السيد علي البدوي المخطوطة الموسومة بـ «إيضاح الغوامض للمبتدئ في علم الفرائض»، والتي تشرح أحكام الميراث. وقد أُعدّت هذه المخطوطة كدليل تعليمي، موجّه لطلبة علم الفرائض في المدرسة الإسلامية، التابعة لمسجد الرياض بمدينة لامو. كما حظيت بمكانة مرجعية معتمدة في عدد من المعاهد الشرعية بشرقي إفريقيا، والتي تعتمد في مناهجها التربوية على الطريقة الصوفية العلوية، والمذهب الفقهي الشافعي. وتُدرَّس هذه المخطوطة في عدد من المدارس الإسلامية في كينيا، ومن أبرزها: معهد الرياض – لامو، مدرسة البدر – لامو، مدرسة الغناء – ممبروي، مدرسة شمس الهدى – ممبروي، مدرسة منازل الأبرار – ممبروي، مدرسة الغناء الإسلامية – ماليندي، مدرسة السبق – ماليندي، مركز النور الإسلامي – تمبوني، مركز الحداد الإسلامي – واتامو، مركز الصالحين – ممباسا، مدرسة مجمع البحرين – ممباسا، وغيرها من المدارس.[٥١]

وقد قُسِّم محتواها إلى ستة عشر درسا متتابعا، يتناول كل منها جانبا محددا من جوانب علم الفرائض، مع مراعاة التبسيط لتيسير القراءة والفهم للمبتدئين. وتشتمل المخطوطة على مقدمة في علم الفرائض،

الوارثون من الرجال والنساء، ميراث الجد مع الإخوة، العصبة، المسألة المشتركة، الحجب، النسب الأربعة، قسمة التركة، أصول المسألة، الرد، تصحيح المسائل، المناسخات، ميراث الخنثى المشكل، أحكام المفقود، ميراث الحمل، ميراث ذوي الأرحام. وإضافة إلى ذلك، يرفق جداول واضحة، تُبيّن طرق توزيع التركة بين الورثة. وبعد تناول كل موضوع، تطرح مسألة تطبيقية توضح القاعدة، يليها قسم للأسئلة لتمكين الطالب من ترسيخ الفهم. وتدرّس المخطوطة في معظم المدارس الإسلامية، ضمن المرحلة الثانوية؛ حيث يخصَّص القسم الأول للمستوى الأول، والقسم الثاني للمستوى الثاني. ويقوم الطلاب عادة بنسخ محتوياتها بخط اليد في دفاترهم، كما يلقيها المدرس، نظرا لعدم توفر نسخ مطبوعة واضحة. ويذكر بعض الأساتذة أن من أبرز التحديات التي تواجههم، صعوبة الحصول على نسخة أصلية مقروءة بوضوح، إذ غالبا ما تتعرض الصفحات للتشويه نتيجة كثرة التصوير.[٥٢]

ب- محمد بن الشريف سعيد عبد الله البيض: ولد الأستاذ محمد البيض ليلة الجمعة في مدينة لامو بتاريخ ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٦١هـ، الموافق تقريبا لسنة ١٩٤٢م.[٥٣] وقد سمّي بهذا الاسم تيمنا بالإمام محمد الحبشي (توفي سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م). ويروى أن الشريف سعيد، والد البيض، أفصح عن الرؤيا التي رآها، حيث أمره الإمام محمد الحبشي في المنام، أن يُسمّي المولود المنتظر باسمه عند ولادته. وجدير بالذكر أن البيض كان صوفيّا (متصوفا)، بل زعيم الطريقة العلوية، كما كان من أتباع المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي، ومؤمنا بالعقيدة الأشعرية. تربى الأستاذ محمد البيض في لامو، وتعلم على أيدي عدد من المشايخ. ويؤكد السيد حسين أحمد بدوي (توفي سنة ٢٠٢١م) أنه كان المسؤول عن إعطائه الدراسات التأسيسية في الإسلام، والتي سماها «المبادئ». كما تلقى العلم على يد العلامة السيد علي بدوي (توفي سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، والعلامة علوي (مزي مونيي) (توفي سنة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، والعلامة السيد حسن بدوي (توفي سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، وجميعهم كانوا أخواله من جهة الأم.[٥٤] وقد تمكن البيض من إتقان العديد من العلوم الشرعية وهو في سن صغيرة؛ فعندما كان في نحو الرابعة عشرة من عمره، سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، كان قد تخرّج بالفعل من مدرسة الرياض، ومدرسة النجاح في لامو. وكان أقرانه، مثل الشيخ صالح سنكار، قد أطلقوا عليه لقب «فِدي» من كلمة: استفد (أي: انتفع)، وذلك لأنه – أثناء وجوده في الدرس – كان يطرح على شيخه أسئلة دقيقة، ويستفيد فوائد كثيرة، كما كان زملاؤه ينتفعون مما يسأله ويجيب عنه الشيخ.[٥٥]

بدأ الأستاذ محمد البيض التدريس، وهو في الرابعة عشرة من عمره بمدرسة النجاح، حيث درّس فيها ما بين (١٣٧٥–١٣٨٢هـ/١٩٥٥–١٩٦٢م). وواصل البيض التدريس في لامو. وكان من أبرز تلامذته

آنذاك الأستاذ علي عثمان بوتي (توفي سنة ٢٠١٢م)، الذي أصبح لاحقا مديرا لمركز الصالحين، وهو معهد مشهور في كسواني – مومباسا. وفي سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م استقر في ممبروي، للتدريس في مدرسة النور الإسلامية. وقد تواصل معه سكان ممبروي عبر والده الشريف سعيد بن عبد الله البيض، ليكون أول مدير لهذه المدرسة. وكان من زملائه في التدريس السيد أحمد أحمد بدوي (موني بابا)، والأستاذ عباس علي خطيب، غير أنهما هاجرا فيما بعد إلى ماليندي، تاركين البيض وحيدا في مدرسة النور. وقد أثمرت جهوده في التدريس بمدرسة النور، ليس فقط في تخريج معلمي المدارس الدينية، بل في تربية ما لا يقل عن ثلاثين عالما، أصبح بعضهم إداريين في مدارس إسلامية راسخة، في كينيا، وأوغندا، وتنزانيا. وأخيرا، أسس مدرسة الغناء الإسلامية عام١٩٩٧م. وإضافة إلى عمله في التدريس، فقد ألف عددا من الكتب، ومن أبرزها: رحلة حضرموت، تنضيد البصائر، رشقات النهلان من موارد كتاب الإتقان، خير هدية في طريقة السادة العلوية، قطوف الربيع في قصائد مدح طه الشفيع، وتاريخ الحبيب صالح. [٥٦]ومن بين المخطوطات في العلوم الفقهية: «توضيح الأشكال عما في هداية الأطفال».

يتناول الأستاذ محمد البيض في كتابه توضيح الأشكال عما في هداية الأطفال موضوعات فقهية مهمة، تمس حياة المسلمين اليومية، من خلال دراسة منهجية دقيقة لكتاب الشيخ الأمين المزروعي: هداية الأطفال في

المسائل الفقهية. فقد حرص البيض على تقديم رد علمي وتحليلي على المسائل الفقهية، التي تناولها المزروعي، معتمدا على منهج الاستدلال بالنصوص الشرعية والمراجع الفقهية المعتمدة، بما يعكس دقة علمية، وعمق فهم للمسائل المطروحة مثل: الماء القلتان، صلاة الجنازة، الزكاة، مواقيت الصلاة، وغيرها من المسائل الفقهية.

الكتاب ينطلق من فكرة أن الفقه الإسلامي، لا يقتصر على مجرد نقل الأحكام، بل يتطلب توضيحا للمسائل المعقدة، وإزالة اللبس عنها، خصوصا فيما يتعلق بتعليم الأطفال، وتوجيههم نحو فهم صحيح للدين. وفي هذا الإطار، يقدم الأستاذ البيض في مؤلفه شرحا مفصلا لكل مسألة وردت في كتاب المزروعي، موضحا نقاط الاتفاق والاختلاف، مع تقديم أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وكذلك أقوال الفقهاء الكبار في المذاهب الشافعي، ما يجعل الكتاب مرجعا قيّما للدارسين والباحثين في العلوم الفقهية.

كما أن كتاب توضيح الأشكال، لا يقتصر على مجرد الرد على المزروعي، بل يعكس أيضا رؤية نقدية منهجية، حيث يقوم البيض بتحليل الأفكار المطروحة، ويقارن بينها وبين المراجع الفقهية الأخرى، مبرزا الثغرات أو الالتباسات المحتملة، في تفسير المزروعي لبعض المسائل. وهذا الأسلوب النقدي، يعزز من قيمة الكتاب، كأداة تعليمية للطلبة والمشتغلين بالفقه؛ إذ يمكنهم من فهم كيفية معالجة المسائل الفقهية بأسلوب علمي ومنهجي، بعيدا عن التكرار أو النقل الأعمى للنصوص. علاوة على ذلك، يمثل الكتاب جسرا بين التقاليد الفقهية القديمة، واحتياجات العصر الحديث؛ إذ يوضح كيفية تطبيق المسائل الفقهية المتعلقة بالعبادات والمعاملات، في سياق الحياة اليومية للأطفال، والمجتمع المسلم عامة. ويظهر البيض حرصه على تقديم مادة علمية منظمة، تسهل على القارئ متابعة المسائل وفهمها بدقة، مما يجعل الكتاب ليس مجرد رد على مؤلف سابق، بل مرجعا قائما بذاته، في حقل الفقه الإسلامي التعليمي.

وفي الختام، يمكن القول: إن كتاب الأستاذ محمد البيض «توضيح الأشكال عما في هداية الأطفال» يمثل مساهمة علمية مهمة في دراسة الفقه المقارن، وتوضيح المسائل الفقهية، ويعكس روح النقد العلمي البناء، والحرص على دقة الفهم، ونقل المعرفة بشكل سليم.

ج- الشيخ محمد عمر دميلة: وُلِد الشيخ دميلة في مدينة سيو التابعة لمقاطعة لامو في كينيا، وسمِّي باسم محمد؛ لأن والده سمع يوما أستاذا في المدرسة يقول: «من سمّى ابنه محمدا دخل هو وابنه الجنة». فولد ابنه في ربيع الأول من سنة ١٣٣٥هـ الموافق ١٩٢٦/٩/٩م. بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم على يد والده، دون أن يتعلم القاعدة البغدادية، وبعد أن أتمَّ جزء عمّ، أرسله والده إلى الشيخ أحمد بن عمر السقاف المعروف بـ (موني بكاري) ليتعلم العلوم الدينية. وعند وصوله ألبسه شيخه العمامة، ثم شرع في تدريسه كتاب: متن سفينة النجاة، وتدرّج في دراسة بقية كتب الفقه الشافعي.[٥٧]

كما أخذ العلم على أيدي عدد من المشايخ، ومنهم: الشيخ السلالي، والعلامة أحمد لوا، والشيخ مكة السعدي. ثم رحل إلى جزيرة لامو، وتلقى العلم على يد العلامة أحمد عمر السقاف، والشيخ علي أحمد البدوي. وبعدها سافر إلى مدينة ممباسا، فالتحق بالمدرسة العصرية المسماة مدرسة العرب (Arab School) ، ومع ذلك لم يكتفِ بها، بل كان ينهل من علماء ممباسا، مثل: الشيخ جمعة بن أحمد، والشيخ محمد السكيت، والسيد عبد الرحمن ختامي، والشيخ سليمان أحمد الصومالين، الذي أجازه في الطريقة العلوية، وكذلك الشيخ أحمد المشهور الحداد.[٥٨]

وأكمل مسيرته العلمية في زنجبار، حيث تلقى العلوم اللغوية والفقه الشافعي على يد الحبيب عمر بن السميط، فأجازه وألبسه العمامة و«دعا له» حسب التقاليد السائدة في الأوساط الصوفية المحلية. وفي زنجبار تبادل العلوم والإجازات مع أقرانه، مثل: الحبيب حامد منصب، والشيخ سليمان بن عبد الله العلوي، والشيخ علي أحمد البدوي. وبعد عودته إلى كينيا، التحق بالوظيفة الحكومية، فكان مسؤولا عن إصدار شهادات الميلاد. وفي المساء كان يلقي المحاضرات في المساجد، مثل: مسجد كليفي، ومسجد أنيسة. ثم نُقل إلى مدينة ماليندي، حيث واصل عمله حتى بلغ سن التقاعد. وكان في الفترة المسائية يُدرّس في المساجد، مثل: مسجد الروضة، ومسجد ابن عباس، ومسجد بوني، حيث شرح كتاب «أحمد زيني دحلان» (مفتي مكة المتوفي سنة ١٣٠٤هـ) « شرح متن الأجرومية» وغيره من كتب الفقه الشافعي. وقد تخرّج على يديه عدد كبير من الطلاب، منهم: السيد عبد الله محمد السقاف، والشيخ عثمان سيزي، والأستاذ سعيد علي حسن (مدير مدرسة الإخلاص في غونغوني)، والأستاذ شامي عثمان مشام (مدير مدرسة النور في تمبوني)، والأستاذ عبود عبد الله دميلة، والشيخ فيصل أحمد العمودي، وغيرهم كثير.[٥٩]

وعندما اختلف الشيخ دميلة مع الشيخ حسن البدوي، والشيخ أحمد أحمد البدوي، والسيد محمد سعيد البيض، في مسألة رؤية هلال شهر رمضان، والوقوف بعرفة، فألّف مخطوطة علمية أسماها» الملتقطات فيما يتعلق بعرفات»، وفي النهاية تراجع المشايخ الثلاثة عن موقفهم. ولما زار الحبيب عمر بن حفيظ جمهورية كينيا، قدّم له هذا المخطوط، فقال مقولته المشهورة» :رجل نحيف كثير العلم واسع الفهم«[٦٠]

الملتقطات
فيما
يتعلق بعرفات
وبالله
فيض البركات
ثم الملتقطات

يُعَدُّ كتاب الملتقطات فيما يتعلق بعرفات من المخطوطات التراثية، التي تناولت موقف عرفات في الحج، وما يتعلّق به من أحكام شرعية بيوم الوقوف بعرفة، للحاج وغير الحاج. جمع في مؤلفه ما تناثر في كتب الفقه والحديث والتفسير، حول فضائل يوم عرفة وخصوصياته، مع الإشارة إلى اختلافات الفقهاء في بعض المسائل كحدود عرفة، وحكم الوقوف بها ليلا ونهارا، وحكم من فاته الوقوف. كما تطرق الكتاب إلى أهمية الدعاء في يوم عرفة، وكونه من أفضل الأيام، التي يُرجى فيها قبول الدعاء والمغفرة. الكتاب يتميز بأسلوب انتقائي موجز؛ إذ لم يسق المؤلف المسائل مطولة، وإنما التقط منها ما يعين الحاج والقارئ على معرفة أهم الأحكام، مما يجعل الكتاب أقرب إلى دليل عملي في باب عرفات، مع جانب روحي في إبراز مكانة اليوم وأثره في حياة المسلم.

خاتمة

لقد تناولت الورقة العمق التاريخي لانتشار المذهب الشافعي في جمهورية كينيا، حيث أثبتت المخطوطات المدروسة، وجود حضور علمي أصيل، وموروث فقهي متجذر في البيئة الإسلامية هناك. ولم يكن العلماء المحليون مجرد نقلة للفقه الشافعي من مصادره الأولى، بل أسهموا فيه إسهاما ملحوظا بالشرح والتعليق والاختصار، وهو ما يعكس حيوية الحركة العلمية وثراءها. كما تبين أن المذهب الشافعي ظل المرجعية الفقهية السائدة، لدى المجتمعات الساحلية الكينية، سواء في مؤسسات القضاء الشرعي، أو في المدارس الإسلامية.

وأوضحت الدراسة أيضا، أن التواصل العلمي بين علماء كينيا وعلماء الحجاز واليمن، قد لعب دورا محوريا في إثراء الحركة الفقهية، وذلك من خلال تبادل المخطوطات والرحلات العلمية، التي عمّقت الصلة بين تلك المراكز العلمية. كما برز التنوع في موضوعات المخطوطات؛ حيث شملت قضايا العبادات، والمعاملات، والأحوال الشخصية، وهو ما يدل على شمولية خدمة المذهب الشافعي في المنطقة. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن حاجة ماسة إلى تحقيق هذه المخطوطات، وفهرستها، وصيانتها، لتبقى مصدرا معرفيا متجددا، يعرّف الباحثين والدارسين بجهود العلماء المسلمين، في خدمة هذا المذهب.

وانطلاقا من هذه النتائج، فإن الدراسة توصي بضرورة العناية بجمع المخطوطات الشافعية في كينيا، وحفظها، وتوثيقها رقميا، حتى تصان من الضياع، وتتاح للباحثين في مختلف أنحاء العالم. كما تدعو إلى التشجيع على تحقيق هذه الكنوز العلمية، ودراستها دراسة نقدية رصينة، تكشف قيمتها الفقهية والتاريخية.

وشدَّدت الدراسة على أهمية توفير الدعم المالي والمؤسسي، لحماية هذه المخطوطات من العوامل الطبيعية التي تهدد باندثارها، والحرص على استثمارها في إبراز الدور الحضاري للمسلمين في شرقي إفريقيا، بما يرسّخ الهوية الإسلامية، ويعمّق الوعي بالتراث العلمي الأصيل.

الهوامش والإحالات

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، (الرياض، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ٢٠١٤م)، ٢٧٧.

(٢) عبد الله بن عبد المحسن التركي، المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٢م) ١٣- ١٨.

(3) Christopher Melchert, *The Formation of the Sunni Schools of Law, 9th–10th Centuries C.E.,* (New York: Brill, 1997), 1.

(٤) خالد بن مساعد بن محمد الرويتع، التمذهب (دراسة نظرية نقدية)، الجزء الثاني، (الرياض: دار التدمرية، ٢٠١٣م)، ٦٤٩.

(5) Knut S. Vikør, "Sharīʿah," *In The Oxford Encyclopedia of Islam and Politics*, edited by Emad El-Din Shahin, (New York: Oxford University Press, 2014), 434:442.

(6) M. M. Abdulrahman, and A. H. M. Walusimbi, "Evaluation of The Kenyan Kadhi's Court Bench Book from An Islamic Sharia Perspective: Focusing on The Marriage Section," *Jurnal Syariah*, 33:1, 2025, 58.

(٧) عبد الرحمن محمد شمس الدين، «جهود علماء شرق إفريقيا في خدمة الإمام الشافعي»، مجلة: علماء الأفارقة، ٢٠١٩م، ١١٠.

(٨) جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ٢٤٦.

(٩) مجير الدين العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، (فلسطين: مكتبة دنديس، ١٩٩٩م)، ٣٧٦.

(١٠) علي مصطفى الطنطاوي، ذكريات علي الطنطاوي، المجلد السابع، (جدة: دار المنارة، ٢٠٠٦م)، ٩٣.

(١١) إسماعيل حامد إسماعيل علي، «ملامح من التصورات المذهبية في شرق أفريقيا خلال العصر الوسيط: المذهبان الشافعي والإباضي أنموذجاً»، دورية كان التاريخية، ٥٠، ٢٠٢٠م، ٤٠.

(١٢) أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، القواعد، المجلد الثالث، (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ٣٦٠.

(١٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد العاشر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ٤٦.

(١٤) محمود محمد الطنطاوي، أصول الفقه الإسلامي، الطبعة الثالثة، (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠١م)، ١٨.

(١٥) عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد، المجلد الأول، (الدقهلية: دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م)، ٨٩.

(١٦) إسماعيل حامد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ٤٠.

(١٧) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشرة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩١م)، ٢٣٨.

(١٨) زياد بن طالب المعولي، «العمانيون ونشر الإسلام والثقافة العربية في شرق إفريقيا»، مجلة الحياة، ٢٠٠٧م، https://tinyurl.com/5cu5cuwj

(١٩) عبد الرحمن حسن محمود، الإسلام والمسيحية في شرق إفريقيا من القرن ١٨ إلى القرن ٢٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م)، ٥٤.

(٢٠) عبد الرحمن زكي، «الإسلام والحضارة الإسلامية في شرق إفريقيا»، المجلة التاريخية المصرية، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤م)، العدد: ٢١، ٣٨.

(٢١) المرجع السابق، ٥٥.

(٢٢) إبراهيم شداد، «إمارات وسلطنات إسلامية منسية في شرق إفريقيا»، الراصد الإثيوبي، (١٠، يوليو، ٢٠٢٤م)، https://tinyurl.com/ycxz5nj7

(٢٣) أيمن فؤاد سيد، تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨م)، ٥٨.

(24) Neville Chittick, *Kilwa: an Islamic trading city on the East African coast. Nairobi: British Institute in Eastern Africa,* (Nairobi: British Institute in Eastern Africa, 1974), 1:20.

(25) Abdul Sheriff, *Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar: Integration of an East African Commercial Empire into the World Economy, 1770–1873,* (London: James Currey, 1987), 116-154.

(26) Derek Nurse and Thomas Spear, *The Swahili: Reconstructing the History and Language of an African Society, 800–1500,* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1985), 52-68.

(27) Mark Horton, *Shanga: The Archaeology of a Muslim Trading Community on the Coast of East Africa,* (Nairobi: British Institute in Eastern Africa, 1996), 331-340.

(28) James de Vere Allen, *Swahili Origins: Swahili Culture and the Shungwaya Phenomenon,* (London: James Currey, 1993), 193-213.

(29) Mark Cartwright, "The Portuguese in East Africa," *World History Encyclopedia*, July 15, 2021, https://tinyurl.com/4tvybhaf

(٣٠) تعد المزارعة واحدة من مجموعات القبائل العربية، الذين قدموا من مدينة الشحر عمان إلى الشرق الإفريقي. وأشار الكاتب باحسن إلى ذلك حيث قال: «آل مزروع من أهل الشحر». ظهرت المزارعة في شرق إفريقيا، يصحب الجيش الذي قاده الإمام سيف بن سلطان القائم على وظيفة طرد البرتغاليين من سواحل شرق إفريقيا. ويروي الشيخ الأمين قائلا: «إن الإمام سيف جهز جيشا عظيما، أنفذه إلى ممباسا لاستردادها من البرتغاليين وإخراجهم منها، وأمّر على هذا الجيش مبارك بن غريب المزروعي، وأسند قيادته إليه، وبعد إجلاء العدو من ممباسة، عين الإمام ناصر بن عبد الله المزروعي واليا عليها من قبل الإمام، ومشرفا على أملاكه بإفريقية الشرقية». وأقام المزارعة في مدينة ممباسا، منذ أن عين محمد بن عثمان المزروعي واليا عليها عام ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م وعاشوا في المدينة ولاة وعلماء وقضاة وأصحاب نفوذ، إلى أن قدمت أسرة آل بوسعيد السواحل.

(31) Mohamed Alio, "The Mazrui Dynasty: Serving Islam in East Africa," *American Journal of Islam and Society*, 41, 3-4, 2024, 139.

(32) Bradford G. Martin, "Notes on Some Members of the Learned Classes of Zanzibar and East Africa in the Nineteenth Century," *African Historical Studies*, 4:3, 1971, 527.

(33) Justo Lacunzo Balda, "Translation of the Quran into Swahili," *In African Islam and Islam in Africa: Encounters between Sufis and Islamists*, edited by David Westerlund and Eva Evers Rosander, (London: Hurst and Company, 1997), 112.

(34) Mahsen Abdulrahman Manswab, "Quḍāt al-Mazāri'a Qabl Istiqlāl Jamhūriyat Keenya wa-ba'd," *In Proceedings of the International Conference on Reformation and Renewal in the Light of Prof. Ali Mazrui's Legacy*, (Mombasa: 2019), 138.

(35) Said Musa, *Maisha ya Al-Imam Sheikh Abdulla Saleh Farsy katika ulimwengu wa kiislamu, sehemu ya kwanza,* (Dar es Salaam: Lillaahi Islamic Publications Centre, 1986), 1.

(٣٦) عبد الله المدني، «عبد الله صالح الفارسي.. صاحب أول ترجمة صحيحة للقرآن إلى السواحيلية»، صحيفة عكاظ، (٢٢، يناير، ٢٠٢٤م)، https://tinyurl.com/59x3hkw7

(٣٧) محمد الشيخ عليو محمد، «موقف الشيخ عبد الله صالح الفارسي من عقائد القاديانية في شرق إفريقيا»، مجلة جامعة عبد الرحمن السميط، ٢٠١٩م، العدد: ٦، ٤.

(38) Shk. Abdallah Al-Farsi, "Shk. Abdallah Al-Farsi,", *Prezi*, July, 20, 2023, https://tinyurl.com/mvemhd73

(39) Mahsen Abdulrahman Manswab and Abdul Hafiz Musa Walusimbi, "Evaluation of The Kenyan Kadhi's Court Bench Book from an Islamic Sharia Perspective: Focusing on the Marriage Section," *Jurnal Syariah*, 33:1 (2025), 58.

(٤٠) باحسن جمل الليل، كينيا ومراحل التعليم، الطبعة الثالثة، (القاهرة: ٢٠١٧م)، ١٢.

(41) Anne K. Bang, "The Riyadha Mosque Manuscript Collection in Lamu, Kenya," *Islamic Africa*, 6: 1-2, (2015), 209: 215.

(٤٢) محمد الشيخ عليو محمد، «التعليم الإسلامي في كينيا بين التجديد والتحديات الجذرية»، مجلة: التجديد، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٢٥م)، العدد: ٥٧، ١٩٧-١٩٨.

(٤٣) باحسن جمل الليل، مرجع سبق ذكره، ١٤-١٦.

(٤٤) عبد الله بن عبد الرحمن بافضل، المقدمة الحضرمية في فقه السادة الشافعية، الطبعة الثالثة، (جدة: دار المنهاج، ٢٠١١م)، ٢١٤-٢٨٦.

(٤٥) مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد اللطيف إبراهيم، أجرى المقابلة منصب محسن عبد الرحمن، نيروبي - كينيا، ١٠ مايو ٢٠٢٥م.

(٤٦) مراسلة شخصية مع الدكتور آدم خميس، عميد كلية التربية سابقًا، جامعة الأمة، أجرى المراسلة منصب محسن عبد الرحمن، كاجيادو - كينيا، (٢٨، يوليو، ٢٠٢٥م).

(47) S. M. Ali, *Ar-Riyadh baina Hadhirihi wa Madhihi*, (Zanzibar: Al-Kheyria Press Ltd, 1989), 44.

(٤٨) ترجع أسرة جمال الليل في نسبها إلى حضرموت باليمن عبر جدها الأكبر هارون بن عبد الرحمن، الذي هاجر إلى الساحل الشرقي لإفريقيا واستقر في جزيرة باتي في القرن السادس عشر. ثم انتقل ابنه أحمد إلى جزر القمر، حيث وُلد الإمام حبيب صالح في قرية سينغاني بجزيرة القمر الكبرى سنة ١٨٥٣م. وفي نحو عام ١٨٧٠م، وكان عمره يقارب الثامنة عشرة، قام حبيب صالح بأول زيارة له إلى لامو، حيث التحق بعمه علي بن علوي (ت. ١٩١٥م) الذي كان قد هاجر إلى هناك بين عامي ١٨٥٧ و١٨٥٨م. وأقام حبيب صالح في لامو عاما كاملا، درس خلاله على يد عدد من العلماء، ومنهم: الشيخ أبو بكر بن محمد بن أبي بكر المعاوي (ت. ١٨٨٢م)، والسيد أبو بكر بن عبد الرحمن الحُسيني (ت. ١٩٢٢م)، والشيخ علي بن محمد المعاوي (ت. ١٩٢٤م)، إضافةً إلى عمه علي بن علوي جمال الليل، ثم عاد بعدها إلى جزيرة القمر الكبرى. غير أنه سرعان ما عاد مجددا إلى لامو، وواصل تحصيله العلمي على يد عدد من العلماء، حتى استقر فيها إقامة دائمة. وفي سنة ١٨٩٢م أسس كلية مسجد الرياض بفضل الوقف السخي الذي قدّمه السيد أبو بكر بن عبد الرحمن الحسيني (ت. ١٩٢٢م). وقد توفي الإمام حبيب صالح سنة ١٩٣٥م.

(49) Noor Mohammad Aidarus, "Usefulness of Ikhtilāf in Explaining Knowledge of Mīrāth in Muhammad Sayyid Ali Badawy's Manuscript Īḍāh Al-Ghawāmiḍ Lil Mubtadī Fī 'Ilm Al-Farā'iḍ," (Master thesis, Pwani University, Kenya, 2021), 18.

(٥٠) مراسلة شخصية مع الأستاذ باكثير عبد القادر باحسن، مدير مركز كليفي، أجرى المراسلة منصب محسن عبد الرحمن، ممباسا – كينيا، (١٩، يوليو، ٢٠٢٥م).

(51) Noor Mohammad Aidarus, Op. cit., 2:3.

(٥٢) مراسلة شخصية مع الأستاذ محضار أحمد أحمد البدوي، مدير مدرسة النجاح ماليندي، أجرى المراسلة منصب محسن عبد الرحمن، إمبالي - أوغندا، (١٥، أغسطس، ٢٠٢٥م).

(53) Noor Tv Kenya, "Historia ya Ustadh Muhammad Albeidh," *YouTube*, December 9, 2024, https://www.youtube.com/watch?v=3TlByjonMFM

(54) Musa Kibindo Yussuf, "Ustadh Muhammad Bin Sharif Sa'id Al-Beidh (1942 - 2013): A Critical Analysis of a Unifier, Da'i (Preacher) and Muslim Intellectual," (Master thesis, Pwani University, Kenya, 2021), 21.

(55) Ibid., 24.

(٥٦) مراسلة شخصية مع الأستاذ عبد اللطيف إبراهيم عبد الله، تاجر وداعي في نيروبي، أجرى المراسلة منصب محسن عبد الرحمن، نيروبي– كينيا، (١٨، يوليو، ٢٠٢٥م).

(57) Alhuda Tv Kenya, "Wanazuoni wa Afrika Mashariki, Sn4, Episode 4, Historia ya Muhammad Dumila, Ust. Al-Moddy," *YouTube*, April 1, 2023, https://www.youtube.com/watch?v=kvlNY3oHRvo

(58) Ibid.

(٥٩) مكالمة هاتفية مع د. محمد عيدروس نور، طالب ما فوق الدكتوراه بجامعة ألكسندر فون هومبولت، أجرى المكالمة منصب محسن عبد الرحمن، (٢٤، أغسطس، ٢٠٢٥م).

(60) Buruj Foundation, "Khutba Ya Ijumaa Pamoja Na Mazishi Ya Almarhum Sheikh Mohammad Omar Dumila," *YouTube*, May 28, 2021, https://www.youtube.com/watch?v=AkQtcwZmeXA

الجذور الخفية والحضور الحي: نماذج من تاريخ المسلمين الأفارقة في أمريكا الجنوبية والكاريبي

أحمد العقيدي، مدرس بجامعة لانوس، بوينس آيرس.

مقدمة

تسعى هذه الدراسة، إلى تقديم قراءة للحضور التاريخي للمسلمين الأفارقة، في أمريكا الجنوبية، ومنطقة الكاريبي، الذين شكّلوا إحدى أقدم المجموعات الدينية والثقافية في العالم الجديد. ويستند البحث إلى منهج تاريخي تحليلي، يعتمد على الوثائق الأرشيفية، والسجلات الاستعمارية، والدراسات الحديثة، التي تناولت الهجرات القسرية، والتفاعلات الثقافية والدينية. ويهدف هذا العمل إلى سد فجوة بحثية واضحة، تتمثل في غياب معالجة شاملة ومتعمقة للمكوّن الإسلامي، في تاريخ أمريكا الجنوبية والكاريبي، ودوره في تشكيل أنماط المقاومة، والاستمرارية الثقافية بخاصة.

ويأتي هذا البحث ضمن أربعة مسارات رئيسة، أولها: الإسلام في غربي إفريقيا، وخلفيات الهجرة القسرية. وثانيها: نماذج من تاريخ المسلمين الأفارقة في جزر الكاريبي. وثالثها: نماذج من تاريخ المسلمين الأفارقة في أمريكا الجنوبية. ورابعها: مناقشة بعض المعطيات غير العلمية المنتشرة بهذا الخصوص.

لقد شكلت حقبة اكتشاف الأمريكتين (أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر) نقطة تحول كبرى؛ حيث تجاوز تأثيرها الجغرافيا والسياسة الأوروبية، ليُحدث انتقالا ضخما للسكان، والثقافات، والمعتقدات، إلى القارة الجديدة.

وفي غمرة هذا المشهد التاريخي المتغير، وقبل الحديث عن تاريخ الأفارقة المسلمين الذين وصلوا للأمريكتين، يجب التنويه لقصة الموريسكيين كجزء أصيل ومهم، ولكنه غالبا ما يكون مهملا من السرديات التاريخية الشائعة؛ فبعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢م، ووضع المسلمين في إسبانيا تحت حكم الأقلية المضطهدة، والمجبرة على التنصير (وهم الموريسكيون)، بدأت مصائر هذه الفئة تتشابك مع مسار التوسع الاستعماري الإسباني في «العالم الجديد».

وفي ظل السيطرة الإسبانية القائمة على التعصب الديني، تعرض المسلمون، وتحديدا الموريسكيون (المسلمون الأندلسيون الذين أجبروا على اعتناق المسيحية)، لأقسى أنواع الاضطهاد. ولم يقتصر

نفوذ محاكم التفتيش الإسبانية على أوروبا، بل امتد ليطال أمريكا اللاتينية، حيث استهدفت أفرادا اتهموا بممارسة عقائد الإسلام سرا.

وفي القرن السادس عشر، وفي مراكز القوة الاستعمارية الرئيسة، مثل: مكسيكو سيتي في المكسيك، وليما في بيرو، وكارتاخينا في كولومبيا، قامت سلطات التفتيش بالتحقيق مع المشتبه بهم بالتمسك بمعتقدات إسلامية، أو حيازة كتب مكتوبة باللغة العربية، أو ممارسة الصلاة.[١]

إن وجود هذه المحاكمات الاستقصائية، في حد ذاته، يؤكد أن الوجود، والممارسات الإسلامية، كانا يعتبران تأثيرا حقيقيا، وتهديدا محتملا في تلك الحقبة الاستعمارية. وقد أسهم هذا الاضطهاد الشديد والمنظم، في محو شبه كامل للرواية الإسلامية، من السجلات التاريخية الرسمية للأمريكيتين. وسنفصل في هذا الموضوع من خلال المحاور والأبواب الآتية:

أولا- الإسلام في غربي إفريقيا وخلفيات الهجرة القسرية

أ- انتشار الإسلام في غربي إفريقيا قبل الاستعمار الأوروبي

يعود تاريخ دخول الإسلام إلى غربي إفريقيا، إلى نهاية القرن الأول الهجري، أي بداية القرن الثامن الميلادي، وكان ذلك عندما توغل عقبة بن نافع جنوبا في بلاد السودان، بعد فتح المغرب؛ حيث أسلمت على أيدي الفاتحين بعض القبائل في هذه المنطقة، أما عن توسع دخول الإسلام جنوبا، فيروي البكري، أن الأمويين أرسلوا جيشا لفتح بلاد غربي إفريقيا، وبالتحديد إلى منطقة غانا (حدودها آنذاك من السنغال شمالا، إلى غانا الحالية ونيجيريا جنوبا)، وذلك في بداية القرن الثاني الهجري، أي الثامن الميلادي، حين أصبحت جزءا من الخلافة الإسلامية.[٢]

ويروي القلقشندي - أيضا - عن تاريخ دخول الإسلام إلى المنطقة الواقعة من السنغال شمالا، إلى غانا ونيجيريا جنوبا، بقوله: «وكان أهلها قد أسلموا في أول الفتح».[٣]

ب- الممالك الإسلامية ودورها الثقافي

إن الممالك الإسلامية في غربي إفريقيا، لعبت دورا مهما في التاريخ السياسي والثقافي والاقتصادي للمنطقة، وخاصة بين القرنين: الثامن والسادس عشر الميلاديين. وارتبط دخول الإسلام إلى هناك بالتجارة والعلم، أكثر من كونه بالفتوحات. وفيما يأتي أبرز هذه الممالك:

١- مملكة غانا (إمبراطورية واغادو)

تعد من أقدم الممالك في غربي إفريقيا، وازدهرت بين القرنين الثامن والحادي عشر، وقد دخل

الإسلام إليها عبر التجار المسلمين القادمين من شمالي إفريقيا، ولم يكن ملوكها مسلمين في البداية، لكن الإسلام انتشر بين التجار والطبقة المتعلمة، واشتهرت بتجارة الذهب والملح.[٤]

٢- إمبراطورية مالي

ظهرت بعد سقوط غانا، وبلغت أوج قوتها في القرن الرابع عشر، وأشهر حكامها هو مانسا موسى، الذي كان مسلما، واشتهر برحلته إلى الحج، وما صاحبها من ثراء وتأثير عالمي، وأصبحت مدن مثل: تمبكتو، وجينيه، مراكز كبرى للعلم الإسلامي، والفقه، واللغة العربية، وانتشرت بها المدارس والمساجد والمكتبات.[٥]

٣- إمبراطورية سونغاي

خلفت إمبراطورية مالي، وبلغت ذروتها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، ومن أبرز حكامها: أسكيا محمد، الذي دعم العلماء، وطبق الشريعة الإسلامية في الحكم. وكانت تمبكتو في عهده من أهم مراكز التعليم في العالم الإسلامي.[٦]

٤- ممالك الهوسا

تقع في شمال نيجيريا، وجنوب النيجر، وقد دخلها الإسلام تدريجيا عبر التجارة والدعاة. وامتزج الإسلام بالعادات المحلية، ثم تعزز لاحقا مع حركات إصلاحية، أشهرها: حركة الشيخ عثمان بن فودي.[٧]

٥- دولة كانم وبرنو

تقع حول بحيرة تشاد، وقد اعتنق ملوكها الإسلام مبكرا نسبيا، وأصبحت مركزا مهما للثقافة الإسلامية، والعلاقات مع العالم الإسلامي. وقد نشأت في القرن الثامن الميلادي، واتسعت خلال القرنين التاسع والعاشر بفضل انتشار الإسلام، وعاصمتها مدينة أنجمي شمال شرق بحيرة تشاد.[٨]

ج- أثر الإسلام في غربي إفريقيا

كان لانتشار الإسلام في غربي إفريقيا آثار ثقافية واقتصادية كبيرة، فمن ذلك:

١- انتشار اللغة العربية في التعليم والإدارة.

٢- ازدهار العلوم الشرعية والفقه والتاريخ.

٣- تطور نظم الحكم والقضاء.

٤- ربط غربي إفريقيا بشبكات التجارة والعلم في العالم الإسلامي.

وقد أسهمت الممالك الإسلامية في غربي إفريقيا، في بناء حياة ثقافية متماسكة، اعتمدت على التعليم الديني، والعلوم المرتبطة به؛ فقد انتشرت المدارس القرآنية في المدن الكبرى والقرى الصغيرة، وكان الطلاب يتنقلون بين مراكز العلم، طلبا للتزود بعلوم التفسير والفقه واللغة. وبرزت مدن مثل جاو تمبكتو، كمحطات يتجمع فيها العلماء، حيث يجد الطلاب حلقات تدريس، ومواد مكتوبة، وطرقا مختلفة لفهم النصوص. وتشير دراسات معاصرة، إلى أن هذه البيئة، لم تكن مجرد نظام تعليمي، بل كانت إطارا يصوغ هوية المسلمين الأفارقة، ويمنحهم شعورا بالانتساب إلى عالم أوسع من حدودهم السياسية والقبلية. وقد حمل الكثير من أبناء هذه الممالك معرفتهم وأساليبهم التعليمية معهم، خلال مراحل الترحيل القسري إلى الأمريكتين، ما سمح باستمرار بعض التقاليد الدينية واللغوية في مجتمعات الشتات.[٩]

د- تجارة الرقيق عبر الأطلسي وانتقال المسلمين قسرا

مع ازدياد نفوذ القوى الأوروبية في سواحل غربي إفريقيا، خلال القرن الخامس عشر، تحوّلت شبكات التجارة الأطلسية إلى منظومة واسعة، تستهدف المجتمعات الداخلية والخارجية، بما فيها المناطق ذات الأغلبية المسلمة. وقد أدى ذلك إلى اقتلاع عدد كبير من السكان من بيئات، كانت تمتلك نظما راسخة للتعليم الديني، الأمر الذي جعل نسبة ملحوظة من المستعبدين، من ذوي القدرة على القراءة والكتابة بالعربية. وتشير دراسات معاصرة إلى أن هذه المهارات، لم تكن مجرد أثر ثقافي جانبي، بل أصبحت وسيلة لحفظ الذاكرة الدينية في عالم جديد، حاولت سلطاته محو كل صلة بالهوية السابقة.[١٠]

وتظهر سجلات الولايات المتحدة، والبحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية، وجود مستعبدين، احتفظوا بمقتنيات صغيرة، مثل: ألواح خشبية منقوشة، أو أوراق تحمل آيات قصيرة، أو أدعية موروثة من تقاليد محلية للكتابة بالحبر النباتي. وفي بعض الحالات، أعاد هؤلاء استخدام معرفتهم الفقهية واللغوية، لتشكيل أشكال بديلة من التنظيم الاجتماعي والديني داخل المزارع، أو بين مجموعات المستعبدين. وقد ساعد هذا الإرث على استمرار جوانب من التقليد الإسلامي، وإن في صيَغ متحوّلة، تتوافق مع القيود القانونية والاجتماعية المفروضة عليهم في العالم الأطلسي.[١١]

هـ- أصول المستعبدين الأفارقة في القرنين السادس عشر والسابع عشر

كانت الحملة الأوروبية على غربي إفريقيا، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، مرتبطة بتوسع اقتصادي، يبحث عن يد عاملة زراعية وملاحية. ونتيجة لذلك، أصبحت مناطق الساحل وغربي إفريقيا،

من أكثر المناطق تعرضا للأسر والترحيل. وتأتي معظم المعلومات عن هذه المجموعات من سجلات الموانئ، وتقارير التجار، والوثائق البرتغالية، والإسبانية، والبريطانية.

١- الماندينكا (Mandinka)

الماندينكا: هم فرع كبير من الشعوب الماندية، كانوا من أوائل المجموعات التي دخلت في منظومة التجارة الأطلسية، وعاشوا في مناطق شاسعة تشمل دلتا نهر غامبيا، وامتدادات واسعة من السنغال ومالي، وكانوا أصحاب تقاليد تعليمية راسخة، وانتشرت بينهم طرق تقليدية خاصة لحفظ القرآن والنصوص. وقد قام البرتغاليون في القرن السادس عشر باستهدافات متكررة لممالك ماندية صغيرة، كانت تعاني من نزاعات داخلية، ما سهّل أسر الأفراد وترحيلهم عبر موانئ، مثل: جزيرة غوريه وغامبيا.[١٢] وتظهر الوثائق الأمريكية، وكذلك وثائق جزر الكاريبي الشمالية في وقت لاحق، أن لقب "Mandinga"، أصبح علامة شائعة لوصف الأفارقة المسلمين، بغض النظر عن الانتماء الإثني الدقيق.[١٣]

٢- الولوف (Wolof)

الولوف كانوا يشكلون كيانات سياسية متقدمة، مثل: مملكة الوالو، والجولوف. ومع بداية القرن السادس عشر، أدت الحروب الداخلية، وتدخلات القوى الساحلية الأوروبية، إلى تسرب أعداد منهم إلى نظام الرق الأطلسي. وقد لاحظ التجار الأوروبيون قوة مكانة الولوف ضمن التجارة الإقليمية، ما جعلهم هدفا مباشرا في لحظات ضعف سياسي أو انقسام.[١٤] ومن الملاحظ أن جزءا كبيرا من الولوف، كان مرتبطا بتقاليد إسلامية مبكرة، وهو ما يفسر العثور لاحقا على مستعبدين، يعرفون القراءة بالعربية في مناطق من الكاريبي والبرازيل، في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

٣- الهوسا (Hausa)

شعوب الهوسا، المنتشرة في النيجر وشمالي نيجيريا، لم تكن تقع مباشرة على السواحل الأطلسية، لكن الحروب التي اندلعت بين الممالك الهوسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أدت إلى بيع الأسرى في شبكات تمتد نحو غربي إفريقيا، ومنها إلى الموانئ الساحلية. وتذكر سجلات لاحقة في الأمريكتين، أن الهوسا كانوا من بين أكثر المجموعات، التي احتفظت بالمعرفة الكتابية العربية، في نهاية القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر، نظرا لعمق انتشار الإسلام بينهم، قبل حركة الجهاد الفولانية الشهيرة بقرن تقريبا.[١٥]

٤- الفلاني (Fulani)

كان الفلاني شعبا واسع الانتشار، يمتد من فوتا تورو وفوتا جالون غربا، إلى نيجيريا والكاميرون شرقا. ورغم أن حركات الإصلاح الإسلامي الكبرى بينهم حدثت في القرن الثامن عشر، فإن المصادر

الأوروبية في القرن السابع عشر، تشير إلى وجود مجموعات فلانية متنقلة، كانت عرضة للأسر، خلال صراعات محلية مع شعوب مجاورة.[١٦] وكانت المجموعات الفلانية ذات ارتباط وثيق بالتقاليد الإسلامية، وهو ما جعل حضورهم في الأمريكتين، مرتبطا غالبا بالمعرفة الدينية، وامتلاك مهارات كتابية.

٥- مجموعات أخرى من غربي إفريقيا

إلى جانب هذه المجموعات، كانت هناك شعوب: سونينكي، وسوسو، وتكرور، وسيرير، ويوغور، وغيرها، وكلها تأثرت بدرجات مختلفة بالمنظومة الجديدة للتجارة عبر الأطلسي. ويشير باري إلى أن الساحل السنغالي – الغامبي، كان «منطقة تجميع إثني» في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ حيث كانت حروب الداخل، وغارات الحدود، تنتج مزيجا من الأسرى، الذين يرسَلون نحو السواحل، وتجار أوروبا. [١٧]

وبشكل عام، تظهر مراجعة الأدبيات، أن معظم المستعبدين الذين وصلوا من غربي إفريقيا في تلك الفترة، كانوا ينتمون إلى مجتمعات لها أنظمة سياسية مستقرة، ودرجات متفاوتة من المعرفة الدينية، بما فيها معرفة عربية لدى نسبة غير قليلة. وهذا ما يفسر استمرار بعض التقاليد الإسلامية في الأمريكتين، رغم العنف البنيوي الذي واجهوه.

ثانيا- نماذج من تاريخ المسلمين الأفارقة في جزر الكاريبي

أ- المسلمون الأفارقة في كوبا

كانت البلاد المعروفة بـ «كوبا» في العصر الحديث، إحدى أبرز الوجهات، التي وصل إليها أفراد من الجماعات المسلمة في غربي إفريقيا، خصوصا من الماندينكا، والولوف، والفولاني. وتذكر السجلات الإسبانية أسماء، من مثل: «فرانثيسكو ماندينكا»، و«فرانثيسكو يولوفو»، وهي تسميات لم تكن مجرد ألقاب إثنية، بل دلائل على أصول ثقافية ودينية محتملة. وتشير دراسات حديثة، إلى أن كلمة «ماندينكا»، تحوّلت في الوثائق الكوبية إلى مصطلح واسع، يستخدم للإشارة إلى الأفارقة المسلمين، بغض النظر عن انتمائهم الدقيق، داخل مجموعات غربي إفريقيا.[١٨]

ورغم غياب علماء رسميين، أو مؤسسات تعليمية دينية، استمر الحضور الإسلامي في كوبا بطرق غير مباشرة؛ فقد اعتمد المسلمون على أساليب تحفظ الهوية، مع أقل قدر من الانتباه، ومن ذلك: صيغ مكتوبة مختصرة للصلوات، واستخدام أسماء أو ألقاب مرتبطة بالمناطق الإسلامية، وتقاليد تربوية بسيطة، تُنقل داخل مجموعات صغيرة. ويشير المؤرخ غوميز إلى أن الإسلام في كوبا لم يختف، بل انزاح إلى «مساحات

هامشية» يحافظ فيها الأفراد على شعور بالارتباط بممارساتهم السابقة، دون أن يتحدّوا القوانين الاستعمارية مباشرة.[١٩]

وتنبه أبحاث أخرى، إلى أن السلطات الإسبانية، لم تفهم الإسلام عند الأفارقة جيدا، وغالبا ما خلطت بين ممارسات المسلمين، وديانات إفريقية أخرى، أو عدّته شكلا من أشكال السحر. وأدى هذا الفهم القاصر، إلى جانب الضغط المستمر للاندماج القسري، إلى دفع الهوية الإسلامية نحو السرية. ومع ذلك، بقي تأثيرها حاضرا في لغة بعض الطقوس، وفي أنماط الانضباط الجماعي داخل مجموعات المستعبدين، وفي أجزاء من الثقافة الكوبية اللاحقة، كما يوضح بارسيا في تحليله لدوائر المقاومة، بين الأفارقة في الجزيرة.[٢٠]

ب- المخطوطات في كوبا

توزّعت بقايا المخطوطات العربية، التي نسبت إلى الأفارقة المسلمين في كوبا، بين مؤسسات مختلفة، وغالبا ما بقيت غير مفهومة، أو غير مصنّفة، لعقود طويلة، بسبب محدودية الخبرة المحلية في قراءة العربية، أو خطوط العجمي. ورغم أن الجزء الأكبر من هذا التراث، قد فقد بفعل الإتلاف أو الإهمال، فإن ما نجا منه يقدّم إشارات مهمة، عن وجود نخب متعلمة بين المستعبدين.

١- المكتبة الوطنية في هافانا (Biblioteca Nacional de Cuba José Martí)

تعد المكتبة الوطنية في هافانا المؤسسة الأبرز، التي تحتفظ بنماذج من هذا التراث. وتضم المكتبة سجلات استعمارية، تشير إلى مستعبدين قادرين على القراءة والكتابة، إضافة إلى أوراق متناثرة، مكتوبة بالعربية أو بخط عجمي ماندينكي، أو فولاني. وهذه المواد، لا تشكل مجموعة كبيرة، لكنها تكشف امتداد المعرفة الكتابية الإسلامية في كوبا، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وغالبا ما تظهر النصوص في هيئة أدعية قصيرة، أو مقاطع قرآنية، أو تعاويذ واقية، كانت تستخدم للحماية الروحية.

٢- الأرشيفات والمجموعات الخاصة

إلى جانب المؤسسات الرسمية، توجد مواد أخرى ضمن مجموعات جامعية أو خاصة، جُمعت غالبا خلال القرن العشرين، بواسطة باحثين محليين، أو مهتمين بتاريخ غربي إفريقيا في الكاريبي. وبعض هذه المخطوطات، مكتوب بخط عجمي يصعب تمييزه، ما أدى إلى بقاء جزء منها غير مفهرس أو مصنف، في أقسام: «مواد غير محددة الأصل". وتشير دراسات حديثة، إلى إمكانية وجود مواد أخرى، لم تتم إعادة فحصها بعد، خصوصا ضمن مجموعات تتعلق بتاريخ المزارع، أو سجلات الشرطة الاستعمارية.

وهذا التشتت، يوضح أن الوجود الإسلامي في كوبا، لم يكن هامشيا بالكامل، بل ترك آثارا كتابية صغيرة، لكنها كافية لتأكيد استمرارية المعرفة العربية، بين مجموعات من المستعبدين، الذين جاؤوا من الماندينكا، والولوف، والفولاني، والهوسا، وغيرهم.

ج- المسلمون الأفارقة في ترينيداد

شهدت ترينيداد، مثل غيرها من جزر الكاريبي، وصول موجات من الأفارقة المستعبدين، الذين جاءت أصولهم من مجتمعات غربي إفريقيا، ذات التقاليد الإسلامية الراسخة، مثل: الهوسا، والماندينكا، والفلاني. وقد شكّلت هذه الخلفية الدينية والتعليمية ركيزة مهمة، في كيفية مواجهتهم لنظام العبودية، وفي قدرتهم على الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية، رغم الظروف القاسية، وذلك من خلال الاعتماد على الوسائل الآتية:

١- المعرفة الدينية والكتابية

تُظهر السجلات البريطانية والإسبانية في ترينيداد، أن عددا من المستعبدين المسلمين، كانوا يتمتعون بقدرة على القراءة والكتابة باللغة العربية، وهو ما ميّزهم عن غيرهم من مجموعات غربي إفريقيا، التي لم تكن تعتمد على نظام كتابي واسع. وتشير الأدبيات إلى أن هؤلاء الأفراد، جلبوا معهم نصوصا دينية صغيرة، أو ألواحا عليها آيات أو أدعية. كما احتفظ بعضهم بممارسات تعليمية، مستمدة من المدارس القرآنية التقليدية.[٢١] وتذكر شهادات بعثات تبشيرية، وجود «عبيد قادرين على كتابة أحرف شرقية"، في إشارة إلى العربية، وهو ما يعكس استمرار المعرفة الكتابية الإسلامية داخل الجزيرة.[٢٢]

٢- المقاومة والتمرد: مؤامرة مانشستر (١٨٣١)

تميّز المسلمون الأفارقة في ترينيداد بقدرتهم على التنظيم، ودورهم في المقاومة، الأمر الذي جعلهم فاعلين أساسيين، في بعض المحاولات الثورية المبكرة. وتعد مؤامرة مانشستر عام ١٨٣١م، واحدة من أبرز الأمثلة على ذلك. وتشير الوثائق إلى أن مجموعة من الأفارقة المسلمين لعبت دورا قياديا في التخطيط لانتفاضة، تهدف إلى إسقاط النظام العبودي البريطاني في الجزيرة. وعلى الرغم من إحباط المخطط قبل تنفيذه، فإن الحدث أبرز الدور السياسي للمسلمين، وقدرتهم على التحرك الجماعي، والتخطيط الإستراتيجي.[٢٣]

٣- استمرار الهوية والاحترام الاجتماعي

على خلاف العديد من الجزر المجاورة، تمكن المسلمون الأفارقة في ترينيداد، من الحفاظ على جزء واضح من ممارساتهم وهويتهم الثقافية. وقد ساعدهم في ذلك عاملان رئيسان، وهما:

- **مكانتهم التعليمية:** إذ غالبا ما نظر إليهم بعض المزارعين البريطانيين باحترام نسبي، بسبب قدرتهم على القراءة والكتابة، وانضباطهم الشخصي، وكرامتهم في السلوك.
- **تماسكهم الداخلي:** فقد حافظ المسلمون على شبكات صغيرة، قائمة على الأخوّة والحفظ الجماعي للذاكرة، حتى وإن لم تكن لديهم مؤسسات دينية رسمية.

ويرى بعض الباحثين، أن المسلمين في ترينيداد، حافظوا على هويتهم بدرجة أقوى مما حدث في جزر، مثل: باربادوس، أو جامايكا؛ حيث أدى اختلاط المجموعات وتشتتها، إلى تراجع أسرع للممارسات الإسلامية.[٢٤] وفي نهاية المطاف، أسهم وجود المسلمين الأفارقة في ترينيداد، في تشكيل جزء من تاريخ الجزيرة الاجتماعي والثقافي؛ فقد جمع بين التعليم الديني، والتحرك السياسي، والحفاظ على الكرامة الثقافية، في مواجهة بنية الاستعباد الاستعمارية.

د- المسلمون الأفارقة في جامايكا

يظهر تاريخ العبودية في جامايكا، أن عددا ملحوظا من الأفارقة، الذين وصلوا إلى الجزيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانوا من أصول غربي إفريقية، ذات غالبية مسلمة. فقد جاءت مجموعات كبيرة من الماندينكا، والفلاني، والهوسا، وهي شعوب عُرفت في غربي إفريقيا بانتشار التعليم الديني فيها، واعتمادها على تقاليد كتابية راسخة، كما أوضحنا سابقا، خصوصا في ممالك: سوجالوننغاي، وفوتا تورو، وبورنو.[٢٥] وقد أدى هذا الانتشار للتعليم الإسلامي، إلى وصول أعداد من الأفارقة المستعبدين إلى جامايكا، وهم يمتلكون مهارات القراءة والكتابة بالعربية، فضلا عن حفظ نصوص دينية، وتقاليد فقهية، مرتبطة بمجتمعاتهم الأصلية.[٢٦]

تميّز المسلمون من هذه المجموعات، بمستوى عال من التنظيم الذاتي، مقارنة بغيرهم من الأفارقة الذين جُلبوا إلى الجزيرة. ويشير المؤرخون إلى أن الخلفية التعليمية، لا سيما القدرة على القراءة والكتابة، قد أسهمت في تعزيز أشكال المقاومة الفردية والجماعية، وخصوصا بين أفراد الهوسا والفلاني. وقد رصدت المصادر الاستعمارية حالات لكتابة نصوص عربية، ومحاولات للحفاظ على الصلاة والصيام وتلاوة الأدعية، وهي ظواهر وُثقت أيضا في جزر الكاريبي الأخرى، ولكنها اتخذت في جامايكا طابعا أكثر استمرارية.[٢٧]

ومن بين الشواهد المهمة على استمرار الذاكرة الإسلامية في الجزيرة، وجود مخطوطات عربية، خطها مسلمون مستعبَدون أو أحرار لاحقا. وتشير الدراسات إلى شخصيات مثل بيلي محمد (Billy Muhammad)، وروبرت سالمون (Robert Salmon)، وهما مثالان على أفارقة ذوي خلفية إسلامية، تمكنوا من ترك آثار

مكتوبة.[٢٨] وتُعد هذه المخطوطات دليلا على أن الإسلام، لم يكن مجرد هوية ثقافية سابقة على الاستعباد، بل استمر في ظلّ القيود القمعية المفروضة على الدين والتعليم، في المزارع الاستعمارية.[٢٩]

كما أسهم المسلمون في جامايكا، في تشكيل ممارسات المقاومة الأوسع، داخل المجتمع الإفريقي المستعبَد. لقد استلهم البعض، ولا سيما من الهوسا، تقاليد المقاومة المسلحة المتجذرة في غربي إفريقيا، ومن المعروف أن الهوسا تحديدا، كانوا جزءا من انتفاضات عديدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويشير بعض الباحثين، إلى أن مستوى الانضباط والقدرة على التنظيم، التي اتسم بها أفراد هذه الجماعات، قد لعب دورا في عمليات الهروب، والتخطيط للثورات، والتأثير الروحي والفكري داخل تجمعات المارون،[٣٠] التي شكلها الأفارقة الفارين من نير الاستعباد الوحشي.[٣١]

ورغم ضغوط الاستتباع القسري، ومحاولات السلطات الاستعمارية طمس الهوية الدينية، نجح العديد من المسلمين في الحفاظ على مظاهر من تقاليدهم، سواء عبر الممارسة السرية، أو عبر دمج بعض عناصر الثقافة الإسلامية، في أشكال جديدة من الروحانية الإفريقية – الجامايكية. ويُظهر تحليل هذه التجربة، أن الإسلام لم يكن ظاهرة هامشية بين المستعبَدين في الجزيرة، بل كان جزءا أصيلا من فسيفساء الهوية الإفريقية، التي استمرت عبر مختلف أرجاء الكاريبي.[٣٢]

ثالثا- نماذج من تاريخ المسلمين الأفارقة في أمريكا الجنوبية

أ- المسلمون الأفارقة في سورينام

شهدت سورينام خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وصول مجموعات كبيرة من الأفارقة المستعبدين، الذين جاءوا من مناطق غربي إفريقيا والساحل، وهي مناطق كان الإسلام قد ترسخ فيها منذ قرون. وقد حمل هؤلاء الأفراد معهم معارف دينية وتعليمية، شكّلت جزءا من البنية الثقافية الأولى لمجتمعات المارون، التي نشأت في الداخل الغابي للبلاد، بعد موجات الهروب الواسعة من المزارع.

ومع بداية الاستعمار الهولندي، لجأ آلاف المستعبدين، إلى الهرب من مزارع قصب السكر، نحو الغابات الكثيفة. وقد وفّرت بيئة الأمازون الداخلية مساحة للاستقرار، وتأسيس مجتمعات مستقلة، أصبحت تُعرف بـــ المارون. وتشير الدراسات، إلى أن حركة المارون بدأت في أواخر القرن السابع عشر، وازدادت قوة في القرن الثامن عشر، وكانت أهدافها تتجاوز مجرد النجاة الفردية؛ إذ سعت إلى تحرير المستعبدين الآخرين، وشن هجمات على المزارع الاستعمارية، بوصفها شكلا من المقاومة المنظمة.[٣٣]

ورغم أن المارون في سورينام، اعتمدوا على مزيج من التقاليد الإفريقية، في بناء أنظمتهم السياسية والروحية، فإن بعض الباحثين، لاحظوا وجود أثر إسلامي واضح في ممارسات معينة؛ فقد وصل إلى سورينام أشخاص

من الماندينكا، والفولاني، والهوسا، الذين كان التعليم القرآني منتشرا بينهم، مما جعل بعض أفراد المارون قادرين على القراءة والكتابة بالعربية، أو على الأقل حفظ نصوص قصيرة، تستخدم في الأدعية، أو كأشكال من الحماية الروحية.[٣٤] وتظهر شهادات مبكرة للبعثات التبشيرية الهولندية، اندهاش المبشرين من وجود أشخاص قادرين على كتابة أحرف غير لاتينية، ما يشير على الأرجح، إلى نصوص عربية أو أعجميّة، جاءت من غربي إفريقيا.[٣٥]

أما في التنظيم السياسي، فقد احتفظت مجتمعات المارون بنمط اجتماعي، قائم على «المجلس" و"العهد"، وفض النزاعات بالتفاوض أو التعويض، وهي مبادئ تتقاطع مع تقاليد الساحل الإسلامي في فوتا تورو، وفوتا جالون، وإن لم تكن دليلا على تطبيق مباشر للشريعة. كما أن اعتماد بعض جماعات المارون، وخصوصا الساراماكا والنديوكا، على الضبط الاجتماعي الصارم، وتحديد مسؤوليات الأفراد، قد عزّز فكرة أن إرث الانضباط الأخلاقي المرتبط بالمدارس القرآنية، ربما استمر بشكل متحوّل داخل هذه المجتمعات.[٣٦]

وقد تشكلت عدة مجموعات مارونية بارزة، من أهمها: الساراماكا، والنديوكا، والماتاواي. وقد طوّرت كل مجموعة نظاما سياسيا داخليا، قائما على القيادة العسكرية والروحية، بينما حافظت على روابط ثقافية مع أصولها الإفريقية. وبينما لم يتحول الإسلام داخل هذه المجموعات إلى مؤسسة دينية واضحة، فقد بقي جزءا من الذاكرة الثقافية للشعوب المسلمة، التي وصلت إلى سورينام، وظهر في أشكال متفرقة، مثل: الأدعية، والتمائم، وأحيانا في القيم التنظيمية، التي ورثتها هذه المجتمعات عن بيئاتها الأصلية في غربي إفريقيا.

ب- المسلمون الأفارقة في البرازيل

شهدت البرازيل واحدا من أكبر تدفّقات الأفارقة المستعبَدين في العالم الأطلسي، وقد وصلت أعداد هائلة من المسلمين، وخصوصا في القرن السادس عشر، والقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من مناطق غربي إفريقيا والساحل، مثل: اليوروبا، والهوسا، والفولاني، والماندينكا. وقد كان للإسلام حضور قوي بين هذه المجموعات؛[٣٧] إذ جاءت من بيئات سبق أن شهدت حركات إصلاح ديني، وجهاد سياسي، مثل: دولة سوكوتو، وإمارات بورنو، وممالك فوتا جالّون، وفوتا تورو.[٣٨]ومن مظاهر هذا الحضور القوي لهذه المجموعات، ما يأتي:

١- انتشار المعرفة والكتابة بالعربية

تشير الوثائق البرتغالية، إلى أن عددا من المسلمين في البرازيل، كانوا قادرين على القراءة والكتابة

بالعربية، وأن بعضهم كانوا علماء ومعلمين[٣٩] (mallam) أو(alfa)[٤٠] في بلادهم الأصلية. وقد ضُبطت معهم في بعض الأحيان نصوص قرآنية، وأوراق تعليمية، ومخطوطات صغيرة، مما يدل على انتشار ثقافة كتابية إسلامية متجذّرة، بين هؤلاء المستعبَدين.[٤١] وتشير شهادات الشرطة في باهيا، إلى وجود مدارس سرّية صغيرة، يُعلّم فيها المسلمون بعضهم بعضا القراءة بالعربية، والأذكار، والصلاة.

٢- تنظيم المسلمين وحضورهم داخل مجتمع المستعبَدين

تتميز الحالة البرازيلية، بأن المسلمين الذين كانت تسميهم المصادر البرتغالية: «ماليه أو ماليس بالجمع (Malê)»[٤٢] أقاموا شبكات اجتماعية قوية داخل المزارع وفي المدن، خصوصا في مدينة سالفادور في ولاية باهي، التي أصبحت المركز الأكبر للمسلمين في البرازيل. وتميزت هذه الجماعات بمستوى عالٍ من الانضباط، واهتمام بالسرية، وتنظيم دقيق للاجتماعات والطقوس الدينية، فضلا عن الحفاظ على هوية لغوية موازية، من خلال استخدام العربية، والفولفولدي، والهوسا، واليوروبا.[٤٣]

٣- ثورة الماليه (١٨٣٥): أبرز ثورة إسلامية في الأمريكتين

بلغ الوجود الإسلامي ذروته في ثورة الماليه عام ١٨٣٥م في باهيا، وهي واحدة من أهم الثورات التي خطط لها مسلمون في العالم الجديد. وقد اعتمد قادة الثورة على قدرتهم على التواصل الكتابي بالعربية، وتبادل الرسائل المشفّرة، ووضع خطة تعتمد على التجنيد داخل المدينة. ويرى المؤرخون، أن الثورة لم تكن مجرد حركة تمرد ضد العبودية فحسب، بل كانت أيضا محاولة لإعادة تأسيس نظام اجتماعي ديني إسلامي، مستوحى من التجارب التاريخية في غربي إفريقيا.[٤٤] كما لعب أفراد من الهوسا واليوروبا المسلمين دورا مركزيا في قيادة العمليات العسكرية والتنظيمية، وقد نجت العديد من الوثائق العربية المرتبطة بالثورة، وتُحفظ اليوم في أرشيف باهيا.

٤- استمرار الهوية الإسلامية بعد فشل الثورة

على الرغم من القمع العنيف الذي أعقب الثورة، بقيت آثار الإسلام واضحة لسنوات، سواء من خلال الأسماء، أو الأزياء، أو استخدام التمائم المكتوبة بالعربية، أو الاعتماد على رموز دينية إسلامية داخل ديانات أفرو- برازيليّة مثل كاندومبليه (Candomblé). وبحسب الباحثين، فإن المسلمين الأفارقة، أسهموا في تشكيل تقاليد المقاومة في البرازيل، وفي تحسين قدرات التنظيم لدى الجماعات المستعبَدة، بالإضافة إلى الإسهام في إدخال نظام تعليمي ديني فريد إلى الفضاء الأطلسي.[٤٥]

رابعا- نموذج خاص وتصحيح لبعض المعطيات غير العلمية

أ- كتيبة السودانيين في الجيش المكسيكي

في يناير عام ١٨٦٣م، صعد ٤٤٦ جنديا على متن سفينة فرنسية على الساحل المصري، وأبحروا إلى مدينة فيراكروز بالمكسيك. ولد جميع وهؤلاء الرجال تقريبا، ونشؤوا في السودان، وانضموا إلى الجيش المصري. وبعد أربع سنوات، وفي مارس عام ١٨٦٧، أبحر ٢٩٩ ناجيا، أو ممن أراد العودة ولم يفضل البقاء، من الكتيبة المصرية السوداء (كما أطلقت عليهم السلطات الفرنسية) من مدينة فيراكروز، إلى مدينة طولون في فرنسا، ثم توجهوا إلى باريس، حيث نالوا تكريما من نابليون الثالث. وبعد مغادرة فرنسا، أبحروا إلى الإسكندرية، حيث استعرضهم الخديوي إسماعيل، وكرمهم كبار الشخصيات المصرية في مأدبة، قبل إعادتهم إلى السودان.[٤٦] أما من بقي من هؤلاء الجنود في المكسيك، فلم يتم التوصل إلى أي أبحاث تاريخية تتحدث عنهم، وهو أمر يتطلب البحث العميق في الأرشيفات في المكسيك، والعمل الميداني في المجتمعات الأفرومكسيكية.

ب- بعض اللَّبس في التاريخ الاستعماري للبرازيل

تتداول بعض المعطيات غير المؤكدة علميا، والتي تتعلق بتاريخ البرازيل، وانتقلت هذه المعطيات، وبما فيها من أخطاء، إلى بعض الكتابات الأكاديمية. وأعاد بعض الباحثين نشرها من دون تحقق، بسبب محدودية خبرتهم في هذا المجال - غاليا - وعدم معرفتهم باللغة البرتغالية، التي تسمح بالرجوع إلى المصادر الأصلية. ويُفترض التنبيه على هذه الأخطاء، حتى تصحَّح لدى الأكاديميين، ولمنع انتقالها إلى الباحثين الجدد، ومن ذلك:

١- زومبي دوس بالماريس لم يكن مسلما: قراءة في الوثائق والمصادر

تجمع السجلات الاستعمارية البرتغالية، والبحوث الحديثة، على أن زومبي وُلد سنة ١٦٥٥م داخل مجتمع المارون، المعروف باسم كينغدوم أوف بالماريس (Palmares) في شمال شرقي البرازيل. وتشير الوثائق إلى أنه أُسر طفلا، وتربّى في بيت قس كاثوليكي، وتلقى التعليم المسيحي، قبل أن يهرب ويعود إلى مجتمع بالماريس في سن المراهقة. وترجع أصول عائلته، التي كانت تعتنق ديانة الأوريشا، إلى الكونغو، التي لم يدخلها الإسلام إلا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[٤٧]

ولا تذكر أي من المصادر الاستعمارية، أو تقارير محاكم التفتيش، أو السجلات الكنسية، أو حتى الروايات الشفوية، أي صلة بين زومبي والإسلام، كما لا توجد مؤشرات لغوية أو طقسية أو رمزية، تدل على خلفية إسلامية. ويُجمع المؤرخون المختصون بتاريخ بالماريس، مثل/ ريز، وغوميز، ولوفجوي، على أن زومبي كان نتاج بيئة إفريقية متعددة الثقافات، وأن مقاومته للاستعباد، لم تكن ذات بعد ديني إسلامي.[٤٨] [٤٩]

كما يضيف مايكل غوميز، إلى أن الربط بين زومبي والإسلام، بدأ يظهر فقط في القرن الحادي والعشرين، نتيجة تأويلات شعبية لدى بعض العرب، وهي غير مبنية على الوثائق، وأيضا بسبب الخلط بين المسلمين الأفارقة في باهيا، خاصة الماليَّه في القرن التاسع عشر، وبين قادة المارون في القرن السابع عشر، الذين لم يثبت أي ارتباط لهم بالإسلام.[٥٠]

٢- الكنيسة في سالفادور والنصوص العربية (كنيسة دا لابينيا في مدينة سالفادور)

يتكرر في وسائل التواصل الاجتماعي ادعاء آخر يقول: إن إحدى الكنائس القديمة في سالفادور في البرازيل، تحتوي على آيات قرآنية مكتوبة على الجدران، مما اعتُبر دليلا على تأثير المسلمين الأفارقة في العمارة الدينية البرازيلية. إلا أن الفحص الميداني الذي قمت به، والبحث الوثائقي، يثبتان عدم صحة هذا الادعاء؛ فقد تبين أن النصوص المكتوبة بالعربية، ليست آيات قرآنية، بل مقاطع من الأناجيل، كُتبت باللغة العربية من قبل قس لبناني مهاجر، في أوائل القرن العشرين.[٥١]

وتؤكد دراسات عن الهجرة المشرقية إلى البرازيل، أن العديد من الكنائس في شمال شرقي البلاد، استعانت برجال دين من سوريا ولبنان في عمليات الترميم، وأن هؤلاء تركوا هذه الكتابات العربية النصرانية.[٥٢] وهذا يوضح سبب اللبس لدى من رأى النصوص، دون معرفة خلفيتها أو حتى محاولة قراءتها.

ومن العناصر التي أُثير حولها اللبس أيضا، وجود منبر في الكنيسة التي تحتوي على الكتابات العربية في مدينة سالفادور، وغيرها من الكنائس القديمة. وقد استخدم هذا المنبر للقول بوجود تأثير إسلامي مباشر داخل الكنيسة. إلا أن الدراسات المعمارية، توضّح أن وجود المنبر ليس دليلاً على ارتباط ديني إسلامي، بل هو نتيجة طبيعية لتاريخ العمارة البرتغالية، بعد عصر الأندلس.

وبعد سقوط الأندلس عام ١٤٩٢م، حملت البرتغال معهم إرثا فنيا ومعماريا طويل الأمد، من التفاعل مع الطراز الموريسكي (Mudéjar/Moorish). وقد ظهر هذا التأثر في الزخرفة، والأقواس، والخط العربي الزخرفي، وكذلك في المنابر الخشبية ذات الشكل المتدرّج أو البارز، والتي كانت جزءا من تطورات العمارة الكنسية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.[٥٣] وتشير الدراسات المتخصصة، إلى أن الكثير من الكنائس البرتغالية في لشبونة، والغرب، والجنوب، من البرتغال، احتفظت بعناصر ذات جذور أندلسية إسلامية، بحكم قرون من الاحتكاك الثقافي.[٥٤]

ولم يكن وصول هذا الطراز إلى البرازيل مفاجئا؛ فالمهندسون البناؤون البرتغاليون، الذين عملوا في المستعمرة، نقلوا معهم أساليبهم المتأثرة بالأندلس، وهو ما يظهر بوضوح في كنائس: باهيا، وريسيفي، وأوليندا. ومنبر الكنيسة المذكورة في سالفادور، ويتبع هذا الخط تماما، منبر كنسي تقليدي، يعكس التأثر البرتغالي المتأصل بالعمارة الأندلسية، وليس علامة على حضور إسلامي داخل الكنيسة نفسها.[٥٥]

ويجدر التأكيد هنا، على أن وجود التأثر المعماري، لا يعني وجود ممارسة دينية؛ فالعمارة البرتغالية في البرازيل، تحمل ملامح أندلسية تماما، كما تحمل بعض مباني أمريكا اللاتينية تأثيرات أخرى، من دون أن يكون لذلك دلالات عقائدية. وهذا ما تثبته المقارنة بين الكنيسة البرازيلية، والكنائس البرتغالية التي تحتوي على منابر مشابهة، دون أي صلة بالإسلام.

وبذلك، يصبح من الضروري الفصل بين أمرين:

١- الطراز الأندلسي المعماري الذي وصل إلى البرازيل عبر البرتغاليين.

٢- والوجود الإسلامي الحقيقي للمسلمين الأفارقة في المناطق الأخرى من البرازيل، من دون الخلط بينهما.

خاتمة

تؤكد هذه الحالات الحاجة إلى التمييز، بين الموروث الإسلامي الحقيقي للمستعبَدين الأفارقة، الذي وثق توثيقا حقيقيا، خاصة في باهيا، وبين إعطاء طابع إسلامي لشخصيات أو معالم، لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو بعيد.

كما يحذر الباحثون من أن نسبة الإسلام إلى زومبي، دون سند تاريخي، يشوّش على فهم الدور الإسلامي الحقيقي في البرازيل، وخاصة ثورة المالية عام ١٨٣٥م، التي تمثل أوضح مثال على التنظيم الإسلامي بين المستعبَدين.[٥٦] فيجب على جميع الباحثين العودة إلى المصادر الأولية، مثل: السجلات القضائية، وتقارير الشرطة، ووثائق الكنيسة، إضافة إلى دراسات التاريخ الاجتماعي، التي أظهرت أن الإسلام كان موجودا فعلا في البرازيل، ولكنه لم يكن جزءا من تاريخ زومبي، كما أن الكتابات العربية في الكنيسة، لا تمت للمسلمين الأفارقة بصلة.

في النهاية، يكشف تتبّع تاريخ المسلمين الأفارقة في الأمريكتين، عن حضور مبكر ومؤثر جرى تجاهله طويلا؛ فقد وصل كثير منهم قسرا عبر تجارة الرقيق الأطلسية، وكان بينهم أفراد من الماندينكا والفولاني وغيرهم، ممن حملوا معرفة دينية ولغوية وثقافية غنية. وبرغم الظروف القاسية التي وُضعوا فيها، فقد حافظوا على أجزاء من تقاليدهم، وأعادوا صياغتها بقدر ما سمحت به بيئات الاستعباد والمراقبة. وقد ترك هذا الحضور بصمات واضحة في أنماط المقاومة، وفي أشكال التعليم الذاتي، وفي محاولات الحفاظ على الانتماء الديني قدر المستطاع.

إن الاعتراف بهذا الإرث، يعيد وضع المسلمين الأفارقة في قلب قصة الأمريكتين، ويؤكد أن وجودهم لم يكن عابرا، بل أساسيا لفهم تشكل المجتمعات الجديدة؛ فقصصهم تكشف أن الإسلام لم يكن غريبا عن العالم الجديد، بل جاء إليه مع أناس حملوا معهم قوة التمسك بالهوية، والقدرة على التكيف. وهذا الجانب من التاريخ، هو مفتاح مهم لفهم التنوع الديني والثقافي، الذي ما زال يشكّل المنطقة حتى اليوم.

الهوامش والإحالات

(1) Ken Chitwood, *The Muslims of Latin America and the Caribbean*, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2021), 51.

(٢) أبو عبيد البكري الأندلسي، المسالك والممالك، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م)، ٣٧٧.

(٣) أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٥م)، ٢٨٤.

(٤) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، الجزء الخامس، (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٩٧م)، ٩٩-١٠٠.

(٥) حسن إبراهيم حسن، انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤م)، ١٠٨.

(٦) محمود كعت، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠١٤م)، ٩٠ – ٩٦.

(٧) محمد لواء الدين أحمد، الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٣م)، ٤٧-٦٣.

(٨) موسى كامره، زهور البساتين في تاريخ السوادين، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، معاوية سعيدوني، (الكويت: مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، ٢٠١٠م)، ١٦٩.

(9) Mamadou Cissé, *Islam and Education in West Africa*, (Dakar: Cheikh Anta Diop University, 2011), 112.

(10) Sylviane Diouf, *Servants of Allah: African Muslims Enslaved in the Americas*, (New York: New York University Press, 1998), 54:60.

(11) Michael Gomez, *Black Crescent: The Experience and Legacy of African Muslims in the Americas*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 23:28.

(12) Ibid., 22:26.

(13) Sylviane Diouf, Op. cit., 89.

(14) Boubacar Barry, *Senegambia and the Atlantic Slave Trade,* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 145:150.

(15) Paul E. Lovejoy, *Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa*, 2nd ed, (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 18:23.

(16) Mervyn Hiskett, *The Development of Islam in West Africa*, (London: Longman, 1984), 44:48.

(17) Boubacar Barry, Op. cit., 112:120.

(18) Sylviane Diouf, Op. cit., 90:94.

(19) Michael Gomez, Op. cit., 47:51.

(20) Manuel Barcia, *West African Warfare in Bahia and Cuba: Soldier Slaves in the Atlantic World, 1807–1844*, (Oxford: Oxford University Press, 2014), 122:128.

(21) Sylviane Diouf, Op. cit., 112:118.

(22) Michael Gomez, Op. cit., 84:86.

(23) Bridget Brereton, *A History of Modern Trinidad, 1783–1962,* (London: Heinemann, 1981), 203:207.

(24) Steven Vertovec, *Hindu Trinidad: Religion, Ethnicity, and Socio-Economic Change*, (London: Macmillan Caribbean, 1992), 55:59.

(25) Paul E. Lovejoy, *Jihad in West Africa during the Age of Revolutions*, (Athens, Ohio: Ohio University Press, 2016), 55:60.

(26) Michael Gomez, Op. cit., 112:118

(27) Sylviane Diouf, Op. cit., 101:112.

(28) Michael Gomez, Op. cit., 135.

(29) Douglas Hall, In *Miserable Slavery: Thomas Thistlewood in Jamaica, 1750–86*, (Kingston: University of the West Indies Press, 1999), 224.

(٣٠) «المارون» (Maroons): هم مجموعات من أصول إفريقية، هربوا من نير العبودية في الأمريكتين (الكاريبي وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية) وشكلوا مجتمعات حرة ومستقلة، وخاصة في المناطق الجبلية الوعرة، والكلمة مشتقة من الإسبانية "cimarrones" التي تعني «هاربين» أو «متوحشين»، وقد استوطنوا في كثير من الأحيان قمم الجبال والمناطق النائية، كشكل من أشكال المقاومة ضد العبودية.

(31) Colin Grant, *African and Creole Resistance in Jamaica,* (Kingston: University of the West Indies Press, 2014), 66:72.

(32) Paul E. Lovejoy and Humphrey J. Fisher, "Religion and Slavery in Africa and the Americas," In *The African Diaspora*, edited by Toyin Falola, (Indiana: Indiana University Press, 2010), 189:215.

(33) Richard Price and Sally Price, *The Saramaka People of Suriname: Land, Religion, and Resistance,* (Florida: University Press of Florida, 2003), 45:52.

(34) Sylviane Diouf, Op. cit., 102:108.

(35) Michael Gomez, Op. cit., 67:70.

(36) Richard Price and Sally Price, Op. cit., 133:139.

(37) João José Reis, *Slave Rebellion in Brazil: The Muslim Uprising of 1835 in Bahia,* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1993), 32:36.

(38) Paul E. Lovejoy, Op. cit., 221:218.

(٣٩) Mallam: تعني معلم أو عالم، وتُستخدم بشكل واسع في شمالي نيجيريا (بين قبائل الهوسا) وفي مناطق أخرى من غربي إفريقيا. وتم استخدامها في البرازيل بين الأفارقة المسلمين.

(٤٠) Alfa أو Alufa: تُستخدم هذه الكلمة بشكل رئيس في جنوب غربي نيجيريا (بين قبائل اليوروبا) للإشارة إلى الإمام أو رجل الدين. وقد استخدمت في البرازيل بشكل واسع خلال القرن التاسع عشر.

(41) Mary C. Karasch, *Slave Life in Rio de Janeiro, 1808–1850,* (Princeton: Princeton University Press, 1987), 88:94.

(٤٢) يعود تاريخ ظهور الإسلام في بلاد يوروبا إلى القرن الثامن الهجري - الثالث عشر الميلادي، حيث دخل على يد علماء مملكة مالي، ولذلك كان أهل قبيلة اليوروبا يُسمُّون من أسلم منهم «إمالي»، أي أصبح على دين الماليين، وهذه الكلمة عَبَرَتِ المحيط من إفريقيا إلى البرازيل؛ فكان المسلمون المستعبَدون يُسمَّوْن ماليس بالجمع، والمفرد ماليه.

(43) João José Reis, Op. cit., 41:47.

(44) Ibid, 58:64.

(45) Paul E. Lovejoy and Humphrey J. Fisher, Op. cit., 189:215.

(46) Nidai Sulaiman. "The Role of the Malês in the 1835 Slave Rebellion in Bahia," In *The Presence of the Prophet in Early Modern and Contemporary Islam*, edited by Denis Gril and Dilek Sarmis, (Berlin: De Gruyter, 2022), 209:236.

(47) João José Reis, Op. cit., 54:58.

(48) Ibid., 77:80.

(49) Michael Gomez, Op. cit., 182:184.

(50) Ibid, 190.

(51) Elias El-Khoury, *Christian Arabic Manuscripts in Brazil*, (Kaslik: Maronite Research Center, 2009), 41:43.

(52) Rami Mossaad, *The Levantine Presence in Brazil: Faith, Migration, and Community*, (São Paulo: Cedibra, 2016), 117:120.

(53) George Kubler, *Portuguese Plain Architecture: Between Spices and Diamonds, 1521–1706,* (Middletown: Wesleyan University Press, 1972), 219:223.

(54) Dagobert Markl, *Arte Manuelina*, (Lisboa: Imprensa Nacional-Casa da Moeda, 1986), 44:47.

(55) Theophilo Braga, *Arquitetura Religiosa no Brasil Colonial*, (Rio de Janeiro: Fundação Biblioteca Nacional, 2004), 103:106.

(56) Sylviane Diouf, Op. cit., 124:126.

إشكاليات المراحل الانتقالية في الدول الهشة: تحليل مقارن لتجارب دول الساحل الإفريقي

إسماعيل محمد طاهر، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة هيك، أنجمينا.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة مفهوم «الفترة الانتقالية»، بوصفه حقلا بحثيا متعدد التخصصات، يجمع بين المنظورين: القانوني الدستوري، والتحليل السياسي. ويعرّف المفهوم في العلوم السياسية، بأنه لحظة التحول البنيوي بين نظامين سياسيين، حيث تعاد صياغة قواعد الحكم والمؤسسات، بينما يركز الفقه الدستوري على إطارها القانوني الاستثنائي والمؤقت، الذي يحل محل الدستور العادي. تهدف الدراسة إلى تحليل هذا المفهوم، وبيان خصائصه، واستعراض الإشكاليات النظرية والتطبيقية التي يثيرها، مع التطبيق على الحالات المعاصرة لدول تحالف الساحل الإفريقي (مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو) وتشاد، والتي تشهد تحولات سياسية عميقة في أعقاب الانقلابات العسكرية، أو الانتقال المفاجئ للسلطة. وتسعى إلى تقييم مدى تأثير السياقات السياسية والاقتصادية والأمنية المحلية والإقليمية، على مسارات ونتائج هذه الفترات الانتقالية.

تشكل الفترات الانتقالية، إحدى الظواهر المركزية، في دراسات التحول السياسي، وإعادة بناء الدولة، خاصة في المناطق التي تشهد تقلبات سياسية حادة، أو أزمات مؤسسية. وتمثل هذه الفترات المرحلة الحرجة، الفاصلة بين انهيار نظام حكم قائم، وولادة نظام جديد، وهي مليئة بالتحديات والفرص على حد سواء. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها، من ضرورة فهم الإطار النظري والقانوني لهذه المرحلة، وتطبيقه على نماذج حالية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تتفاعل عوامل داخلية، وهي: (ضعف المؤسسات، الهيمنة العسكرية، الأزمات الاقتصادية) وخارجية، وهي: (التدخلات الدولية، التهديدات الأمنية العابرة للحدود)، في تشكيل مصير التحولات السياسية. ومن هنا، تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: ما الإطار المفاهيمي للفترة الانتقالية؟ وكيف تتقاطع المقاربات السياسية والقانونية في فهمها؟ وما هي العوامل الحاسمة التي تحدد نجاح أو فشل هذه الفترات، كما تظهرها حالات دول الساحل الإفريقي؟ وسنعمل على الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال المحاور الآتية:

أولا- المفهوم السياسي للفترة الانتقالية

تعرِف العلوم السياسية الفترة الانتقالية بأنها: عملية ديناميكية، لإعادة التشكيل السياسي والمؤسسي. فهي، وفقا لأودونيل وشميتر: «مرحلة زمنية، تقع بين انهيار نظام سياسي معين، وتأسيس نظام جديد، تعاد خلالها صياغة قواعد اللعبة السياسية، وتشكيل المؤسسات، وضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع.[١] ولا تقتصر هذه المرحلة على التغيير الشكلي، بل هي تحوّل في مصادر الشرعية، وأنماط الممارسة السياسية، كما يؤكد خوان لينز، الذي يراها تحولا في أنماط الشرعية، وصراعا بين قوى الاستمرارية والتغيير، وليست مجرد توقف مؤقت.[٢]

ويقدم صموئيل هنتنغتون تصورا أكثر دراماتيكية، واصفا إياها بأنها: «اللحظة المفتوحة التي تتراجع فيها بنية السلطة القائمة، دون أن تستقر بعد بنية السلطة البديلة.[٣] وهذا الوصف، يسلط الضوء على حالة الفراغ وعدم اليقين، التي تسمح بصراع الإرادات، وتعدد السيناريوهات المستقبلية.

ويمكن تصنيف الفترات الانتقالية سياسيا إلى ثلاثة أنماط رئيسة، كما حددتها فاليري بانس:[٤]

أ- الانتقال التفاوضي: وهو النموذج المثالي غالبا، حيث يتم التحول عبر اتفاق وحوار بين النخب الحاكمة، ونخب المعارضة، كما في حالة جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري.

ب- الانتقال المفروض من أعلى: وفيه تفرض السلطة القائمة، سواء كانت عسكرية أو مدنية، مسار التحول وشروطه من طرف واحد، مع محدودية مشاركة القوى الأخرى.

ج- الانتقال الثوري أو الانهياري: ويحدث نتيجة سقوط مفاجئ أو انهيار كامل للنظام القديم، مما يخلق فراغا في السلطة كما حدث مع انهيار الاتحاد السوفيتي.

ثانيا- المفهوم الدستوري والقانوني للفترة الانتقالية

ينظر فقهاء القانون الدستوري إلى الفترة الانتقالية، بوصفها حالة استثنائية مؤقتة في حياة الدولة، تستلزم إطارا قانونيا خاصا؛ فهي- بحسب تعريف الدكتور عبد الحميد متولي: «مرحلة استثنائية يُعلّق فيها العمل ببعض القواعد الدستورية العادية، ويُعتمد خلالها إطار دستوري مؤقت، يحدد طبيعة السلطة والاختصاصات، إلى حين اعتماد دستور دائم».[٥]

ويلخص الدكتور جمال زهران السمات القانونية الشكلية، التي تميز هذه الفترات، والتي تتمثل عادة في الأتي: غياب المؤسسة التشريعية (البرلمان)، أو إعادة تشكيلها بطريقة غير تقليدية، وتشكيل سلطة تنفيذية ذات صفة

مؤقتة واضحة، وإصدار وثيقة دستورية عليا مؤقتة (كإعلان دستوري، أو ميثاق انتقالي)، تحكم عمل السلطات. أما الدكتور محمد كامل ليلة، فيستخلص الخصائص الجوهرية للفترة الانتقالية من المنظور الدستوري، وعلى النحو الآتي:[٦]

أ- الطابع المؤقت والاستثنائي: فهي حالة طارئة، لا يجوز أن تتحول إلى وضع دائم، وغايتها الأساسية، هي تمهيد الطريق للعودة إلى الحياة الدستورية الطبيعية.

ب- إعادة بناء الشرعية الدستورية: تسعى إلى تأسيس شرعية جديدة، تستند إلى الإجماع الوطني، أو الانتخاب، بديلة عن الشرعية المنهارة، التي كانت تستند إلى الدستور الملغي، أو النظام السابق.

ج- تغيير الإطار القانوني الأعلى: وذلك إما بتعليق العمل بالدستور القائم، أو تعديله جوهريا، أو إصدار وثيقة دستورية مؤقتة، تكون هي الأساس القانوني الأعلى خلال المرحلة.

د- تأسيس هياكل ومؤسسات بديلة: مثل: المجالس العسكرية، أو الحكومات المؤقتة، أو اللجان التأسيسية لوضع الدستور، التي تباشر مهام السلطات التشريعية والتنفيذية بشكل استثنائي.

هـ- محدودية الاختصاصات رغم التركيز المؤقت للسلطة: فعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية (أو الهيئة الحاكمة المؤقتة)، تركز في يدها سلطات واسعة، لضرورة إدارة المرحلة، فإن هذه السلطات مقيدة بزمنية المهمة، وبالهدف النهائي المتمثل في إعداد البلاد لانتخابات حرة، ووضع دستور دائم.

ثالثا- أهداف المراحل الانتقالية وإشكالياتها

تتطلع الفترات الانتقالية، نظريا، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، التي أشار إليها لاري دايموند، وهي: إعادة بناء الشرعية السياسية والدستورية، وإعادة تأسيس مؤسسات الدولة الفاعلة والمستقلة، وإقرار الأمن والاستقرار، ومنع الانزلاق إلى الفوضى، وصياغة دستور جديد يعبر عن العقد الاجتماعي المنشود، والتحضير النهائي لانتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، تمثل نقطة النهاية للفترة الانتقالية.[٧] وتؤكد الأمم المتحدة أن الهدف الجوهري هو «الانتقال من الحكم الاستثنائي إلى الحكم العادي المستقر.[٨]

غير أن الواقع العملي، يكشف عن فجوة واسعة بين هذه الأهداف النظرية، والإشكاليات المستعصية التي تواجهها معظم التجارب، ومن أبرزها:

أ- إشكالية الغموض الزمني و«الانتقالية الدائمة»: يحذر ألفريد ستيبان من أخطر ما يهدد الفترات الانتقالية، وهو «تبديد الزمن»، حيث تتحول المرحلة المؤقتة إلى وضع دائم مقنع، مما يخلق حالة من «الانتقالية الدائمة» تستنزف طاقات المجتمع، وتقتل الأمل في التغيير.[٩]

ب- هيمنة المؤسسة العسكرية والأمنية: تعد هذه السمة بارزة في العديد من التجارب، وخاصة في إفريقيا؛ فغالبا ما يتحول الجيش من لاعب ينفذ عملية انتقال، إلى لاعب يهيمن على عملية الانتقال ذاتها، مما يعيق بناء مؤسسات مدنية قوية، ويشوّه المسار الديمقراطي، كما يؤكد تشارلز فومباد في تحليله للإصلاحات الدستورية في إفريقيا.[١٠]

ج- أزمة الشرعية الهيكلية: تعاني السلطات الانتقالية، وخاصة تلك القادمة عبر انقلابات عسكرية، من شرعية منقوصة منذ البداية. وغالبا ما تكرس هذه السلطات إقصاء للقوى السياسية الأخرى، أو تهميشا للمجتمع المدني، مما يفاقم أزمة الشرعية، ويضعف قبولها الشعبي.

د- التناقض بين متطلبات الأمن وإجراءات الديمقراطية: يشير هنتنغتون إلى أن الحاجة الملحة للأمن والاستقرار، خاصة في سياقات ما بعد النزاع، أو تحت تهديدات إرهابية، تستخدم غالبا كذريعة قوية، لتبرير تأجيل الجداول الانتخابية، وتقييد الحريات العامة، وتركيز السلطات، وتجميد العملية الديمقراطية تحت دعوى حمايتها.[١١]

رابعا- أطر نظرية لفهم الفترات الانتقالية

لفهم تعقيدات هذه المرحلة، تقدم عدة أطر نظرية، ورؤى تفسيرية مختلفة، ومن ذلك:

أ - نظرية الانتقال الديمقراطي: تركز على دور النخب وإستراتيجياتها، وعمليات التفاوض والمساومة، كعوامل حاسمة في تحديد شكل الفترة الانتقالية ونتيجتها.

ب- نظرية الدولة الهشة أو الفاشلة: تقدم إطارا لتحليل السياقات التي تجري فيها الانتقالات، حيث تكون مؤسسات الدولة أصلا ضعيفة أو منهكة، وفي هذه الحالة، تكون عملية إعادة البناء أكثر صعوبة، ويزداد خطر فشل الانتقال، أو انزلاقه نحو أشكال حكم استبدادية جديدة، كما يوضح روبرت روتبيرغ.

ج- نموذج الحوكمة الانتقالية: وهو نموذج عملي تتبناه الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، لإدارة الدول الخارجة من النزاعات. ويؤكد على ضرورة وجود خارطة طريق واضحة، وشراكة دولية داعمة، وبناء تدريجي للقدرات المؤسسية، لإدارة المرحلة الانتقالية بنجاح.[١٢]

خامسا- التطبيق على حالات تحالف دول الساحل الإفريقي وتشاد

تقدم تجارب دول الساحل الإفريقي (مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو)، التي شهدت انقلابات عسكرية متتالية، مختبرا حيا لفهم التداخل بين العوامل النظرية والواقع المعقد، ففي هذه الحالات، نلاحظ ما يأتي:

أ- سيطرة النموذج العسكري: حيث جاءت السلطات الانتقالية من رحم المؤسسة العسكرية، وهو ما يضعف شرعيتها المدنية منذ البداية.

ب- تضخم التحدي الأمني: حيث تشكل التهديدات الإرهابية، وتدهور الأمن، تحديا وجوديا، تستخدمه السلطات الانتقالية لتبرير أولوية «استعادة الأمن»، على كل الإصلاحات السياسية والدستورية الأخرى، وتبرير تمديد الفترات الانتقالية.

ج- البعد الإقليمي والدولي: يتجلى في قرارات إجلاء القوات الأجنبية (كالفرنسية)، والتي تستخدم كأداة لتعزيز شرعية الخطاب الوطني والسيادي للنظام الانتقالي، رغم التداعيات الأمنية المحتملة.

د- التحديات الاقتصادية والاجتماعية: التي تزيد من صعوبة إدارة الانتقال، وتضعف قدرة الدولة على تلبية مطالب المواطنين.

أما حالة تشاد، فتمثل نموذجا مختلفا؛ حيث افتتحت الفترة الانتقالية بوفاة الرئيس إدريس ديبي، وتسلم المجلس العسكري للسلطة، عبر تفسير دستوري مختلف عليه. وهنا يبرز تحدي «إدارة الاستمرارية تحت غطاء الانتقال»، حيث سعت النخبة الحاكمة إلى قيادة عملية تحول سياسي، مع الحفاظ على هيمنة المؤسسة العسكرية، وإطار النظام القديم، وسط تحديات أمنية واجتماعية مشابهة.

مما سبق، يتجلى أن مفهوم الفترة الانتقالية مفهوم مركب وغني، يجسد تقاطعا عميقا بين الديناميكيات السياسية لإعادة التشكيل، والضوابط القانونية للاستثناء الدستوري؛ ففي حقل العلوم السياسية، يعبر

المفهوم عن صراع المشاريع، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، بينما في حقل القانون الدستوري، يمثل إطارا استثنائيا مؤقتا، لغاية إعادة البناء النظامي.

وتؤكد الأدبيات والتطبيق على حالات الساحل الإفريقي، أن نجاح أي فترة انتقالية، لا يعتمد فقط على وضوح خارطة الطريق الزمنية، بل على قدرة القوى الفاعلة، وخاصة العسكرية منها، على تحقيق توازن دقيق وصعب، بين متطلبات المرحلة الاستثنائية (كالأمن والاستقرار)، وضرورات البناء الديمقراطي الطويل الأمد (كالمشاركة، والمساءلة، وبناء المؤسسات)، كما أن العوامل الخارجية، والبيئة الإقليمية، تلعب دورا محوريا في تشكيل خيارات النخب الانتقالية، وبالتال، فإن التحدي الأكبر، يتمثل في القدرة على الخروج من «حالة الاستثناء» إلى «الحالة الدستورية العادية»، دون الانزلاق إلى الاستبداد الجديد أو الفوضى، وهو اختبار تعكسه تعقيدات التجارب الحالية، في منطقة الساحل الإفريقي.

سادسا- المراحل الانتقالية في منطقة الساحل بعد الانقلابات العسكرية

تعد منطقة الساحل الإفريقي، واحدة من أكثر المناطق هشاشة سياسيا وأمنيا في العالم؛ حيث تتفاعل فيها أزمات الحكم المزمنة، مع تهديدات الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وضعف مؤسسات الدولة. وقد شهدت هذه المنطقة خلال العقد الأخير تحولات سياسية عميقة، تجلت في سلسلة من الانقلابات العسكرية، التي غيرت الخريطة السياسية الإقليمية.[١٣]

وتشكل الانقلابات العسكرية المتتالية في مالي (٢٠٢٠ و٢٠٢١)، وبوركينا فاسو (٢٠٢٢)، والنيجر (٢٠٢٣)، إضافة إلى الانتقال السياسي في تشاد بعد وفاة الرئيس إدريس ديبي (٢٠٢١)، مختبرا حيا لدراسة الفترات الانتقالية، في سياقات الدول الهشة. وتبرز هذه الحالات إشكالية أساسية، تتعلق بطبيعة التحول السياسي في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية، وتوظيف خطاب الأمن، كأداة لشرعنة السلطة، وإمكانية تحول الفترات الانتقالية المؤقتة، إلى أنظمة دائمة.[١٤] وهنا سنقوم بتحليل المراحل الانتقالية في دول الساحل الأربع، وعلى النحو الآتي:

أ- حالة مالي: الانتقال المفروض الممتد

شهدت مالي انقلابين متتاليين في أغسطس عام ٢٠٢٠م، ومايو عام ٢٠٢١م، مما أدى إلى فتح فترة انتقالية، امتدت حتى مارس عام ٢٠٢٤م، بعد تمديدها مرات عدة.[١٥] وبرر الانقلابيون تدخلهم، بذرائع تتعلق بسوء الإدارة، وانعدام الاستقرار، إلا أن التحليل الدقيق، يكشف هيمنة واضحة للمؤسسة العسكرية، على العملية الانتقالية.

وقد اتسمت الفترة الانتقالية في مالي بعدة خصائص، وأبرزها: سيطرة المجلس العسكري على كافة مؤسسات الدولة، وصياغة دستور جديد يعزز دور الجيش في الحياة السياسية، وتأجيل متكرر للانتخابات، تحت ذريعة الظروف الأمنية، وإعادة هيكلة التحالفات الإقليمية والدولية، مع انسحاب القوات الفرنسية، وتعزيز التعاون مع روسيا.[١٦]

تشير هذه الخصائص إلى أن مالي، تمثل نموذجاً للانتقال المفروض من أعلى؛ حيث تحولت الفترة الانتقالية إلى أداة لإعادة توزيع السلطة لصالح المؤسسة العسكرية.

ب- حالة بوركينا فاسو: التمديد الزمني والتثبيت العسكري

شهدت بوركينا فاسو انقلابين متتاليين في يناير وسبتمبر عام ٢٠٢٢م، تلتهما فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (٦٠ شهرا) بدءا من يوليو عام ٢٠٢٤.[١٧] وتميزت هذه الفترة بتثبيت الكابتن إبراهيم تراوري رئيسا للبلاد خلال المرحلة الانتقالية، وهو ما يمثل سابقة خطيرة في تجارب الفترات الانتقالية، واتخذت السلطة الانتقالية في بوركينا فاسو عدة إجراءات قانونية وسياسية، ومن ذلك: حل وإعادة تشكيل المؤسسات الرقابية، مثل مفوضية الانتخابات، واعتماد خطاب أمني، يبرر تمديد الفترة الانتقالية، وبناء شرعية جديدة، تستند إلى «مكافحة الإرهاب»، بدلا من المشاركة الشعبية.

يكشف هذا المسار عن استخدام الأدوات الدستورية الانتقالية، لتقنين سلطة الجيش، وخلق شرعية أمنية، تعلو على الشرعية الانتخابية.

ج- حالة النيجر: العزلة الدولية والهشاشة الانتقالية

أطاح انقلاب يوليو عام ٢٠٢٣م، بالرئيس المنتخب محمد بازوم، وأعلن المجلس العسكري عن خطة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.[١٨] ومع ذلك، تواجه الفترة الانتقالية في النيجر تحديات جسيمة، ناتجة عن العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية. وتمثل النيجر حالة انتقال قسري، ناشئة من انهيار العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية. وقد اعتمد النظام الانتقالي على ما يأتي من ذرائع: بناء شرعية جديدة تستند إلى «حماية الدولة»، ورفض التدخل الخارجي، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، عبر الانضمام إلى المحور العسكري مع مالي وبوركينا فاسو، ومواجهة أزمة اقتصادية حادة نتيجة العقوبات الدولية.

د- حالة تشاد: الاستمرارية تحت غطاء الانتقال

مثلت وفاة الرئيس إدريس ديبي في أبريل عام ٢٠٢١م، لحظة فارقة في المشهد السياسي التشادي.[١٩] تولى

مجلس عسكري بقيادة نجله محمد إدريس ديبي السلطة، خارج الأطر الدستورية، مدعيا ضرورة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ورغم إجراء انتخابات في مايو عام ٢٠٢٤م، إلا أن العملية الانتقالية في تشاد، اتسمت بسمات، وهي: استمرارية النفوذ العسكري تحت غطاء انتقال ديمقراطي شكلي، وتقييد الحريات السياسية، وإقصاء المعارضة، وتوظيف الخطاب الأمني الإقليمي لـ «شرعنة» السلطة.

وتشير إحدى المنظمات الحقوقية، إلى أن الانتقال في تشاد، لم يؤد إلى تحول مدني حقيقي، بل أعاد إنتاج النظام القديم بأشكال جديدة.[٢٠]

هـ- التحديات البنيوية المشتركة

تواجه الفترات الانتقالية في دول الساحل تحديات عدة بنيوية مشتركة، وهي:

١- أزمة الأمن وتوسع الجماعات المسلحة

تشكل التهديدات الأمنية العامل المركزي الذي تستخدمه المجالس العسكرية، لتبرير تمديد الفترات الانتقالية. ووفقا لتقرير وكالة الأناضول (٢٠٢٤)، فقد أدى ضعف مؤسسات الدولة، إلى استمرار انتشار الجماعات المسلحة في منطقة الساحل.[٢١] ويستخدم هذا التهديد كذريعة لتأجيل الانتخابات، وتقييد الحريات، وتركيز السلطات.

٢- هشاشة المؤسسات المدنية

تظهر التحليلات، أن ضعف الأحزاب السياسية، ومؤسسات العدالة، والبرلمانات، يجعل الخيارات المدنية أقل قدرة على المنافسة، أمام السلطة العسكرية.[٢٢] وأدى هذا الواقع إلى تعزيز نظام سياسي «هجين»، يجمع بين أشكال ديمقراطية شكلية، وهيمنة عسكرية فعلية.

٣- إعادة إنتاج السلطوية

تدعم الدساتير الجديدة والتحالفات العسكرية، نمطا من الحكم، يميل إلى تعزيز دور الجيش في السياسة، حتى بعد انتهاء الفترات الانتقالية.[٢٣]ويظهر هذا جليا في الدستور الجديد لمالي، الذي يعزز الصلاحيات العسكرية، وفي التمديد الطويل للفترة الانتقالية، في بوركينا فاسو.

٤- التأثيرات الإقليمية والدولية

أبرز ما ظهر من تأثيرات في المنطقة، يتمثل في تشكل ونشوء محور سياسي - عسكري بين مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، اتخذ مواقف جديدة تجاه القوى الدولية والإقليمية.[٢٤] ويتجلى ذلك في الآتي: الانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (ECOWAS)، وتعزيز التعاون مع روسيا، وتبني خطاب سيادي معاد للتدخل الخارجي.

٥- تداعيات وفاة إدريس ديبي على الأمن الإقليمي

كانت تشاد تشكل حجر زاوية في الإستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وأثرت التغيرات في قيادتها على ديناميات الأمن في المنطقة.[٢٥] وأدى ضعف الدور التشادي إلى فراغ أمني، استغلته الجماعات المسلحة لتوسيع نفوذها.

٦- التحول في التحالفات الدولية

شهدت منطقة الساحل تحولا جذريا في التحالفات الدولية، مع انسحاب القوات الفرنسية، وتعزيز الوجود الروسي.[٢٦] وقد أثر هذا التحول على ديناميات الفترات الانتقالية، حيث أصبحت النخب العسكرية، أقل خضوعا للضغوط الغربية.

سابعا- السيناريوهات المستقبلية:

بناءً على التحليل السابق، يمكن استشراف أربعة سيناريوهات مستقبلية للفترات الانتقالية في دول الساحل:

السيناريو الأول: تمديد الحكم العسكري: في ظل استمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية، قد تمتد الفترات الانتقالية، لتصبح أنظمة دائمة مقنعة. يدعم هذا السيناريو استمرار تدهور الأمن، وضعف الضغوط الدولية، ونجاح النخب العسكرية في بناء شرعية أمنية.

السيناريو الثاني: انتخابات موجهة: قد تشهد هذه الدول انتخابات تُدار تحت تأثير العسكريين، وتضمن إعادة إنتاج النظام القائم بأشكال جديدة. ويتطلب هذا السيناريو قدرة النخب العسكرية على التحكم في العملية الانتخابية، وتهميش المعارضة.

السيناريو الثالث: صيغة هجينة: قد تؤدي الضغوط الدولية والإقليمية إلى صيغة هجينة، تجمع بين الحكم المدني والعسكري، عبر منح الجيش دورا دستوريا في «قضايا السيادة». يدعم هذا السيناريو تجارب دولية سابقة، وتوجهات في الدساتير الجديدة.

السيناريو الرابع: تفكك مؤسسات الدولة: إذا فشلت الفترات الانتقالية في فرض الأمن وتحسين الحوكمة، قد تؤدي إلى تفكك مؤسسات الدولة، وانتشار الفوضى. يدعم هذا السيناريو استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية وتصاعد العنف.

ثامنا: التهديدات الإستراتيجية في سياق الفترات الانتقالية في تحالف دول الساحل

تمثل الفترات الانتقالية في دول الساحل الإفريقي لحظات حرجة، تتعرض فيها الأنظمة الجديدة لمخاطر متعددة المصادر، حيث تخلق حالة اللاتوازن المؤسسي والسياسي، فرصا استثنائية للأطراف المعادية داخليا وخارجيا، لاستغلال الوضع. وتبرز هذه المخاطر في ظل شرعية هشة، تعتمد بالأساس على الخطاب الأمني

دون إنجازات ملموسة في مجالات التنمية والحوكمة، مما يضعف القدرة على مواجهة الحملات الموجهة ضد هذه الأنظمة.

أ- مصادر التهديد المتعددة للأنظمة الانتقالية

تتعرض أنظمة الساحل الانتقالية لتهديدات متنوعة، تشمل القوى الإقليمية المنافسة، التي تسعى لإعادة النفوذ المفقود، وخاصة السنغال، وساحل العاج، ونيجيريا، التي تشعر بالقلق من انتقال عدوى الانقلابات إلى أراضيها. كما تشكل المنظمات الإقليمية، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، تهديدا عبر آليات العزل والعقوبات. وعلى المستوى الدولي، تمثل فرنسا والدول الغربية التي فقدت نفوذها، مصدر تهديد رئيس، من خلال شبكاتها السياسية والثقافية المتبقية، بينما تحمل التحالفات الجديدة مع روسيا، مخاطر التبعية والاستغلال. ولا يقل خطر الفاعلين من غير الدول، وخاصة جماعات التطرف العنيف، التي تقدم نفسها كبديل للعجز الأمني، وشبكات الجريمة المنظمة، التي تزدهر في ظل أنظمة ضعيفة.

ب- الإستراتيجيات المتبعة في تأجيج الأوضاع

تعتمد القوى المعادية للأنظمة الانتقالية في الساحل، على ترسانة متكاملة من الأدوات، لزعزعة الاستقرار. وفي المجال الاقتصادي، يتم التركيز على خنق الموارد، عبر التلاعب بأسواق السلع الأساسية، وعرقلة التحويلات المالية والاستثمارات. أما في الحرب الإعلامية والسيبرانية، فتتوسع الحملات الموجهة عبر إنشاء منابر إعلامية معارضة، وتضخيم الإخفاقات الحكومية، ونشر الشائعات عن الانقسامات الداخلية. وعلى الصعيد الأمني، تتجلى الإستراتيجيات في دعم التمردات المحلية، وتسليح الجماعات العرقية المهمشة، بينما تركز الدبلوماسية على عزل الأنظمة دوليا، عبر الدعاوى القضائية، وعرقلة الاعتراف الدبلوماسي.

ج- جوانب الضعف البنيوية التي تتيح التوظيف المعادي

تعاني الأنظمة الانتقالية في الساحل من ثغرات عميقة، تجعلها عرضة للاختراق، وأبرزها الشرعية الهشة، المبنية على وعود أمنية، لم تتحقق بشكل ملموس، مع تدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفساد في دوائر النخبة العسكرية الحاكمة. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب الانقسامات المجتمعية العميقة، على أسس عرقية وقبلية ودينية، وخاصة في مالي، بين: البامبارا، والفولاني، والطوارق، وفي النيجر بين: الهوسا والزرمة، وفي تشاد، بين: الشمال والجنوب. كما يظهر ضعف الأداء الاقتصادي جليا في الاعتماد

الشديد على موارد أحادية، مثل اليورانيوم في النيجر، والذهب في مالي، مع فشل ذريع في توفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصحة.

د- التوترات داخل المؤسسة العسكرية الحاكمة

تمثل الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية، أحد أكبر التهديدات الداخلية للأنظمة الانتقالية، حيث تتنامى الصراعات بين الفصائل المختلفة داخل الجيش، خاصة بين الضباط المهنيين والضباط السياسيين، وبين الأجيال المختلفة، وبين العناصر من الإثنيات والمناطق المتنافسة. وتتفاقم هذه المشكلة مع التحول الصعب، من حركة تمرد إلى حكومة، حيث تظهر فجوات كبيرة بين الخطاب الثوري، وممارسات الحكم اليومية، ويشعر العديد من الضباط بالإحباط، بسبب التحول إلى سياسيين وإداريين.

هـ- سيناريوهات التغيير والانهيار المحتملة

تتعدد السيناريوهات المحتملة لتطور الأوضاع في دول الساحل، حيث يبرز سيناريو الانقلاب المضاد، كاحتمال قائم في ظل أي فشل أمني كبير، أو أزمة اقتصادية حادة، أو انقسام داخل النخبة الحاكمة، وقد يقوده ضباط متوسطو الرتبة، غير الراضين عن الامتيازات الحصرية للقيادة العليا. كما يظل سيناريو التمرد الشعبي الواسع ممكنا، في حال ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، أو انقطاع الخدمات لفترات طويلة، أو فضائح فساد كبرى. ولا يستبعد الخبراء سيناريو التدخل الخارجي المباشر، أو غير المباشر، تحت غطاء دولي أو إقليمي، بينما قد تضطر بعض الأنظمة لتبني سيناريو التحول التدريجي نحو ديمقراطية شكلية، تحت ضغوط دولية متزايدة.

تاسعا: مستقبل تحالف دول الساحل بين التعمق والتفكك

يقف تحالف دول الساحل عند مفترق طرق حاسم؛ حيث تعمل عوامل الاستمرار مثل: المصالح الأمنية المشتركة في مواجهة التهديد الارهابي، والوحدة في مواجهة الضغوط الدولية، والمشروع الأيديولوجي السيادي المعادي للتدخل الخارجي، على تماسك هذا التحالف. ومع ذلك، تهدد عوامل التفكك مثل: المصالح الوطنية المتعارضة، والتنافس على الموارد الحدودية، والتأثيرات الدولية المتباينة، والتحديات الداخلية غير المتكافئة، بزعزعة هذا التحالف. ويتوقع المحللون أربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبل التحالف، وهي: تعميق التكامل وتوسيعه لدول أخرى، أو بقاء تعاون وظيفي محدود، أو تفكك تدريجي مع تغير الظروف، أو التحول إلى محور صراع إقليمي. وتفصيل هذا على النحو الآتي:

أ- الخلاصة الإستراتيجية والتوقعات المستقبلية

تكشف التحليلات، أن الفترات الانتقالية في دول الساحل، تمر بمنعطف بالغ الخطورة؛ حيث تجمع بين هشاشة داخلية عميقة، وتهديدات خارجية متعددة. ويعتمد بقاء هذه الأنظمة على قدرتها في التحول، من شرعية أمنية ظرفية، إلى شرعية تنموية دائمة، عبر إنجازات ملموسة في مجالات الأمن، والاقتصاد، والخدمات. كما أن مستقبل تحالف دول الساحل، مرهون بقدرة هذه الدول على تجاوز الخلافات الثانوية، والحفاظ على المصالح الإستراتيجية المشتركة. وفي الأجل القصير، فإن من المتوقع، استمرار الوضع الراهن، مع تفاقم التحديات، بينما في الأجل المتوسط والطويل، ستحدد قدرة هذه الأنظمة على تحقيق تنمية حقيقية، مصيرها ومصير تحالفها، في اختبار حقيقي لجدوى النموذج العسكري في إدارة الدولة، وتحقيق تطلعات الشعوب.

ب- التهديدات الإستراتيجية في سياق الفترات الانتقالية في تشاد

تمثل حالة تشاد استثناء نوعيا ضمن التحولات السياسية في منطقة الساحل، حيث لم تنشأ الفترة الانتقالية عن انقلاب عسكري تقليدي، بل عن فراغ دستوري، ناتج عن الوفاة المفاجئة للرئيس إدريس ديبي إتنو في أبريل عام ٢٠٢١م، أثناء قيادته للجبهة في حرب ضد الجماعات المتمردة. وهذا السياق، خلق وضعا قانونيا غامضا، تم استغلاله من قبل المؤسسة العسكرية، للوصول الى السلطة عبر مجلس عسكري انتقالي ترأسه نجله، الجنرال محمد إدريس ديبي، مما أثار إشكاليات دستورية عميقة، حول شرعية هذا التحول. ويختلف هذا النموذج عن حالات مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو؛ إذ حافظت تشاد على درجة من الاستمرارية المؤسسية، رغم تغيير الوجوه، حيث ظلت هياكل الدولة العميقة، وأجهزتها الأمنية، تحت سيطرة النخبة العسكرية نفسها، التي حكمت البلاد لثلاثة عقود.

ج- الديناميات الداخلية والشرعية الانتقالية الهشة

واجه النظام الانتقالي في تشاد تحديات شرعية متعددة المصادر، فعلى المستوى الدستوري، تم تجاوز الأحكام الدستورية التي تنص على تولي رئيس الجمعية الوطنية الرئاسة مؤقتا، في حالة شغور المنصب، مما أضعف الشرعية القانونية للانتقال. وعلى الصعيد السياسي، واجه المجلس العسكري انتقادات حادة من المعارضة، والقوى المدنية التي اتهمته بإجهاض فرصة تاريخية للتحول الديمقراطي، وتمديد هيمنة عائلة ديبي على السلطة. أما على المستوى الشعبي، فإن شرعية النظام الجديدة، تبقى مرهونة بقدرته على تحقيق وعوده، في تحسين الأوضاع المعيشية، ومعالجة الفساد المستشري، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات اقتصادية حادة، تفاقمت بسبب تبعات جائحة كوفيد-١٩، وارتفاع أسعار الغذاء عالميا.

د- التحديات الأمنية المتشابكة

تتقاطع في تشاد عدة تحديات أمنية معقدة، تجعل من مهمة النظام الانتقالي مهمة شاقة للغاية. فداخليا، تستمر التمردات المسلحة في المناطق الشمالية والشرقية، حيث تتحرك جماعات مثل: جبهة التغيير والوفاق في تشاد، (FACT) والتي كانت وراء المعركة التي قُتل فيها الرئيس ديبي. وإقليميا، يؤثر عدم الاستقرار في البلدان المجاورة بشكل مباشر، على الأمن التشادي، وخاصة مع تصاعد العنف في السودان، الذي يهدد بتدفق اللاجئين، وانتشار الجماعات المسلحة عبر الحدود الطويلة. ودوليا، تواجه تشاد ضغوطا متزايدة للتعامل مع نشاط الجماعات الإرهابية، في حوض بحيرة تشاد، في وقت تتراجع فيه القدرات العسكرية التقليدية للجيش التشادي، الذي فقد قائده التاريخي وخبرته الميدانية.

هـ- العلاقات الإقليمية وإعادة التوطين الجيوسياسي

شهدت تشاد تحولا ملحوظا في تحالفاتها الإقليمية، خلال الفترة الانتقالية، حيث عمل النظام الجديد على إعادة تعريف دور البلاد في المعادلات الإقليمية. ومع ضعف الدور الفرنسي التقليدي في المنطقة، سعت تشاد لتعزيز شراكات بديلة، وخاصة مع روسيا، عبر اتفاقيات أمنية وعسكرية، ومع دول الخليج العربي، التي تزايدت استثماراتها في القطاعات الاقتصادية الحيوية. وفي السياق الإفريقي، حاولت تشاد الحفاظ على دورها، كوسيط إقليمي في النزاعات المحيطة، وخاصة في السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، بينما واجهت توترات متقطعة مع ليبيا، حول النفوذ في المناطق الحدودية. كما تتعامل تشاد مع تحدي الموازنة، بين تقاربها مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وعضويتها في المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC)، في ظل تحولات جيوسياسية كبيرة، تعيد تشكيل التحالفات الإقليمية.

و- الاقتصاد والموارد: بين الإمكانيات والمحددات

يجسد الاقتصاد التشادي تناقضات صارخة، بين الإمكانيات الهائلة، والمحددات الهيكلية؛ حيث تمتلك البلاد احتياطيات نفطية مهمة، تصل إلى ١,٥ مليار برميل، إضافة إلى ثروات معدنية غير مستغلة، من الذهب واليورانيوم. ومع ذلك، تظل تشاد واحدة من أفقر دول العالم، حيث يعيش أكثر من ٤٢٪ من السكان تحت خط الفقر، ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على المساعدات الخارجية والتمويل الدولي. وتواجه الحكومة الانتقالية تحديات جسيمة في إصلاح النظام الضريبي، ومكافحة الفساد المستشري في دوائر النفط والجمارك، وجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل بيئة أمنية غير مستقرة. كما أن الاعتماد الكبير على

تصدير النفط، يجعل الاقتصاد التشادي عرضة للتقلبات العالمية في الأسعار، خاصة مع المنافسة الشديدة من المنتجين التقليديين في المنطقة.

ز- الانقسامات المجتمعية وإدارة التنوع

تعتبر تشاد بوتقة انصهار لمجموعات إثنية، ولغوية، ودينية، متنوعة، حيث تضم أكثر من ٢٠٠ مجموعة إثنية، تنقسم بين المجموعات العرقية المسلمة في الشمال والوسط، والمجموعات المسيحية والوثنية في الجنوب. ولطالما استخدم النظام السابق سياسة «فرق تسد» لإدارة هذا التنوع، مما خلق تراكمات من الاستياء والإقصاء بين المكونات المختلفة. ويواجه النظام الانتقالي تحديا كبيرا في بناء مصالحة وطنية حقيقية، تضمن مشاركة كافة المكونات في العملية السياسية، وخاصة مع المطالب المتزايدة من الجنوب، بنصيب أكبر في السلطة والثروة. كما تظهر توترات بين المجموعات الرعوية والمجتمعات الزراعية حول موارد الأرض والماء، تتفاقم بسبب التغيرات المناخية والتصحر المتسارع.

ح- الانتخابات والمستقبل السياسي

شكلت الانتخابات الرئاسية في مايو عام ٢٠٢٤م، محطة حاسمة في المسار الانتقالي التشادي؛ حيث فاز الرئيس الانتقالي محمد إدريس ديبي بنسبة كبيرة، وسط بعض الانتقادات من الجهات الدولية والمحلية المراقبة، التي سجلت مخالفات وإقصاء للمعارضة الحقيقية. ورغم إعلان انتهاء الفترة الانتقالية رسميا، تبقى طبيعة النظام الجديد هجينة، تجمع بين المظاهر الديمقراطية الشكلية، والهيمنة العسكرية الواقعية. وتواجه البلاد الآن خيارات صعبة، بين الاستمرار في النموذج السلطوي المعدل، أو فتح حوار وطني حقيقي، لإعادة صياغة العقد الاجتماعي، أو العودة إلى دوامة العنف والتمرد في ظل تزايد السخط الشعبي. ويعتمد استقرار النظام الجديد، على قدرته في تحقيق توازن دقيق، بين مطالب الإصلاح الداخلي، والضغوط الإقليمية والدولية، وفي تحويل الشرعية العسكرية الموروثة، إلى شرعية مدنية، قائمة على الإنجاز والمشاركة الشعبية.

ط- التداعيات الإقليمية لدور تشاد المتغير

أحدثت التغيرات في تشاد تحولات مهمة في المعادلات الأمنية الإقليمية؛ حيث كانت البلاد تحت قيادة إدريس ديبي، تلعب دور «الشرطي الإقليمي»، في مكافحة التمرد والجماعات «لجهادية» في منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد. ومع بروز النظام الجديد، هناك تساؤلات حول قدرة تشاد على الحفاظ على هذا الدور، في ظل

التحديات الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات. كما أن تحول العلاقات مع فرنسا، من الشراكة الإستراتيجية التقليدية، إلى علاقة أكثر توترا وتنافسا، يفتح المجال لقوى دولية وإقليمية جديدة لملء الفراغ، مما قد يعيد تشكيل تحالفات المنطقة بأكملها. وتعتمد أهمية تشاد الإقليمية على عدة عوامل، وهي: قدرة جيشها على الحفاظ على كفاءته القتالية، بعد فقدان القيادة التاريخية، ونجاح النظام في تحقيق الاستقرار الداخلي، وقدرته على التكيف مع التحولات الجيوسياسية الكبرى في المنطقة.

ي- تشاد في مفترق طرق مصيري

تقف تشاد اليوم عند مفترق طرق تاريخي، حيث حملت الفترة الانتقالية مخاطر كبيرة، ولكنها تحمل أيضا فرصا للتغيير الإيجابي، إذا ما أحسنت النخبة الحاكمة الجديدة إدارتها. ويعتمد مستقبل البلاد على قدرة النظام على التحول، من شرعية القوة، إلى شرعية الإنجاز، ومن الهيمنة العسكرية الأحادية، إلى الحكم التشاركي، ومن الاقتصاد الريعي، إلى التنمية الشاملة. وفي السياق الإقليمي، تبقى تشاد لاعبا مهما، لا يمكن تجاهله في معادلات الساحل، ولكن دورها وموقعها سيتحددان بناء على خياراتها الداخلية أولا وأخيرا. وتواجه تشاد خيارا مصيريا، بين أن تكون نموذجا للانتقال الناجح من السلطوية إلى الديمقراطية، في منطقة تعج بالتحديات، أو أن تكرر دائرة العنف والاستبداد، التي عانت منها لعقود، مع تداعيات ستمتد إلى جيرانها والمنطقة بأكملها.

خاتمة

تمر دول الساحل الإفريقي بمنعطف تاريخي حاسم، يجسد التعقيد النظري والتطبيقي لمفهوم الفترة الانتقالية، ويتجلى مما سبق، أن الفترات الانتقالية في مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد، لم تمثل مجرد عمليات تقنية لإدارة المرحلة بين نظامين، بل تحولت إلى ساحات صراع معقدة، تعيد فيها النخب العسكرية تعريف قواعد اللعبة السياسية لمصلحتها.

ويظهر أن هذه الفترات، رغم اختلاف سياقات نشأتها، بين الانقلابات العسكرية المباشرة، وحالة الفراغ الدستوري في تشاد، تشترك في تحولها من أدوات انتقالية مؤقتة، إلى آليات لإعادة إنتاج السلطوية بأشكال جديدة.

إن جوهر الإشكالية، يكمن في التحول الجوهري لمفهوم الفترة الانتقالية، من جسر نحو الديمقراطية إلى أداة لشرعنة الهيمنة العسكرية؛ فبدلا من أن تكون مرحلة لإعادة بناء الشرعية الدستورية والمؤسسية، أصبحت هذه الفترات غطاء لتعزيز سيطرة المؤسسة العسكرية، على الدولة والمجتمع، والخطاب الأمني الذي كان من المفترض أن يكون ذريعة مؤقتة لإدارة مرحلة استثنائية، تحول إلى أيديولوجيا حكم دائمة، تبرر تقييد الحريات، وتأجيل

الانتخابات، وتركيز السلطات. وهذا ما يؤكد صحة تحذيرات ستيبان من «الانتقالية الدائمة» وهنتنغتون من تناقض الأمن والديمقراطية.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، وتتمثل في الآتي:

١- فشل النماذج الانتقالية التقليدية في السياق الساحلي: أثبتت الدراسة أن النماذج النظرية للفترات الانتقالية، وخاصة نموذج الانتقال التفاوضي، تفشل في تفسير واقع دول الساحل، حيث هيمن النموذج العسكري المفروض من أعلى، مع تحول حالة تشاد إلى نموذج هجين، يجمع بين الاستمرارية والتغيير الشكلي.

٢- تحول الشرعية من السياسية إلى الأمنية: انتقلت أسس الشرعية في هذه الدول من الشرعية الانتخابية، والتداول السلمي للسلطة، إلى شرعية أدائية، قائمة على الخطاب الأمني، ومكافحة الإرهاب، مع إقصاء كامل للمشاركة الشعبية الحقيقية.

٣- التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية: كشف التحليل أن مصير الفترات الانتقالية في الساحل، يتحدد بالتفاعل المعقد بين العوامل الداخلية (ضعف المؤسسات، الانقسامات المجتمعية، الفساد) والعوامل الخارجية (الصراعات الإقليمية، التنافس الدولي، التحالفات الجديدة).

٤- إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية الإقليمية: أدت هذه التحولات إلى بروز محور عسكري جديد في الساحل، مع إعادة تعريف التحالفات الدولية، من الشراكة التقليدية مع فرنسا، نحو شراكات جديدة مع روسيا ودول أخرى، مع تداعيات عميقة على موازين القوى الإقليمية.

٥- الهشاشة البنيوية المستمرة: رغم تغيير النخب الحاكمة، بقيت التحديات الهيكلية نفسها، بل تفاقمت في بعض الحالات، خاصة في مجالات الأمن والاقتصاد والخدمات، مما يطرح تساؤلات جدية عن جدوى الانقلابات العسكرية، كحل للأزمات المزمنة.

٦- تنامي خطر «الدولة الهجينة»: تحولت هذه الدول إلى نماذج لدول هجينة تجمع بين المظاهر الديمقراطية الشكلية، والهيمنة العسكرية الواقعية، مع إضعاف متعمد للمؤسسات المدنية والرقابية.

توصيات الدراسة

تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

١- إصلاح المؤسسة العسكرية: العمل على إعادة تعريف دور الجيش في الحياة السياسية، عبر إصلاحات عميقة، تضمن احترافيتها وحياديتها السياسية، مع وضع أطر قانونية واضعة، تحد من تدخلها في الشؤون المدنية.

٢- إعادة بناء الشرعية التشاركية: الانتقال من الشرعية الأمنية الأحادية، إلى شرعية تشاركية، تقوم على حوار وطني شامل، يضمن مشاركة كافة المكونات السياسية والاجتماعية، في صياغة المستقبل السياسي.

٣- معالجة الأزمات الهيكلية: وضع خطط تنموية شاملة تعالج جذور الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء أولوية لمكافحة الفساد، وتحسين الخدمات الأساسية لاستعادة ثقة المواطنين.

٤- إدارة التنوع المجتمعي: تبني سياسات مصالحة وطنية حقيقية، تعترف بالتنوع الإثني والديني والثقافي، وتضمن التوزيع العادل للثروة والسلطة، بين كافة المناطق والمجموعات.

٥- إعادة هيكلة التعاون الإقليمي: تطوير آليات تعاون إقليمية جديدة، تتجاوز النماذج التقليدية الفاشلة، وتركز على المعالجة الشاملة للأزمات الأمنية والاقتصادية معا، مع احترام الخصوصيات الوطنية.

٦- إرساء آليات الإنذار المبكر: إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر، والوقاية من النزاعات، يمكّن من التدخل السريع والفعال، لمنع تفاقم الأزمات قبل تحولها إلى صراعات مسلحة.

٧- تعزيز التكامل الاقتصادي: العمل على مشاريع تكامل اقتصادية حقيقية، تستفيد من الموارد التكميلية لدول المنطقة، وتخلق مصالح مشتركة تعزز الاستقرار والتعاون.

٨- مراجعة سياسات المساعدات الدولية: تحول المساعدات الدولية من النمط التقليدي القائم على الشروط السياسية، إلى نمط يركز على بناء القدرات المؤسسية، ودعم الحوكمة المحلية، مع احترام السيادة الوطنية.

٩- دعم الحلول الإقليمية: تشجيع المبادرات الإقليمية لحل الأزمات، بدلا من الحلول المفروضة من الخارج، مع تقديم الدعم الفني والمالي للجهود المحلية والإقليمية.

١٠- معالجة الجذور الدولية للأزمات: التعامل مع العوامل الدولية المساهمة في أزمات المنطقة، وخاصة تجارة الأسلحة غير المشروعة، وغسيل الأموال، والتدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة.

الهوامش والإحالات

(1) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies,* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 6.

(2) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), 44.

(3) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), 112.

(4) Valerie Bunce, *Subversive Institutions: The Design and the Destruction of Socialism and the State*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 45:48.

(٥) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥م)، ٣٠٠.

(٦) جمال زهران، النظم السياسية وقضايا التحول الديمقراطي، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٣م)، ١٥٠.

(٧) محمد كامل ليلة، نظرية الدولة والقانون الدستوري، (القاهرة. دار النهضة العربية، ١٩٧١م)، ٤٢٠– ٤٢٥.

(8) United Nations, *UN Guidance on Transition Periods*, (New York: United Nations, 2014), 3.

(9) Alfred Stepan, "Transitions and Democratic Consolidation," In *The Global Resurgence of Democracy*, edited by Larry Diamond and Marc F. Plattner, 2nd ed. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), 165.

(10) Charles M. Fombad, *Constitutional Reforms in Africa: A Quest for Constitutionalism and the Rule of Law*, (Oxford: Oxford University Press, 2019), 89.

(11) Robert I. Rotberg, *State Failure and State Weakness in a Time of Terror,* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003), 25.

(12) Ibid, 26.

(13) Hakeem Alade Najimdeen, "The Sahel's Shifting Sands: How Security Landscape is Redrawing Regional Alliances," *Al Jazeera Centre for Studies*, March 27, 2025, https://tinyurl.com/42entaw2

(14) Human Rights Watch, *World Report 2024*, (New York: Human Rights Watch, 2024), https://tinyurl.com/4fadzruk

(15) Shambhavi Anand, "Five Years of Military Rule in Mali: From Coup to Consolidation?," *Vivekananda International Foundation,* September 11 , 2025, https://tinyurl.com/5ckn476n

(16) "Mali, Russia Maintain Military-Technical Cooperation," *Anadolu Agency*, February 29, 2024, https://tinyurl.com/44uwye7k

(17) Favour Nunoo, "Burkina Faso extends military rule by five years," *BBC*, May 26, 2024, https://tinyurl.com/yzv6p7cn

(18) James Tasamba, "Niger's top court lifts immunity of deposed former President Mohamed Bazoum," *Anadolu Agency*, June 15, 2024, https://tinyurl.com/323ewrs9

(19) "African Union calls for 'democratic transition' in Chad," *Aljazeera News*, May 20, 2021, https://tinyurl.com/ycxksb63

(20) "Chad: Political Transition Ends with Déby›s Election," *Human Rights Watch*, May 4, 2024, https://tinyurl.com/3m8m28dc

(21) "Niger enacts general mobilization ordinance amid heightened Sahel security push," *Anadolu Agency*, December 27,2025,
https://tinyurl.com/yd5vbv5s

(22) Mahamane Hamani Massaoud, "Reforming the Security Sector in the Sahel: Governance Issues and Institutional Challenges," *International Journal of Science and Research Archive*, 16: 1, 2025,
https://tinyurl.com/ywsu29k6

(23) Kellian Mbianda, "Political transition and democratic challenges in central Sahel," *ACCORD*, November 26, 2024,
https://tinyurl.com/4t5rb6tt

(24) Ibid.

(25) Ibid.

(26) Paul Stronski, "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region," *Carnegie Endowment for International Peace*, February 28, 2023,
https://tinyurl.com/38m6vy9d

تقارير

دور الهند والبرازيل كقوى صاعدة في إفريقيا: حدود القدرة على تقديم نموذج جديد للشراكات التنموية

د. صدفة محمد محمود، باحثة متخصصة في شؤون أمريكا الجنوبية، القاهرة.

مقدمة

لعقود طويلة، لم تكن إفريقيا مدرجة على قمة جدول الأعمال الدبلوماسي العالمي، خاصة خلال فترات الصراع في الشرق الأوسط وأوروبا. ومع ذلك، أدرك العديد من دول العالم خلال السنوات الأخيرة، الحاجة إلى تطوير أو تجديد «إستراتيجيتها لإفريقيا»، ولا يقتصر هذا الاهتمام بالقارة، على القوى الكبرى كالولايات المتحدة، والصين، وروسيا، بل شمل أيضا مجموعة من القوى الصاعدة، كالهند، والبرازيل، وتركيا، وإيران، وبعض دول الخليج العربي وغيرها.

يعد الانخراط الثنائي، ومتعدد الأطراف المتزايد للقوى الصاعدة في القارة، موضع ترحيب من معظم الحكومات الإفريقية، التي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية لتنمية مجتمعاتها، وتنويع الشراكات الدولية لبلدانها، بحيث لا تقتصر على القوى الكبرى التقليدية وحدها. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى الوقوف على أهداف القوى الصاعدة، بالتركيز على الهند والبرازيل، من المشاركة في إفريقيا، وطبيعة الإستراتيجيات التي طبّقها البلدان لتحقيق أهدافهما في القارة، ومدى تمايزها عن نماذج التعاون والتدخلات الغربية، مع تقييم مدى فاعلية دور البلدين في القارة الإفريقية، وهذا ما سنتناوله من خلال المحاور الآتية.

أولا- المصالح والأهداف الإستراتيجية للانخراط الهندي والبرازيلي في إفريقيا

تتشابه أهداف الهند والبرازيل – إلى حد كبير – من المشاركة في القارة الإفريقية، ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي:

أ- تعزيز المكانة الدولية

لدى العديد من القوى الصاعدة، وخاصة الهند والبرازيل، مصلحة جيوسياسية مشتركة في إعادة هيكلة النظام العالمي والمؤسسات الدولية، لتمثيل أصوات الجنوب العالمي بشكل أفضل. وسعت إلى زيادة

نفوذها في إفريقيا، مع انشغال القوى الكبرى بأولويات متنافسة، بما في ذلك الحروب في أوكرانيا، والتوترات حول تايوان، والأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية.[١] وتمثل إفريقيا قوة تصويتية مهمة في الأمم المتحدة، ولديها ٥٤ دولة من أصل ١٩٣ في الجمعية العامة، مما يجعلها أكبر كتلة تصويتية إقليمية. ولهذا، تمثل القارة الإفريقية أهمية خاصة للعديد من القوى الصاعدة، الراغبة في زيادة نفوذها الجيوسياسي.[٢]

وبالنسبة للهند، فقد نما الانخراط السياسي والاقتصادي والثقافي مع إفريقيا، خلال العقود الثلاثة الماضية، بالتزامن مع توسع قدراتها الاقتصادية، وطموحاتها العالمية، لترسيخ مكانتها كقوة كبرى. وفي عهد رئيس الوزراء «ناريندرا مودي»، برزت إفريقيا كساحة حيوية، لتعزيز قيادة الهند في الجنوب العالمي، لذا، سعت بشكل استباقي، لتعميق الشراكات الإستراتيجية عبر القارة، والترويج لنفسها كشريك تنموي موثوق، باعتباره أمرا حيويا لكسب الدعم السياسي لحملة الهند، للحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي.[٣]

وبالنسبة للبرازيل، فقد اعتبرت أصوات الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، حاسمة لتطلعاتها الدولية، وحصلت على دعم معظم الدول الإفريقية، لمطالبتها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن. وفي انتخابات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢م، وانتخابات المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠١٣م، حصل مرشحا البرازيل، «خوسيه غرازيانو دا سيلفا» و«روبرتو أزيفيدو»، على التوالي، على دعم واسع من الدول الإفريقية.[٤]

ب- تحفيز النمو الاقتصادي

تمثل القارة الإفريقية كتلة بشرية ضخمة، وقد ارتفع عدد سكانها من ١٤٠ مليون في عام ١٩٠٠م (٩٪ من سكان العالم)، ليصل الآن إلى أكثر من ١,٤ مليار نسمة. وتتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٥٠م، سيصل عدد سكان إفريقيا لنحو ٢,٥ مليار نسمة. وهذا يعني أنها ستكون القارة الأكثر سكانا بحلول نهاية القرن (أكثر من ٢٥٪ من سكان العالم).[٥]

وسيكون لهذه الزيادة الضخمة في عدد سكان إفريقيا، تأثير اقتصادي قوي على أسواق الأعمال، مع زيادة عدد العمال والمستهلكين والعملاء الأفارقة؛ ففي عام ٢٠١٨م، تمّ التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أكبر منطقة تجارة حرة في العالم. وفي عام ٢٠٢٤م، بلغ متوسط النمو الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء ٤,٠٪، متجاوزا التوقعات بمقدار ٠,٤٪.[٦]

وفي غضون هذا، ترى الهند في إفريقيا منطقة إستراتيجية حيوية، توفر أسواقا مربحة للسلع والخدمات الهندية، وخاصة المنتجات الزراعية والصيدلانية. وأدى تفاقم التوترات الجيوسياسية، والمنافسة الإستراتيجية

بين الولايات المتحدة والصين، وعودة سياسات الحمائية التجارية، إلى تراجع صادرات الهند بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م. ولمواجهة هذه الرياح المعاكسة، ودعما لطموحاتها لتصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي، تقوم الهند بتنويع شراكاتها التجارية، وخاصة مع إفريقيا.[٧]

وبالنسبة للبرازيل، فقد كانت القارة الإفريقية حاسمة في إستراتيجيتها، لتنويع تجارتها الخارجية، وإيجاد أسواق جديدة لصادراتها، وتقليل الاعتماد الاقتصادي على الدول المتقدمة. إضافة إلى مساعي إدارة الرئيس «لولا دا سيلفا»، لتحويل الدول الإفريقية، إلى سوق ناشئة للشركات البرازيلية الدولية.[٨]

ج- ضمان أمن الطاقة ودعم التحول إلى الطاقة النظيفة

أدى زيادة عدد سكان الهند (١,٤ مليار نسمة عام ٢٠٢٤م)، إلى جانب التحضر السريع، والتوسع الصناعي، وصعود الطبقة الوسطى، إلى زيادة حادة في الطلب على البنية التحتية، والخدمات كثيفة الطاقة. وبالتالي، أصبحت إفريقيا منطقة محورية في دوائر صنع السياسة الخارجية الهندية، الساعية بنشاط للوصول إلى النفط، لضمان أمن الطاقة لديها.[٩]

وقد استحوذت الدول الإفريقية، وخاصة نيجيريا وأنغولا أنجولا، على حصة متزايدة من واردات الهند من النفط الخام، مما يدعم موقعها في إستراتيجية تنويع موردي الطاقة الهندية.[١٠] وتشكل إفريقيا ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية للمعادن الحيوية، التي تمثل أمرا حيويا لبطاريات السيارات الكهربائية، والتقنيات المتجددة. ووفقا لتقرير شركة ماكينزي، تحتاج إفريقيا إلى استثمارات تقارب ٢ تريليوني دولار، لتحفيز «النمو المدفوع بإزالة الكربون»، الأمر الذي يوفر فرصا مهمة للقوى الصاعدة، للاستثمار في قطاع التعدين الحيوي، لدعم جهود التحول نحو الطاقة النظيفة، وطموحاتها التصنيعية.[١١]

د- تنويع الشراكات الدولية وموازنة نفوذ المنافسين الإستراتيجيين

تعمل الهند على زيادة حضورها في إفريقيا لموازنة نفوذ الصين، التي زادت تجارتها مع إفريقيا في عام ٢٠٢٢م، بأكثر من ثلاثة أضعاف تجارة الهند. ومولت الصين حوالي سدس البنية التحتية الخارجية الإجمالية في إفريقيا، مما وسع نفوذها بشكل كبير.[١٢]

أما البرازيل، التي اعتمدت على إستراتيجية دولية، قوامها «الاستقلال من خلال التنويع»، فقامت بتعزيز علاقاتها مع مجموعة متنوعة من الدول، دون التركيز فقط على الدول المتقدمة، وأصبح تطوير العلاقات مع القارة الإفريقية، أولوية بالنسبة لإدارة الرئيس «لولا دا سيلفا»، لترسيخ الهوية الدولية للبرازيل، كمتحدثة باسم الدول النامية، ولخدمة أهدافها الإستراتيجية الأشمل.[١٣]

هـ- تحييد التهديدات الأمنية

تشكّل إفريقيا مصدرا لبعض التحديات الأمنية لكل من البرازيل والهند، لا سيما من خلال انعدام الأمن البحري في جنوبي المحيطين: الأطلنطي والهندي، وانتشار الإرهاب، وعدم الاستقرار في منطقة الساحل والقرن الإفريقي. وتشعر البرازيل بالقلق إزاء امتداد القرصنة وعدم الاستقرار، إلى جنوب المحيط الأطلنطي، بينما تركّز الهند بشكل أكبر، على تأمين الممرات وطرق الملاحة البحرية، ومواجهة التهديدات الناشئة، مثل: القرصنة، والإرهاب. وكان موقع إفريقيا الجيوسياسي في منطقة المحيط الهندي، أمرا بالغ الأهمية، لحماية طرق التجارة البحرية للهند، وإسقاط النفوذ البحري. لذا، فإن تعاون الهند والبرازيل مع إفريقيا، أمر ضروري لضمان أمنهما القومي.

ثانيا- الإستراتيجيات الهندية والبرازيلية للتعاون مع إفريقيا

اعتمدت الهند والبرازيل إستراتيجية مشاركة متعددة الجوانب مع إفريقيا، وذلك على النحو الآتي:

أ- إقامة شراكات دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف

عملت الهند على تعزيز شراكاتها الدبلوماسية مع دول القارة، وعقدت أول قمة لمنتدى الهند وإفريقيا في أبريل عام ٢٠٠٨م، بمشاركة ١٤ دولة إفريقية. وفي عام ٢٠١٨م، وافق مجلس الوزراء الهندي على افتتاح ١٨ بعثة دبلوماسية جديدة في إفريقيا، ووقعت مذكرات تفاهم عدة مع شركاء أفارقة رئيسين، كتنزانيا، وغانا، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي، وزامبيا.[١٤]

وبين مارس عام ٢٠١٥ وأكتوبر عام ٢٠١٩م، قام الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء الهندي بنحو ٣٤ زيارة رسمية للقارة. واستضافت نيودلهي أكثر من ١٠٠ قائد إفريقي من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢م، وعززت هذه الجهود الدبلوماسية التصور، بأن إفريقيا أصبحت محور السياسة الخارجية للهند.[١٥]

وبالنسبة للبرازيل، فقد قام الرئيس لولا دا سيلفا بزيارات إلى جنوب إفريقيا، وأنغولا، والرأس الأخضر، ومصر، وإثيوبيا، وشارك كضيف في قمة الاتحاد الإفريقي في فبراير عام ٢٠٢٤م. وفي عام ٢٠٢٥م، زار موزمبيق. وبدوره، استقبل لولا في البرازيل، بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م رئيس وزراء الرأس الأخضر، ورئيس بنين، ورئيس أنغولا. وفي أغسطس عام ٢٠٢٥م، زار الرئيس النيجيري البرازيل. خلال رئاسة لولا الأولى، وافتتحت البرازيل تسع عشرة سفارة إفريقية.[١٦]

تعد الآليات متعددة الأطراف، مثل: قمة الدول العربية – أمريكا الجنوبية، قمة إفريقيا- أمريكا الجنوبية، ومجموعة بريكس، أدوات أساسية لتعزيز مصالح البرازيل، وتحسين صورتها في القارة، بالإضافة إلى إنشائها آلية للحوار المؤسسي مع الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٠٥م، وفي عام ٢٠٠٧، وقعا اتفاقية إطار

تعاون فني ثنائي. وقامت بتدشين شراكات إستراتيجية، وآليات حوار إستراتيجية مع أنجولا، وموزمبيق، ونيجيريا، وغيرها،[١٧] علاوة على تشكيل منتدى البرازيل والهند وجنوب إفريقيا (Forum IBSA)، بهدف التنسيق في القضايا العالمية، وتعزيز التعاون الثلاثي في المجالات القطاعية.[١٨]

ب- تكثيف المشاركة الاقتصادية

مع تراجع القروض الصينية لإفريقيا وقلة المساعدات الغربية، بدأت القوى الصاعدة بملء هذا الفراغ، من خلال تقديم تمويل التنمية والقروض للحكومات الإفريقية، وإطلاق مشاريع مشتركة للبنية التحتية والطاقة.[١٩] وفيما يتعلق بالهند، تجاوزت تجارتها مع إفريقيا ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥م، مقارنة ب ٥٦ مليار دولار في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠م، مع استثمارات تراكمية تزيد عن ٧٥ مليار دولار أمريكي من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٢٤م. ومن المتوقع أن تتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠م. وتعد الهند من بين أكبر خمسة مستثمرين في إفريقيا.[٢٠] كما تستهدف زيادة تجارتها مع القارة، لتصل إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م.[٢١]

برزت الهند كثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا، بعد الاتحاد الأوروبي والصين، وتشمل صادراتها الرئيسة إلى القارة، السلع المصنعة، لا سيما المنتجات البترولية المكررة والأدوية. وعلى النقيض من ذلك، تتكون واردات الهند من إفريقيا بشكل رئيس، من المواد الخام، وخاصة النفط.[٢٢]

وخلال جولة الرئيس البرازيلي «لولا دا سيلفا» في إفريقيا في عام ٢٠٢٤م، وعد بتقديم استثمارات بقيمة ١,٨ مليار دولار.[٢٣] كما أسهمت البرازيل بمبلغ ١٠ مليارات دولار لبنك التنمية الإفريقي. وزادت استثماراتها الإفريقية من ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣م. ومع ذلك، فقد تراجع حجم تجارة البرازيل مع إفريقيا إلى ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ (٣,٥٪ فقط من إجمالي تجارتها الخارجية)، من ٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣م،[٢٤]

ج- دعم الطموحات الإفريقية لزيادة تمثيلها في المنظمات الدولية

تدفع الهند والبرازيل نحو إصلاح المنظمات الدولية، لتوسيع نفوذهما عبر الجنوب العالمي، ويطالبان بمزيد من تمثيل الدول الإفريقية في منتديات، كمجموعة العشرين، ومجلس الأمن الدولي، وبريكس.[٢٥] وكان منح الاتحاد الإفريقي مقعدا دائما في مجموعة العشرين، خلال رئاسة الهند للمجموعة عام ٢٠٢٣م، دليلا على التزامها بدعم جهود الدول الإفريقية، لزيادة تمثيلها في المحافل الدولية. كما دعمت الهند والبرازيل انضمام مصر وإثيوبيا، كعضوين في مجموعة بريكس في عام ٢٠٢٤م، بجانب انضمام الجزائر ونيجيريا وأوغندا كشركاء.[٢٦]

د- تبادل التجارب والممارسات التنموية الناجحة

يمكن فهم الانخراط الحالي للقوى الصاعدة في إفريقيا، في سياق مساعي القارة، لمواجهة الممارسات الاستعمارية والاستغلالية المستمرة. وفي غضون هذا، يروج المسؤولون الهنود لتفاعل بلادهم مع إفريقيا، باعتباره يعطي الأولوية للتنمية البشرية ورفع القدرات، من خلال مشروع شبكة الإنترنت الإفريقية الشاملة، لتسهيل الاتصال الرقمي، وبرامج التعليم عن بعد، والطب عن بعد، في ١٩ دولة إفريقية.

لقد قدم برنامج التنمية والمساعدة الاقتصادية الهندية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢٠م، حوالي ٩,٧ مليار دولار أمريكي لإفريقيا، وهي أكبر مستفيد إقليمي من البرنامج. وتؤكد القروض الميسرة التي قدمتها الهند، والتي تزيد عن ١٢ مليار دولار، عبر ٢٠٦ مشاريع في ٤٣ دولة إفريقية، دورها كشريك تنموي، يتجاوز المساعدات، بالإضافة إلى توفير ٥٠,٠٠٠ منحة دراسية للشباب الأفارقة.[٢٧]

وقد أصبحت الهند الآن ثاني أكبر مقرض لإفريقيا، بعد الصين. وتتميز إستراتيجيتها في القارة، بالتركيز على المشاركة الشعبية، بما في ذلك مشروع "Solar Mamas"، الذي يقوم على تدريب النساء من القرى المحرومة في الهند، والمناطق الإفريقية النائية، ليصبحن مهندسات طاقة شمسية. ووسعت الحكومة الهندية البرنامج ليشمل ٣٦ دولة إفريقية، لتعزيز الوصول إلى الطاقة النظيفة.[٢٨]

أما البرازيل، فقد استخدمت التعاون التنموي مع إفريقيا، لتعزيز قوتها الناعمة. وخلال رئاستها لمجموعة العشرين لعام ٢٠٢٤م، أطلق الرئيس لولا التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، الذي وقعته ٢٦ دولة إفريقية.[٢٩] بجانب اهتمام الدول الإفريقية بالاستفادة من السياسات البرازيلية للحد من الفقر، كما يشكل قطاع الزراعة مجالا مهما للتعاون المشترك، في ظل تشابه الظروف الزراعية والمناخية. ويشمل التعاون الفني، والمساعدة الاقتصادية البرازيلية لإفريقيا٤٠ دولة، ويتضمن تخفيف الديون والقروض الميسرة.[٣٠] وأعرب لولا في عام ٢٠٢٤م، عن نيته إعادة هيكلة وإعفاء جزء من ديون البرازيل البالغة٢٨٠ مليون دولار المستحقة على دول إفريقية.[٣١]

هـ- استثمار الروابط الثقافية والتاريخية

تعود علاقات الهند وإفريقيا إلى العصور القديمة، عندما كان التجار الهنود يتاجرون بالتوابل والمنسوجات والأحجار الكريمة، مع الممالك الإفريقية عبر المحيط الهندي. ووجود الشتات الهندي الطويل الأمد في دول شرقي إفريقيا، والذي يقدر بنحو ٣ ملايين هندي، عزز الروابط الثقافية والاقتصادية مع القارة. كما شارك الجانبان تجارب الاستعمار البريطاني، والدعم لحركات الاستقلال، بجانب عضوية حركة عدم الانحياز.[٣٢]

أما الرئيس لولا، فقد أكد أن «أكثر من نصف ٢٠٠ مليون مواطن برازيلي، لديهم أصول إفريقية».[٣٣] وتضم البرازيل ثاني أكبر عدد من السود في العالم، بعد نيجيريا مباشرة. ويعود تاريخ العلاقات إلى تجارة العبيد، خلال فترة الاستعمار البرتغالي، والتي أسهمت في إقامة روابط عرقية وثقافية وتاريخية مشتركة، وجعلت من العلاقات مع إفريقيا أولوية للبرازيل، وخاصة الدول الناطقة بالبرتغالية.[٣٤]

و- تكثيف التعاون الأمني - الدفاعي

لدى الهند تعاون أمني ودفاعي أكبر مع إفريقيا، مقارنة بالبرازيل. وكان تأسيس أول قاعدة بحرية خارجية للهند، في موريشيوس عام ٢٠٢٤م، جزءا من إستراتيجية «عقد الألماس». وإن نشر الملحقين الدفاعيين الهنود في الدول الإفريقية الرئيسة، ومؤتمر رؤساء الجيش الهندي- الإفريقي الأول في عام ٢٠٢٣م، يعزز التعاون العسكري المشترك.[٣٥] وقد لعبت القوات البحرية الهندية دورا مهما في مكافحة القرصنة الصومالية، الصيد غير القانوني، وتهريب المخدرات، وغيرها من الجرائم البحرية في منطقة غرب المحيط الهندي. كما أجرت الهند مسوحات هيدروغرافية للدول الإفريقية، وطورت شبكة المراقبة بالرادار الساحلية في موريشيوس وسيشل، وقامت بتدريب الأفراد البحريين والعسكريين الأفارقة في المعاهد الهندية، وعززت تبادل المعلومات في المجال البحري.[٣٦]

وحاليا، تجري الهند تعاونا عسكريا مع حوالي ثلث الدول الإفريقية. وللجيش الهندي مساهمات مهمة في بعثات حفظ السلام في إفريقيا؛ ففي عام ٢٠٢٤م، أجرت الهند أول تمرين عسكري مشترك لها في القارة، يسمى تمرين الهند - موزمبيق- تنزانيا الثلاثي، بهدف تعميق التعاون البحري. ونمت صادرات الهند الدفاعية إلى الدول الإفريقية، إلى حوالي ١٥٪ من إجمالي الصادرات.[٣٧]

وفي عام ١٩٨٦م، أنشأت البرازيل «منطقة السلام والتعاون في جنوب الأطلنطي»، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في جنوب الأطلنطي، والحفاظ على السلام والأمن. وازداد الاهتمام البرازيلي بهذه المبادرة، عقب اكتشاف سلسلة من حقول النفط، مما يجعل تعزيز التعاون العسكري مع دول على الساحل الغربي لإفريقيا، أهمية إستراتيجية للبرازيل. كما قدمت الدعم لناميبيا في بناء السفن، وتطوير صواريخ جو- جو قصيرة المدى مع جنوب إفريقيا، بجانب المشاركة في تدريب الضباط العسكريين، وتوفير المعدات العسكرية لعدة دول، كالرأس الأخضر، وغينيا بيساو، وساو تومي، وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية. بالإضافة إلى مشاركتها في بعض عمليات حفظ سلام في إفريقيا.[٣٨]

ثالثا- نظره مقارنة للدور الهندي والبرازيلي في إفريقيا

بالرغم من تشابه الأهداف والإستراتيجيات الهندية والبرازيلية في إفريقيا، وخاصة الاعتماد على المساعدات الإنمائية والدبلوماسية والتجارية، فهناك اختلافات فيما بينهما، ومنها ما يأتي:

أ- الجهات الفاعلة في المشاركة مع إفريقيا

في الحالة الهندية، يجعل الشتات التاريخي المتجذر، وتاريخ طويل لدور القطاع الخاص في التجارة والاستثمار، يجعل الشركات محركات رئيسة للمشاركة الاقتصادية في القارة، والذي سبق الاهتمام الحكومي بإفريقيا. وتتماشى مشاركة الهند مع نمط، تُقدِّم من خلاله الدولة الدعم المالي الأساسي للشركات الخاصة، التي تعمل بدورها على إيجاد فرص في إفريقيا، وإبرام الصفقات، وبناء علاقات مع الحكومات المستفيدة.

وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت الدولة البرازيلية ميسرا نشطا، ومبادرا للمشروعات الاقتصادية في إفريقيا. وكان الدعم الحكومي أبعد من مجرد التمويل؛ حيث تم توجيه الدبلوماسيين والوزراء، لإيجاد فرص استثمارية للشركات البرازيلية داخل القارة، مع إقامة نموذج للشراكة مع القطاع الخاص، حيث جاءت الشركات العملاقة (فالي، وأودبريخت، وبتروبراس)، وبنك البرازيل للتنمية المملوك للدولة، في طليعة منفذي سياسة الحكومة البرازيلية تجاه إفريقيا.

ب- مدى استدامة المشاركة واستمراريتها

وعلى عكس صعود الهند التدريجي، والإجماع الظاهر في السياسة الخارجية، على أولوية العلاقات مع إفريقيا، فقد شهدت البرازيل تقلبا دراماتيكيا في العلاقات مع القارة، وسط غياب الإجماع السياسي حول مدى أهمية الانخراط البرازيلي في إفريقيا. وقد تراجع هذا الانخراط بعد مغادرة حزب العمال (اليساري) السلطة في عام ٢٠١٦م، وسط فضيحة فساد «لافا جاتو»، التي أضرت بشركات البنية التحتية البرازيلية، وخاصة أوديبريخت، التي كانت مركزية في سياسة إفريقيا. ولم يسافر الرئيس اليميني المتطرف جاير بولسونارو، (٢٠١٨-٢٠٢٢م) إلى إفريقيا طوال فترة ولايته، وأغلق السفارات في مالاوي، وليبيريا، وسيراليون، وليبيا، مما أدى إلى تراجع تجارة البرازيل مع إفريقيا. وكانت عودة الرئيس لولا للسلطة في يناير عام ٢٠٢٣م، إيذانا بتجدد الاهتمام البرازيلي بالقارة.

رابعا- تقييم فاعلية الدور الهندي والبرازيلي في إفريقيا

يمكن تقييم مدى فاعلية دور الهند والبرازيل في إفريقيا من خلال استعراض الجوانب الآتية:

أ- طبيعة الانخراط الاقتصادي في إفريقيا

تؤكد الهند والبرازيل دعمهما للجهود الإفريقية لتنويع اقتصاداتها، وتطوير قدراتها التصنيعية، بما يسمح لها بالاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي بشروط سياسية، أكثر مرونة من تلك التي يفرضها الغرب. وتتبنيان خطابا حول التضامن بين بلدان الجنوب، مع إعلان التزامهما - ظاهريا - ببناء شراكات حقيقية، تلبي الاحتياجات المحلية للدول الإفريقية.[٣٩]

وفي الواقع، تقدم القوى الصاعدة الدعم للمجالات، التي تجاهلها المانحون الغربيون في إفريقيا، مثل: الزراعة، والبنية التحتية الأساسية، والتدريب الفني، في ظل تركيز العديد من المانحين الغربيين على القطاعات الاجتماعية، والتدخلات السياسية الأوسع حول «حقوق الإنسان»، و«الحوكمة الرشيدة». إن ظهور لاعبين جدد في التعاون التنموي، أمر مرحب به من القادة الأفارقة، لكونه يتيح خيارات أكثر، ومساحة أكبر للتفاوض، خاصة مع تنامي التوجهات القومية الإفريقية، المطالبة باحترام السيادة الوطنية، والرفض المتنامي للمشروطية السياسية والاقتصادية الغربية.[٤٠]

ومع ذلك، يرى العديد من الباحثين، وصانعي السياسات الأفارقة، أن إستراتيجيات الهند والبرازيل، تعطي الأولوية لاستيراد المواد الخام (النفط، والمعادن، والذهب، والفحم)، والاستثمارات في مشروعات البنية التحتية والطاقة، وتصدير المواد المصنعة، وذلك على حساب التنمية المحلية، مما يجعل البلدين يخاطران بتكرار هياكل التبعية التقليدية، بدلا من العلاقات التجارية والاستثمارية العادلة. ويجادل منتقدو التعاون الاقتصادي الهندي والبرازيلي مع إفريقيا، بأنه يخدم - في الغالب- أهدافا إستراتيجية، كتأمين إمدادات الطاقة، والدعم الدبلوماسي في المحافل متعددة الأطراف.[٤١]

وعلى سبيل المثال، انتُقد برنامج «بروسافانا» البرازيلي لتطوير الزراعة في شمال موزمبيق بشدة، بسبب نقص الشفافية، وضعف مشاركة المجتمعات المحلية في صياغة وتخطيط البرنامج، مع مزاعم بأن فوائده الاقتصادية، ستعود على النخب، بينما يهمَّش صغار المزارعين.[٤٢] كما سلط المراقبون الأفارقة الضوء على الأضرار البيئية والاجتماعية لأنشطة شركة التعدين البرازيلية العملاقة «فالي».[٤٣]

ب- طبيعة الإستراتيجيات الإفريقية

طورت الدول الإفريقية علاقات طويلة الأمد مع الهند والبرازيل، ومع ذلك، فلا تمتلك القارة - حتى الآن - إستراتيجية متماسكة، لتحديد القواعد الأساسية للتفاعل مع القوى الصاعدة. وإذا أرادت الحكومات

الإفريقية التفاوض بفاعلية مع هذه القوى، وتجنب تكرار أنماط الاستغلال التاريخية، فسيتعين عليها تحسين قدراتها التفاوضية، وبناء تحالفات مع جهات فاعلة مختلفة حول العالم، مع تعزيز مشاركة المجتمع المدني، وشبكات الأعمال.[٤٤]

ج- القيود على نفوذ الهند والبرازيل

تشكل التحديات التي تواجهها إفريقيا، ومنها: البيروقراطية، والفساد، وضعف الحوكمة، وتدهور البنية التحتية، والإرهاب والصراعات المسلحة، عاملا معرقلا للدور الهندي والبرازيلي. وبالمثل، يواجه توسع النفوذ الهندي في إفريقيا، بتحدي الحفاظ على النمو الاقتصادي طويل الأمد، والتوترات المستمرة على الحدود مع الصين، ومعضلات الأمن البحري في المحيط الهندي، وتصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وقدرة البلاد على موازنة علاقاتها مع الجنوب العالمي، وإفريقيا، والشراكة الإستراتيجية والدفاعية مع الولايات المتحدة والغرب.[٤٥]

وبالنسبة للبرازيل، فإنها لا تزال تفتقر إلى القوة الاقتصادية الكافية؛ فمنذ عام٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤م، انخفض إجمالي صناديق التعاون الإنمائي في إفريقيا، من ١٩,٨٤ مليون دولار إلى ٥,٠٧ مليون دولار. إلى جانب مخاطر التغيرات السياسية المتلاحقة، على استمرارية الانخراط البرازيلي في إفريقيا.[٤٦]

ويشكل الحضور الاقتصادي للصين عاملا معرقلا لدور البلدين، بالنظر لعدم قدرتهما على منافسة بكين – دبلوماسيا واقتصاديا – في إفريقيا. وقد ارتفعت قيمة تجارة الصين مع القارة بنحو ثلاثين ضعفا، منذ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٨٢ مليار دولار عام ٢٠٢٣م، مما يجعلها أكبر شريك تجاري لإفريقيا.[٤٧] في حين تبلغ تجارة الهند والبرازيل مع القارة ١٠٠ مليار دولار، و٢١ مليار دولار على التوالي.

خاتمة

في ضوء ما سبق، فإن الحديث عن تقديم الهند والبرازيل نموذجا جديدا للمشاركة مع إفريقيا، ينبغي أن يتجاوز السرديات المبسطة، سواء للتعاون «جنوب – جنوب» أو التوسع «الإمبريالي الجديد» لـ «القوى الصاعدة»، إلى فهم أعمق للسياقات الإفريقية، والدوافع السياسية والاقتصادية للتدخلات الهندية والبرازيلية. وسيكون على الدول الإفريقية التعامل مع شراكاتها مع القوى الصاعدة، بفهم واضح لمصالحها، لضمان استفادة الشعوب الإفريقية.

الهوامش والإحالات

(1) Grace Jones and Nils Olsen, "The New Influencers: A Primer on the Expanding Role of Middle Powers in Africa," *Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School*, August 5, 2024, https://tinyurl.com/56bkewu2

(2) "Our Member States to The United Nations," *African Union*, https://tinyurl.com/m7cvrhj

(3) Bilal Habib Qazi, et al., "Explaining India's Africa policy: power ambitions and pro-active strategies," *Humanities and Social Sciences Communications*, 12, 934, 2025, https://tinyurl.com/ypanhrh8

(4) Zhiwei Zhou, "Brazil's Policy Toward Africa in the Twenty-First Century: Goals, Paths, and Trends," In *The Changing World and Africa*, edited by Chunying An, Xinfeng Li, (Singapore: Palgrave Macmillan, 2024), 283:303.

(5) Andrew Stanley, "African Century," *Finance & Development, IMF*, September 2023, https://tinyurl.com/mry4c3x2

(6) Rama Yade, "Middle powers' game-changing rivalries in Africa," *Atlantic Council*, December 10, 2025, https://tinyurl.com/3t8rh8zk

(7) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(8) Zhiwei Zhou, Op. cit., 290:293.

(9) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(10) "Evolving India-Africa Partnership," *Drishti The Vision Foundation*, May 16, 2025, https://tinyurl.com/5n7fk8rd

(11) Rama Yade, Op. cit.

(12) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(13) Zhiwei Zhou, Op. cit., 295:296.

(14) Neeraja Kulkarni, "India-Africa Forum Summits (IAFS): Revisiting the Past to Reinforce Partnerships," *The Centre for Social and Economic Progress*, October 6, 2025, https://tinyurl.com/52m7tayx

(15) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(16) Matías Mongan, "Brazil reaches out to Africa to expand relations with the Global South," *Gate Center*, February 13, 2025, https://tinyurl.com/2k64dmkm

(17) Zhiwei Zhou, Op. cit., 301.

(18) Matías Mongan, Op. cit.

(19) Grace Jones and Nils Olsen, Op. cit.

(20) Kirti Vardhan Singh, "India-Africa trade crossed USD 100 billion in 2024-25," *The Economic Times*, August 27, 2025, https://tinyurl.com/3trvr6vj

(21) Evolving India-Africa Partnership, Op. cit.

(22) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(23) Eric Gacuruzwa, "Brazil and Africa: Revitalising a historic partnership," *Further Africa*, November 12, 2024, https://tinyurl.com/2nwj24y7

(24) Stephen Williams, "Brazil-Africa: A partnership renewed?," *African Business*, November 2024, https://tinyurl.com/ykaf764r

(25) Grace Jones and Nils Olsen, Op. cit.

(26) Evolving India-Africa Partnership, Op. cit.

(27) Ibid.

(28) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(29) Matías Mongan, Op. cit.

(30) Zhiwei Zhou, Op. cit., 300.

(31) Matías Mongan, Op. cit.

(32) Evolving India-Africa Partnership, Op. cit.

(33) Rama Yade, Op. cit.

(34) Zhiwei Zhou, Op. cit., 301.

(35) Evolving India-Africa Partnership, Op. cit.

(36) "In Outreach to Africa, India Prioritizes Maritime Security Collaboration," *Africa Defense Forum*, July 29, 2025, https://tinyurl.com/5x5uxbs5

(37) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(38) Zhiwei Zhou, Op. cit., 301.

(39) Brendan Vickers, "Africa and the rising powers: bargaining for the 'marginalized many'," *International Affairs*, 89:3, May 15, 2013, https://tinyurl.com/e326kwvf

(40) Ian Scoones, Kojo Amanor, et al., "A New Politics of Development Cooperation? Chinese and Brazilian Engagements in African Agriculture," *World Development Journal*, 81, May 2016, https://tinyurl.com/4s9enr8k

(41) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(42) Jimena Durán and Sérgio Chichava, "Resisting South–South Cooperation? Mozambican Civil Society and Brazilian Agricultural," in *South–South Cooperation Beyond the Myths Rising Donors, New Aid Practices?*, edited by Isaline Bergamaschi, et al., (London: Palgrave Macmillan, 2017), 271:301.

(43) Barnaby Joseph Dye and Mathias Alencastro, "Debunking Brazilian Exceptionalism in its Africa Relations: Evidence from Angola and Tanzania," *Global Society journal*, 34:4, March 2020, https://tinyurl.com/3vknkv9u

(44) Brendan Vickers, Op. cit.

(45) Bilal Habib Qazi, et al., Op. cit.

(46) Zhiwei Zhou, Op. cit., 302.

(47) Rama Yade, Op. cit.

تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا: قراءة في الدوافع المحفزة والتداعيات المحتملة

د. محمود زكريا محمود ابراهيم، أستاذ العلوم السياسية المساعد،
كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

مقدمة

تشهد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، في ظل الولاية الثانية للرئيس «دونالد ترامب»، تصاعدا ملحوظا في حدة الخلافات المتبادلة. وقد تعددت المظاهر الدالة على ذلك، ولعل من بينها إعلان الرئيس الأمريكي عدم حضوره قمة مجموعة العشرين، المنعقدة في جنوب إفريقيا في نوفمبر عام ٢٠٢٥م، بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان،[١] ورفض كذلك وزير الخارجية الأمريكي «ماركو روبيو» في العام ذاته، تلبية دعوة لحضور اجتماع تحضيري لمجموعة العشرين في «جوهانسبرغ»، مشيرا إلى تحالف جنوب إفريقيا مع أنظمة معادية للغرب.[٢]

ويعكس ذلك تحولا نوعيا في طبيعة التفاعل بين الطرفين؛ حيث أعادت إدارة الرئيس «ترامب» إنتاج مقاربات أحادية وبرجماتية في السياسة الخارجية، قائمة على أولوية المصالح القومية المباشرة، وإعادة تقييم الشراكات الدولية، الأمر الذي انعكس سلبا على علاقات «واشنطن» مع عدد من القوى الإقليمية، والدول متوسطة القوة، ومن بينها جنوب إفريقيا، والتي تبنت، في المقابل، سياسة خارجية أكثر استقلالية، سعيا إلى تنويع تحالفاتها الدولية، خارج الإطار الغربي التقليدي.

وينطلق هذا المقال من فرضية مفادها: أن تصاعد الخلافات بين «واشنطن» و«بريتوريا»، هو نتاج تفاعل مركّب، بين التحولات في مضامين وتحركات السياسة الخارجية الأمريكية، في عهد الرئيس الأمريكي «ترامب» من جانب، وسعي جنوب إفريقيا إلى ترسيخ دورها كقوة إقليمية مستقلة، في سياق دولي يتجه نحو تعددية الأقطاب من جانب آخر. وترتيبا على ما سبق، يسعى المقال إلى تحليل مختلف الدوافع المحفِّزة لتصاعد الخلافات بين الطرفين، على مستويات عديدة، واستشراف كذلك التداعيات المحتملة لهذه الخلافات، على آفاق مستقبل العلاقات الثنائية.

أولا- الدوافع المفسرة لتصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا

ثمة جملة من الدوافع الرئيسة المحفزة، لتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب إفريقيا، منذ مطلع يناير عام ٢٠٢٥م، وتتمثل هذه الدوافع فيما يأتي:

أ- رفض الولايات المتحدة سياسة جنوب إفريقيا بشأن أراضي «البيض»

تجلى ذلك من خلال تأكيد الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في ٢ فبراير عام ٢٠٢٥م، أن فئات معينة من المواطنين في جنوب إفريقيا، تُعامل بشكل سيء للغاية، وتم مصادرة أراضيهم، مؤكدا تعليق الولايات المتحدة جميع التمويلات المستقبلية عن جنوب إفريقيا، حتى يتم الانتهاء من التحقيق في هذا الوضع.[٣] كما أعلن البيت الأبيض في ٧ فبراير عام ٢٠٢٥م، قيام الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بتوقيع أمر تنفيذي، بخفض المساعدات المالية الأمريكية لجنوب إفريقيا، علما بأن الولايات المتحدة، كانت قد خصصت ما يقرب من نحو (٤٤٠) مليون دولار كمساعدات لجنوب إفريقيا، في عام ٢٠٢٣م، وكذلك أكد البيت الأبيض، وضع خطة لإعادة توطين المزارعين البيض من جنوب إفريقيا وعائلاتهم كلاجئين، وأضاف في السياق ذاته قيام المسؤولين الأمريكيين باتخاذ خطوات لإعطاء الأولوية للإغاثة الإنسانية، بما في ذلك القبول وإعادة التوطين، من خلال برنامج الولايات المتحدة لقبول اللاجئين «الأفريكانيين» في جنوب إفريقيا.[٤]

ويجدر القول: إن الرئيس الأمريكي «ترامب»، أكد خلال ولايته الرئاسية الأولى، أن الولايات المتحدة ستحقّق في عمليات قتل واسعة النطاق، غير مُثبتة، للمزارعين البيض في جنوب إفريقيا، وعمليات الاستيلاء العنيفة على الأراضي.[٥] وقد رفضت جنوب إفريقيا العقوبات الأمريكية المفروضة عليها؛ حيث أكدت وزارة خارجيتها في ٨ فبراير عام ٢٠٢٥م، أن الأمر التنفيذي للرئيس الأمريكي، يفتقر إلى الدقة الواقعية، ولا يعترف بتاريخ جنوب إفريقيا العميق والمؤلم من الاستعمار، والفصل العنصري، كما أشارت في السياق ذاته، إلى أنه من المفارقات، أن يتيح الأمر التنفيذي للرئيس الأمريكي «ترامب»، منح وضع اللاجئ في الولايات المتحدة لمجموعة في جنوب إفريقيا، لا تزال من بين الأكثر امتيازا اقتصاديا، بينما يرحّل الأشخاص الضعفاء في الولايات المتحدة من أنحاء أخرى من العالم، ويحرمون من حق اللجوء، رغم الصعوبات الحقيقية التي يواجهونها.[٦] ويضاف إلى ذلك، تأكيد رئيس جنوب إفريقيا «سيريل رامافوزا»، الذي وقّع في يناير عام ٢٠٢٥م، على مشروع قانون، يهدف إلى تسهيل مصادرة الدولة للأراضي للمصلحة العامة، وأن الحكومة لم تصادر أي أرض. وأضاف أن هذه السياسة، تهدف إلى معادلة التفاوتات العرقية القائمة، منذ سقوط النظام العنصري، بشأن ملكية الأراضي في الدولة ذات الأغلبية السوداء.

والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن الاستعمار البريطاني السابق في جنوب إفريقيا، منح معظم الأراضي الزراعية للبيض، وفي عام ١٩٥٠م، أصدر «الحزب الوطني الأفريكاني» قانونا، ينتزع ملكية نحو (٨٥٪) من الأراضي لنفسه، ويطرد نحو (٣,٥) مليون أسود من أوطانهم الأصلية، بيد أنه مع تولي حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» السلطة، مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، جرى استعادة بعض الأراضي، بموجب نموذج: «مشتري راغب، بائع راغب»، وبالرغم من ذلك، فلايزال ملاك الأراضي البيض، يمتلكون ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية الحرة في جنوب إفريقيا. [٧]

ب- استنكار الولايات المتحدة موقف جنوب إفريقيا من الحرب الإسرائيلية في «غزة»

تجلى ذلك من خلال رفض الرئيس الأمريكي «ترامب»، للقضية التي رفعتها جنوب إفريقيا، أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، والتي اتهمتها في إطارها بارتكاب إبادة جماعية، بسبب هجومها العسكري على قطاع «غزة»، بعد أحداث ٧ أكتوبر عام ٢٠٢٣م، وقد نفت إسرائيل هذه الاتهامات الموجهة إليها، مؤكدة أن تصرفها جاء دفاعا عن النفس، في أعقاب الهجوم الذي شنه مسلحو حركة «حماس» الفلسطينية.[٨] وتعود بداية هذه القضية إلى قيام جنوب إفريقيا بتقديم طلب في ٢٩ ديسمبر عام ٢٠٢٣م إلى محكمة العدل الدولية، لإقامة دعوى ضد إسرائيل، بشأن انتهاكات الأخيرة للالتزامات الواردة في إطار اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع «غزة». كما تضمنت الدعوى طلب جنوب إفريقيا تبني تدابير مؤقتة، من أجل توفير الحماية من أي ضرر إضافي جسيم لا يمكن إصلاحه، يلحق بحقوق الشعب الفلسطيني، وقد قبلت المحكمة في ٢٦ يناير عام ٢٠٢٤م، طلب جنوب إفريقيا، وأصدرت أوامر مؤقتة على إسرائيل، تقضي بـمنع ارتكاب أعمال إبادة، والسماح بإدخال مساعدات إنسانية إلى «غزة»، كما أضافت المحكمة في مارس عام ٢٠٢٤ م، تدابير مؤقتة إضافية، بعد مراجعة طلب تعديل من جنوب إفريقيا، نظرا لتدهور الوضع الإنساني. [٩]

وقد أعلنت جنوب إفريقيا استمرارها في مسار مقاضاة إسرائيل؛ حيث أكد رئيس جنوب إفريقيا «سيريل رامافوزا» في كلمة ألقاها أمام البرلمان في «كيب تاون»، في منتصف أكتوبر عام ٢٠٢٥م، أن اتفاق السلام الذي دعمته الولايات المتحدة، والذي تم التوصل إليه في قمة «شرم الشيخ» للسلام، بشأن الحرب في قطاع «غزة»، لن يكون له أي تأثير على الإجراءات القانونية الجارية ضد إسرائيل، كما أكد السعي إلى تحقيق العدالة لشعب «غزة»، مضيفا أن القضية لا تزال قيد النظر، مع تأكيد أهمية وصولها إلى المرحلة التي يتعين فيها على إسرائيل، الرد على المرافعة المقدمة من جنوب إفريقيا إلى المحكمة، وذلك بحلول يناير عام ٢٠٢٦م، فضلا عن تأكيده أن السلام الحقيقي، يتطلب العدالة، والاعتراف، والتعويضات للشعب الفلسطيني. [١٠]

والجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة والجالية اليهودية المحلية، قد عارضت تصرفات رئيس جنوب إفريقيا «رامافوزا»؛ إذ تم اتهامه بشن حملة معادية لإسرائيل، بدلا من معالجة قضايا البلاد الملحة، كما أدان مجلس النواب اليهود في جنوب إفريقيا (SAJBD) بشدة، موقف رئيس جنوب إفريقيا «رامافوزا»؛ حيث استنكر قيادته، عدم إبداء جنوب إفريقيا أي اهتمام حقيقي، بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.[١١] وإضافة إلى هذا، يفاقم من توتر الصلات بين الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، مشاركة الأخيرة أيضا في رئاسة مجموعة «لاهاي»، وهو تحالف تم تشكيله في يناير عام ٢٠٢٥م لمحاسبة إسرائيل، من خلال التدابير القانونية والدبلوماسية والاقتصادية، التي تتجاوز إجراءات محكمة العدل الدولية.[١٢]

ج- تنامي مضامين الصلات التعاونية بين جنوب إفريقيا وإيران

يمكن القول بوجود جملة من مظاهر التقارب بين جنوب إفريقيا وإيران، خلال السنوات الماضية، ولعل من بينها قيام وفد من جنوب إفريقيا، برئاسة رئيس أركان الدفاع الوطني «رودزاني مافوانيا»، بزيارة رسمية إلى «طهران» في أغسطس عام ٢٠٢٥م، والتي أشاد خلالها الجانب الإيراني بموقف جنوب إفريقيا، القائم على إدانة العدوان العسكري الإسرائيلي في الحرب التي استمرت (١٢) يوما ضد إيران، علما أن جنوب إفريقيا قد أصدرت بيانا رسميا، يدين الهجمات الإسرائيلية ضد إيران في ١٣ يونيو عام ٢٠٢٥م.[١٣] وكذلك أكد الجانب الإيراني، أن التحالف السياسي بين الجانبين، يمنح جنوب إفريقيا مكانة خاصة، في مساعي إيران للتواصل مع إفريقيا، مع الإشارة إلى وجود رؤى مشتركة بين البلدين، بشأن مكافحة الظلم، ومعارضة الأحادية القطبية، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب.[١٤]

ويضاف إلى ما سبق، دعم جنوب إفريقيا لإيران في المحافل الدولية الرئيسة في الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسعيها إلى رفع العقوبات المفروضة عليها بفعل برنامجها النووي، فضلا عن دعم إيران لجنوب إفريقيا، في قضية محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٤).[١٥]

وكذلك دعم جنوب إفريقيا انضمام إيران إلى عضوية تجمع «بريكس»، ولعل هذا ما أعربت عنه وزيرة التعاون والعلاقات الدولية السابقة في جنوب إفريقيا «ناليدي باندور»، أثناء زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبد اللهيان» إلى جنوب إفريقيا في أغسطس عام ٢٠٢٣.[١٦] والجدير بالذكر، أن إيران وُجِهَت لها دعوة للانضمام إلى عضوية التجمع، إلى جانب كل من السعودية، وإثيوبيا، ومصر، والأرجنتين، والإمارات العربية المتحدة، في قمة للتجمع، عقدت في «جوهانسبرج» في أغسطس عام ٢٠٢٣م.[١٧]

وتجدر الإشارة، إلى أن مشروع القانون رقم (H.R. 2633) الذي قدمه السيناتور الجمهوري «روني جاكسون»، والصادر في أبريل عام ٢٠٢٥م، قد رصد جوانب للتقارب بين الدولتين، والتي أكد أنها تتمثل في

إجراء وزيرة خارجية جنوب إفريقيا «ناليدي باندور» في أكتوبر عام ٢٠٢٣م، زيارة إلى العاصمة الإيرانية «طهران»، عقدت خلالها مباحثات مع الرئيس الإيراني السابق «إبراهيم رئيسي»، وكذلك تقديم إيران تمويلا فعّالا لحركة «حماس» الفلسطينية، واستضافة الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا «المؤتمر الوطني الإفريقي» في ٥ ديسمبر عام ٢٠٢٣م، ثلاثة أعضاء من حركة «حماس» في مدينة «بريتوريا»، ومن بينهم ممثل حماس في إيران «خالد قدومي»، وعضو المكتب السياسي لحماس في غزة «باسم نعيم».[١٨]

د- دعم جنوب إفريقيا روسيا في حربها ضد أوكرانيا

على الرغم من تأكيد جنوب إفريقيا، من خلال رئيسها «سيريل رامافوزا» في مايو عام ٢٠٢٣م، تبنيها النهج الحيادي حيال الحرب الروسية – الأوكرانية، التي بدأت في أواخر فبراير عام ٢٠٢٢م، وذلك عبر الامتناع عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة بشأن الحرب، وتأكيد عدم الانخراط كطرف في الصراع بين القوى العالمية، ورفض أي شحنات أسلحة مقدمة إلى روسيا، إلا أن الدول الغربية، وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبرها أحد أقرب حلفاء «موسكو» في القارة الإفريقية؛ حيث زعم السفير الأمريكي لدى جنوب إفريقيا «روبن بريجيتي» أن «بريتوريا»، سمحت لسفينة شحن «ليدي آر»، التي ترفع العلم الروسي، وتحمل أسلحة وذخيرة، بالرسو في قاعدة «سيمونز تاون» البحرية، قرب مدينة «كيب تاون»، ونقل الأسلحة إلى روسيا في أواخر ديسمبر عام ٢٠٢٢م. وقد نفى المسؤولون الجنوب إفريقيون هذه المزاعم الأمريكية، بشكل قاطع.[١٩]

ويضاف إلى ما سبق، تصاعد مساحات التنسيق المشترك بين روسيا وجنوب إفريقيا، في إطار تجمع «بريكس»، بحكم العضوية المشتركة للدولتين؛ فعلى الرغم من صدور مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، بحق الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، بشأن الحرب في أوكرانيا، فإن «بريتوريا» قامت بالتنسيق مع «موسكو»، لمشاركة الرئيس الروسي عبر تقنية «فيديو كونفرانس» في قمة التجمع، المنعقدة في جنوب إفريقيا في أغسطس عام ٢٠٢٥م، لتجنب حدوث أزمة دبلوماسية بين البلدين، ولاسيما في ظل كون جنوب إفريقيا موقعة على اتفاقية المحكمة، وهو ما يجعلها ملزمة بإلقاء القبض على الرئيس الروسي فور وصوله إلى أراضيها، علما أن وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، قد شارك حضوريا في هذه القمة.[٢٠]

والجدير بالذكر، أن العديد من مظاهر التقارب بين جنوب إفريقيا وروسيا، رصدت في إطار لما قدمه السيناتور الجمهوري «روني جاكسون»، في مشروع القانون رقم ،(H.R. 2633) الصادر في أبريل عام ٢٠٢٥م، ولعل من بين هذه المظاهر، السماح لطائرة شحن عسكرية روسية خاضعة للعقوبات الأمريكية، بالهبوط في قاعدة جوية جنوب إفريقية، وكذلك استضافة جنوب إفريقيا في الفترة من (١٧ – ٢٧ فبراير)

عام ٢٠٢٣م، مناورات بحرية بالاشتراك مع روسيا والصين، حملت اسم «موسى ٢»، وركزت على التنسيق العملياتي، ومكافحة القرصنة في المحيط الهندي.

ويضاف إلى ما سبق، تراجع جنوب إفريقيا عن دعوتها الأولية لروسيا الاتحادية، بالانسحاب الفوري لقواتها من أوكرانيا، والسعي إلى تحسين العلاقات مع «موسكو»، منذ فبراير عام ٢٠٢٢م، فضلا عن إرسال وفود رسمية رفيعة المستوى إلى روسيا، لتعزيز التعاون السياسي والاستخباراتي والعسكري، وتبرع رجل الأعمال الروسي «فيكتور فيكسلبيرغ»، الخاضع لعقوبات من الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ٢٠٢٢م، بمبلغ يصل لنحو (٨٢٦) ألف دولار، لصالح حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» الحاكم ، بالإضافة إلى نشر الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا مقالا في صحيفة «ANC Today» في أكتوبر عام ٢٠٢٤م، يروج للدعاية الروسية حول الحرب في أوكرانيا.[٢١]

هـ - تصاعد التفاعلات التعاونية المختلفة بين جنوب إفريقيا والصين

يمكن القول بوجود جملة من مظاهر التقارب بين جنوب إفريقيا والصين في عام ٢٠٢٥م، ولعل من بينها زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني «لي تشيانغ» إلى جنوب إفريقيا في نوفمبر عام ٢٠٢٥م، والتي التقى خلالها بنائب رئيس جنوب إفريقيا «بول ماشاتيل». وقد أكد المسؤول الصيني خلال اللقاء، أن بلاده تعتزم تسهيل دخول المزيد من المنتجات الجنوب إفريقية عالية الجودة والتنافسية، إلى السوق الصينية، وذلك من خلال التفاوض، وتوقيع اتفاقية شراكة اقتصادية للتنمية المشتركة، ودعم الصين للشركات الصينية الأكثر تنافسية، للاستثمار في جنوب إفريقيا، وتعزيز التعاون في مجالات مثل: الطاقة الجديدة، والسيارات، والرعاية الصحية، والاقتصاد الرقمي، والبنية التحتية. وفي المقابل، أكد المسؤول الجنوب إفريقي، تمسك بلاده بقوة بسياسة الصين الواحدة، واستعدادها لاغتنام فرصة تطبيق الصين لسياسة الإعفاء الجمركي على البضائع في الدول الإفريقية، لتعميق التعاون الثنائي في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والصناعة، والزراعة، والاقتصاد الرقمي، والتنمية الخضراء، وغيرها، مشيرا إلى استعداد بلاده للعمل مع الصين، لدعم مبدأ التعددية في النظام العالمي، وحماية سلطة الأمم المتحدة، وتعزيز التنمية والازدهار المشتركين لدول الجنوب العالمي.[٢٢]

ويضاف إلى ما سبق، افتتاح مؤتمر ترويج التجارة والاستثمار بين جنوب إفريقيا والصين، ومعرض التجارة الصيني - الجنوب إفريقي التاسع في «جوهانسبرج» في سبتمبر عام ٢٠٢٥م، والذي ضم أكثر من (٥٠٠) شركة صينية، عرضت مجموعة واسعة من المنتجات، تشمل المواد الغذائية، والأجهزة المنزلية، والمنسوجات، والمنتجات الزراعية، والأدوات المنزلية.[٢٣] فضلا عن عقد الاجتماع الرابع لآلية التبادل الشعبي

رفيع المستوى، بين الصين وجنوب إفريقيا في «بكين» في ديسمبر عام ٢٠٢٥م، والذي اتفق الجانبان خلاله على تعزيز أنماط التبادل الثقافي والشعبي على مستويات مختلفة.[٢٤]

والجدير بالذكر أن ثمة مظاهر للتقارب بين جنوب إفريقيا والصين، تم رصدها أيضا في مشروع القانون (H.R. 2633)، الذي قدمه السيناتور الجمهوري «روني جاكسون»، والصادر في أبريل عام ٢٠٢٥م، ولعل من بين تلك المظاهر، السماح لأكاديمية اختبار الطيران الخاصة في جنوب إفريقيا، والتي أدرجتها وزارة التجارة الأمريكية على قائمة الكيانات المحظورة في ١٢ يونيو عام ٢٠٢٣م، بتجنيد طيارين مقاتلين سابقين من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، لتدريب طيارين في جيش التحرير الشعبي الصيني، واستضافة جنوب إفريقيا لستة معاهد كونفوشيوس، مدعومة من حكومة جمهورية الصين الشعبية، ومرتبطة بالحزب الشيوعي الصيني، والذي يعد أكبر عدد من المعاهد في أي دولة إفريقية، ودعم حكومة جنوب إفريقيا، ومشاركة حزبها الحاكم في مدرسة تدريب سياسي، افتُتحت في تنزانيا بتمويل من الحزب الشيوعي الصيني، حيث تعمل هذه المدرسة، على تدريب أعضاء سياسيين من حركات التحرير الحاكمة، في ست دول جنوبية إفريقية، كما تعمل على غرس أيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني في الجيل القادم، من القادة الأفارقة، وتسعى إلى تصدير نظام الحكم الاستبدادي، الذي يديره الحزب إلى القارة الإفريقية.

وقد أشار مشروع القانون كذلك، إلى التعاون مع جمهورية الصين الشعبية، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتحقيق الانتشار الواسع للشركات الصينية المرتبطة بالدولة، في قطاعي: الإعلام والتكنولوجيا في جنوب إفريقيا، والتي فرضت الولايات المتحدة قيودا عليها، بسبب تهديداتها للأمن القومي، بما في ذلك شركات «هواوي»، و«زد تي إي»، و«هيكفيجن»، وذلك على نحو يرى الجانب الأمريكي، أنه يسهل من عملية تصدير الحزب الشيوعي الصيني لنموذجه للحكم الاستبدادي، المدعوم رقميا، والقائم على الرقابة الإلكترونية، والمراقبة الاجتماعية، والدعاية، والتجسس.[٢٥]

ثانيا- التداعيات المحتملة لتصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا

ثمة جملة من التداعيات المحتملة جراء تصاعد حدة التوترات، بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، منذ مطلع يناير عام ٢٠٢٥م، وتتمثل أبرز تلك التداعيات فيما يأتي:

أ- توجه جنوب إفريقيا نحو تنويع الشراكات الاقتصادية خارج السوق الأمريكية

أكدت حكومة جنوب إفريقيا في إطار بيان رسمي، صادر في أواخر أغسطس عام ٢٠٢٥م، التوجه

نحو تنويع الصادرات إلى أسواق تصديرية بديلة، والعمل على تعزيز القدرة التنافسية لتخفيف الأثر الاقتصادي، لفقدان فرص الوصول التجاري التفضيلي، مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد أحد أبرز شركائها التجاريين. كما أشار البيان إلى رغبة جنوب إفريقيا، في تعزيز علاقتها الإقليمية الإفريقية، في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، لبناء مرونة إقليمية، وكذلك مواصلة العمل مع الشركاء الأوروبيين، لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، على نحو يرسّخ مكانة جنوب إفريقيا في سلاسل التوريد الجديدة.[٢٦]

شكل رقم (١)

تطور حجم تجارة جنوب إفريقيا مع الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤م)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الصادرات	8.3	7.3	6.8	7.7	8.5	7.8	11.4	15.7	14.6	14.0	14.7
الواردات	6.4	5.5	4.6	5.1	5.5	5.4	4.4	5.5	6.5	7.1	5.8
إجمالي حجم التجارة	14.7	12.8	11.4	12.8	14.0	13.2	15.8	21.2	21.1	21.1	20.5

Source: "U.S. trade in goods with South Africa," United States Census Bureau, https://tinyurl.com/6csjbv4t

وأضاف البيان: تتطلع جنوب إفريقيا إلى الوصول إلى أسواق في قارة آسيا، بما في ذلك اليابان، وفيتنام، وتايلاند، والشرق الأوسط، والهند. وأشار كذلك إلى إنشاء الحكومة البنية التحتية المخصصة لتوسيع السوق، بما في ذلك توفير ملحقين تجاريين وزراعيين، وزيادة القدرة على إصدار شهادات التصدير، وبذل جهود منسقة، لمواءمة معايير الأمن البيولوجي، مع متطلبات هذه الأسواق الجديدة.[٢٧] وجدير بالذكر، أن قادة الاتحاد الأوروبي، قد أعلنوا في مارس عام ٢٠٢٥م، تقديم حزمة استثمارية لجنوب إفريقيا، بقيمة تصل لنحو (٥,١٠) مليار دولار، خلال زيارة رسمية إلى الدولة.[٢٨]

ب- تعزيز جنوب إفريقيا الإجراءات الاقتصادية الحمائية لدعم شركاتها المحلية

يدعم ذلك إقرار مجلس الوزراء في أغسطس عام ٢٠٢٥م، حزمة من الإجراءات الاقتصادية، للاستجابة للتعريفات الجمركية الأمريكية، المفروضة عليها من قِبل الرئيس الأمريكي «ترامب»، والتي تهدف إلى دعم الشركات والعمال المعرضين للخطر، وتتمثل تلك الإجراءات في إنشاء مكتب دعم الصادرات، ليكون بمثابة نقطة اتصال مباشرة للشركات المتضررة، لتلقى الدعم اللازم. وكذلك التواصل مع أكثر من (٥٤) مُصدّرًا جنوب إفريقيا إلى الولايات المتحدة، مع التركيز على تقديم توضيحات، بشأن التعريفات الجمركية، وعناصر حزمة الاستجابة الاقتصادية، والقضايا المتعلقة بتنويع الأسواق. وكذلك تبني تدابير لمساعدة الشركات على استيعاب التعريفات الجمركية، وتسهيل إستراتيجيات الصمود والنمو طويلة الأجل، لحماية الوظائف والقدرة الإنتاجية في جنوب إفريقيا.[٢٩]

ويضاف إلى ما سبق، تبني تدابير دعم للعمالة، بالتعاون مع وزارة العمل والتوظيف، مع العمل على تعديل الأدوات القائمة، للمساعدة في التخفيف من احتمال فقدان الوظائف، وكذلك تقديم إعفاء جمركي للمصدّرين، عن طريق إعداد مسودة إعفاء، للسماح بتنسيق العمل بين المنافسين، وإطلاق برنامج دعم الصادرات والقدرة التنافسية (ECSP)، والذي سيشمل مرفق رأس المال العامل، ومرفق المصانع والمعدات، لتلبية الاحتياجات قصيرة ومتوسطة الأجل، في جميع القطاعات، وتدشين صندوق دعم التوطين، بهدف مساعدة الشركات الجنوب إفريقية، على تحمّل التكاليف المتعلقة بالرسوم الجمركية، والاستثمار في بناء المرونة على المدى الطويل.[٣٠]

ج- تنامي محتمل لحركة هجرة المواطنين البيض من جنوب إفريقيا إلى الولايات المتحدة

ويعزّز هذا الاتجاه، إعلان ما يقرب من (٧٠) ألف مواطن جنوب إفريقي، حتى أبريل عام ٢٠٢٥م، اهتمامهم بالحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة الأميركية، ضمن برنامج أعلنه البيت الأبيض في فبراير عام ٢٠٢٥م، لإعادة توطين المزارعين البيض وأسرهم كلاجئين، وذلك وفقا لغرفة التجارة الجنوب إفريقية في الولايات المتحدة. ويرجّح أن يسهم هذا التطور، في تعزيز تيار داخلي مؤيد لهذه الخطة، وللعقوبات الأميركية داخل جنوب إفريقيا.

وقد برز هذا التيار في مواقف منظمة «أفري فوروم»، وهي جماعة ضغط يمينية، رحّبت باعتراف الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» بما وصفته بالظلم الواقع على «الأفريكانرز». غير أنها انتقدت قرار «واشنطن» بوقف مساعداتها الموجهة لجنوب إفريقيا، كما أعرب الرئيس التنفيذي للمنظمة «كالي كريل» عن مخاوفه من أن يؤدي انتقال «الأفريكانرز» إلى الولايات المتحدة كلاجئين، إلى فقدان هويتهم الثقافية.

كما أكدت «حركة التضامن» ذات الأغلبية البيضاء، عبر رئيسها «فليب باين»، عدم المطالبة بفرض عقوبات على جنوب إفريقيا، أو قطع التمويل عن الفئات الضعيفة من قبل الحكومة الأمريكية؛ حيث أشار إلى أن المواطنين العاديين في جنوب إفريقيا، لا ينبغي أن يتحملوا تكلفة النزاعات الدبلوماسية، وسياسات حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي».[٣١]

د- تأثر حجم صادرات جنوب إفريقيا إلى الأسواق الأمريكية

ويُعزَّز هذا الاتجاه، قرار الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» في يوليو عام ٢٠٢٥م، بفرض رسوم جمركية جديدة، تصل إلى نحو (٣٠٪) على الواردات القادمة من جنوب إفريقيا، منهيا بذلك المعاملة التفضيلية، التي كانت تستفيد منها في عدد من المنتجات، وفي مقدمتها الحمضيات. وتعد جنوب إفريقيا ثاني أكبر مصدِّر عالمي للحمضيات بعد إسبانيا، إذ تجني نحو (١٠٠) مليون دولار سنويا من السوق الأميركية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، لا تستوعب سوى نحو (٦٪) من صادرات جنوب إفريقيا من الحمضيات، فإن بعض المناطق الزراعية، تعتمد بشكل شبه كامل على التصدير إلى السوق الأميركية، كما أن إعادة توجيه هذه المنتجات إلى أسواق بديلة، يعد خيارا مكلفا ومعقدا، نظرا لاختلاف اشتراطات الحجم ومعايير الصحة النباتية بين الدول. فعلى سبيل المثال، تزيد اللوائح الصارمة للصحة النباتية في الاتحاد الأوروبي من صعوبة هذا التحويل، فضلا عن الرسوم الجمركية المرتفعة في أسواق محتملة أخرى، مثل: الصين والهند.[٣٢]

وقد صرحت جمعية منتجي الحمضيات (CGA)، بأن نحو (٣٥) ألف وظيفة مهددة في بلدة «سِتروسدال» وحدها، حيث أشارت إلى أن الرسوم الجمركية، تهدد بجعل الحمضيات الجنوب إفريقية، غير قادرة على المنافسة مع ثمار بيرو، وتشيلي، وأستراليا. ويضاف إلى ذلك وجود منتجات أخرى، من المحتمل تأثرها بفعل الرسوم الجمركية الجديدة، مثل: النبيذ، وفول الصويا، وقصب السكر، ولحم البقر؛ إذ تمتعت هذه المنتجات بالإعفاء الجمركي عند دخولها إلى السوق الأمريكية، بموجب قانون النمو والفرص في إفريقيا «أجوا»، وهو ما من شأنه التسبب في ضرر مباشر للمزارعين البيض، نظرا لأن ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية في جنوب إفريقيا، مملوكة لهم.[٣٣]

ويفاقم من صعوبة الأمور في السياق ذاته، عدم وضوح موقف جنوب إفريقيا من الاستمرار، ضمن قائمة الدول المستفيدة من هذا القانون، الذي انتهت مدته بالفعل في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٢٥م، والذي كانت تستفيد منه نحو (٣٢) دولة إفريقية. والجدير بالذكر، أن مجلس النواب الأمريكي في يناير عام ٢٠٢٦م،

أقر تمديد هذا القانون بأغلبية (٣٤٠) صوتا لمدة ثلاث سنوات، حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٨م، وذلك بناء على الاقتراح المقدم من النائب الجمهوري «جيسون سميث»، ويفترض أن يخضع للمراجعة النهائية من قبل مجلس الشيوخ، تمهيدا لعرضه على رئيس الدولة.[٣٤]

هـ- سعي جنوب إفريقيا إلى احتواء الخلافات مع الولايات المتحدة بشأن التعاون الاقتصادي

يعزز من ذلك إعلان حكومة جنوب إفريقيا في أغسطس عام ٢٠٢٥م، بيانا يؤكد إعطاء الأولوية للمشاركة البنّاءة مع الولايات المتحدة؛ حيث أعلنت تقديم اتفاقية تجارية معدّلة، تعالج المخاوف التي أثارتها الولايات المتحدة، في تقرير تقديرات التجارة الوطنية لعام ٢٠٢٥م، كما أعلنت حكومة جنوب إفريقيا معالجة قضايا رئيسة، تتعلق بالصحة والصحة النباتية، مما سهّل وصول بعض المنتجات إلى الأسواق، مثل: الدواجن، ولحم الخنزير، وغيرها.[٣٥] فضلا عن قيام حكومة جنوب إفريقيا بإعلان تشكيل فريق تفاوض رفيع المستوى، يضم كلا من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة، لإدارة مناقشات مع الولايات المتحدة، للتوصل إلى اتفاقية بين الطرفين.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أكدت جنوب إفريقيا، أن صادراتها لا تشكل تهديدا للصناعات الأمريكية، انطلاقا من الطبيعة التكاملية للعلاقات التجارية البينية؛ حيث تمت الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة، تعد ثالث أكبر شريك تجاري لجنوب إفريقيا، بعد الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أن جنوب إفريقيا تعد الوجهة التصديرية الثالثة والأربعين للولايات المتحدة؛ إذ تمثل نحو (٠,٢٥٪) من إجمالي واردات الولايات المتحدة، كما أوضح البيان، أن السوق الأمريكية تمثل حوالي (٤٪) من إجمالي الصادرات الزراعية لجنوب إفريقيا، وذلك بقيمة تصل لنحو (٩,٨) مليار راند (٥٣٧ مليون دولار)، بزيادة قدرها نحو (١٠٤٪) عن عام ٢٠١٨م.[٣٦]

خاتمة

وفي الختام، يمكن القول: إن تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، خلال الولاية الثانية للرئيس «ترامب»، يعكس تعقيدات متداخلة ما بين السياسات الداخلية والخارجية؛ حيث لعبت التوجهات الاقتصادية، والمصالح الجيوسياسية في القارة الإفريقية، وأولويات الأمن الإقليمي، دورا محوريا في تأجيج التباينات بين الجانبين. كما أن السياسات الانعزالية، التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية، وتوجهاتها نحو إعادة ترتيب التحالفات الدولية، أسهمت في إعادة رسم الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة، تجاه جنوب إفريقيا، بينما حاولت الأخيرة الحفاظ على موقعها القيادي الإقليمي، وموازنة العلاقات مع القوى

الدولية الكبرى، ما أدى إلى ظهور صدامات في مجالات التجارة، والاستثمار، والدبلوماسية متعددة الأطراف، وهو ما يعني أن الخلافات بين الجانبين، لم تعد محصورة في تباينات دبلوماسية محدودة، بل أخذت طابعا بنيويا، يعكس اختلافا في الرؤى حول مفهوم القيادة الدولية، وحدود السيادة الوطنية، ومكانة القيم الليبرالية في توجيه السياسات الخارجية.

ومن منظور مستقبلي، فمن المتوقع أن تستمر هذه التوترات في التأثير على هيكلية العلاقات بين البلدين، بيد أن فرص التكيف والتعاون لا تزال قائمة، في حال اعتماد آليات حوار إستراتيجي واضحة، وتوسيع نطاق الشراكات الاقتصادية المشتركة، وتعزيز القنوات الدبلوماسية، وتفعيل برامج التنمية الإقليمية، وخلق مصالح متبادلة، تقلل من احتمالات الصدام، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات العالمية للتنافس على الموارد والنفوذ. وعليه، فإن القراءة المستقبلية لمسار العلاقات بين الطرفين، يتعين أن ترتكز على الدمج بين تحليل السياسات الداخلية، والتوجهات الدولية، والديناميات الإقليمية.

الهوامش والإحالات

(1) Humeyra Pamuk, "Trump says no US government official will attend G20 summit in South Africa," *Reuters*, November 8, 2025,
https://tinyurl.com/4frma4vd

(2) Solomon Ekanem, "Trump considers skipping G20 summit, slams South Africa›s ‹very bad› policies," *Business Insider Africa*, July 30, 2025,
https://tinyurl.com/49z794kv

(3) Idrees Ali and Daphne Psaledakis, "Trump to cut off funding for South Africa over expropriation act," *Reuters*, February 3, 2025,
https://tinyurl.com/yvw8ce76

(4) "Trump orders cut to funding for South Africa over land policy, ICJ case against Israel," *Times of Israel*, February 8, 2025,
https://tinyurl.com/y98ymx4d

(5) Idrees Ali and Daphne Psaledakis, Op. cit.

(6) Joseph Gedeon, "US suspends aid to South Africa after Trump order," *The Guardian*, March 5, 2025,
https://tinyurl.com/jybcph5m

(7) Kanishka Singh and Steve Holland, "Trump signs order to cut funding for South Africa," *Reuters*, February 8, 2025,
https://tinyurl.com/42px4erk

(8) Ibid.

(9) "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)," *International Court of Justice*, March 4, 2026,
https://www.icj-cij.org/case/192

(10) Ailin Vilches Arguello, "South Africa Vows to Continue Genocide Case Against Israel at ICJ Despite Gaza Ceasefire," *The Algemeiner,* October 17, 2025,
https://tinyurl.com/yckd6e5j

(11) Ibid.

(12) "Ramaphosa: Gaza ceasefire won't halt South Africa's genocide case against Israel," *Africa News*, October 15, 2025,
https://tinyurl.com/2wappkuf

(13) "International Relations and Cooperation condemns Israeli attacks on Iran," *South African Government*, June 13, 2025,
https://tinyurl.com/3sk6es3z

(14) "Iran, South Africa pledge to deepen military and anti-terrorism collaboration," *Tehran times*, August 12, 2025,
https://tinyurl.com/muj3wkec

(15) Samyar Rostami, "Iran's Role in South Africa's Foreign Policy: Opportunities and Challenges," *New Eastern Outlook (NEO),* December 17, 2025,
https://tinyurl.com/439wtea5

(16) "South African leader says Pretoria fully backs Iran›s inclusion in BRICS," *Tehran Times*, August 11, 2023,
https://tinyurl.com/37rvpdtb

(17) Carien du Plessis, et al., "BRICS welcomes new members in push to reshuffle world order," *Reuters,* August 24, 2023,
https://tinyurl.com/2s38ay6m

(18) "H.R.2633 - U.S.-South Africa Bilateral Relations Review Act of 2025," *Library of Congress*, April 3, 2024,
https://tinyurl.com/zdvfdbyj

(19) Isaac Mugabi, "South Africa denies supporting Russia›s war in Ukraine," *Deutsche Welle (DW)*, May 15, 2023,
https://tinyurl.com/yn82jwch

(20) Nomsa Maseko and Kathryn Armstrong, "Putin will not attend Brics summit - South African presidency," *BBC*, July 19, 2023, https://tinyurl.com/3n8rdp37

(21) "H.R.2633 - U.S.-South Africa Bilateral Relations Review Act of 2025," Op. cit.

(22) "Li Qiang Meets with South African Deputy President Paul Mashatile," *Embassy of People Republic of China in the Kingdom of Sweden*, November 24, 2025, https://tinyurl.com/4nv4m74b

(23) "China-South Africa trade fair opens in Johannesburg," *Xinhua,* September 24, 2025, https://tinyurl.com/m6ch5ur

(24) "China, South Africa Agree to Deepen Cultural, People-to-people Exchanges," *The State Council of the People's Republic of China*, December 5, 2025, https://tinyurl.com/mry275ev

(25) "H.R.2633 - U.S.-South Africa Bilateral Relations Review Act of 2025," Op. cit.

(26) "Joint statement on US tariffs," *Government of South Africa*, August 12, 2025, https://tinyurl.com/5exczv83

(27) Ibid.

(28) "EU pledges $5.1bln to South Africa as Trump brings them closer," *Reuters,* March 13, 2025, https://tinyurl.com/34j6j6e9

(29) Baker McKenzie, "South Africa: A Multi-Pronged Approach to Trade Strategy following the Implementation of Trump's "Letter" Tariffs & AGOA hangs in the balance," *lexology*, September 26 2025, https://tinyurl.com/4rn76v5x

(30) "Joint statement on US tariffs," Op. cit.

(31) Kanishka Singh and Steve Holland, "Trump signs order to cut funding for South Africa," *Reuters*, February 8, 2025, https://tinyurl.com/42px4erk

(32) Wendell Roelf, "US tariffs on South Africa set to hit white farmers Trump has embraced," *Reuters*, July 10, 2025, https://tinyurl.com/mpudp56z

(33) Ibid.

(34) David Thomas, "African Growth and Opportunity Act extension passes US House," *African Business,* January 13, 2026, https://tinyurl.com/38hjx9kn

(35) Baker McKenzie, Op. cit.

(36) "Joint statement on US tariffs," Op. cit.

ربع قرن لمسار «التعاون» الإفريقي الأوروبي.. قراءة في الرّهانات الماثلة

د. محمد الأمين بن عودة، أستاذ التعليم العالي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة غرداية، غرداية.

مقدمة

مثّل النصف الأول من سنة ٢٠٢٥م، اكتمال ربع قرن من مسار «التعاون» الإفريقي الأوروبي، الذي تمّ إطلاقه منذ مؤتمر القاهرة في أبريل سنة ٢٠٠٠م. وقد شهدت مسيرة العلاقات الثنائية ما بين الطرفين، وفق هذه الهيكلية، تجاذبات وتطورات متباينة، وتأثرت بمستجدات وتحولات إقليمية ودولية متلاحقة، الأمر الذي جعل دراسة هذا الموضوع في غاية الأهمية بالنسبة لمتتبعي العلاقات الإفرو-أوروبية. وعليه، تحاول هذه الورقة، طرح إشكاليات وتساؤلات بحثية متشابكة، وعلى النحو الآتي: ما أبرز ميكانيزمات الخروج من إرث علاقات التبعية التاريخي، إلى واقع جديد، يكرِّس لمفهوم التعاون والتشاركية؟ وما طبيعة التحديات التي تواجه استمرارية وفعالية مقاربات التعاون الإفريقي الأوروبي؟ وتعتمد الورقة في إجابتها على هذه التساؤلات، على إطار منهجي مركب، يبدأ بالتتبع التاريخي المؤسس لإطار التعاون الإفريقي الأوروبي، إلى جانب الاستناد للاقتراب المؤسسي، عبر تقصي دور المؤسسات المنشأة والفاعلة، ومدى مساهمتها في تعزيز التعاون بين الطرفين، وكذا اقتراب الاعتماد المتبادل، لدراسة حجم وطبيعة المصالح الإفريقية والأوروبية المشتركة، ومدى تأثيرها على الدفع قدما، باتجاه مضاعفة مجالات التعاون الثنائية. وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة من خلال المحاور الآتية:

أولا- كرونولوجيا التعاون الإفريقي الأوروبي

لا يخل الحديث عن تاريخ وواقع العلاقات الإفريقية الأوروبية، من التنقيب ونبش إرهاصات الماضي بين الطرفين؛ فبعد فترات وحقب تاريخية طويلة، امتدت إلى غاية نهاية ستينيات القرن المنصرم، رزحت فيها غالبية البلدان الإفريقية، تحت سطوة القوى الاستعمارية الأوروبية وهيمنتها، إلى أن نالت في معظمها استقلالها الوطني، وسعت بعدها، لبناء ورسم ملامح علاقات جديدة مع مستعمري الأمس، من الدول

الأوروبية. والباحث في تفاصيل بدايات التقارب الإفريقي الأوروبي، بعيد فترة الاستقلال الوطني، يجد العديد من المحطات التاريخية الأولية، التي مثلت لبنات أساسية، أقيمت بمقتضاها هيكلية مؤتمرات التعاون الثنائي الحالية.

والتحليل الدقيق للجيل الأوّل من المفاهمات والاتفاقيات الثنائية، يكشف تسيُّد طابع علاقة التبعية بين الطرفين، ومحدودية عدد الدول الإفريقية المنضوية ضمن الاتفاقيات، وكذا غلبة فلسفة المساعدات والمعونات، التي سطرتها القوى الأوروبية، بمختلف بنود الوثائق الإطارية المبرمة، والتي كانت قد أكدت عليها منذ تأسيسها، للسوق الأوروبية المشتركة، وفق اتفاق روما لسنة ١٩٥٧م، عبر تضمين مبادئ التعامل التجاري، ومنح المعونات الاقتصادية لثمانية عشر ١٨ دولة إفريقية (أغلبهم من المستعمرات الفرنسية السابقة)،[١] بطريقة تتيح وتكرّس مشهد الاعتمادية الإفريقية على الجانب الأوروبي، وتنفي أيّ وجود لبوادر تتصل بمفهومي «الشراكة» أو «التعاون». وتشير الأدبيات في هذا الشأن إلى عدة اتفاقات، أبرزها اتفاقية ياوندي بشقيها (الأولى سنة ١٩٦٤، والثانية ١٩٦٩م)،[٢] والتي بالرغم من حجم الانتقادات الموجهة إلى مضامينها الأساسية، إلا أنها مثّلت أحد مرتكزات «التعاون» اللاحقة بين الطرفين. وفي سياق الجيل الأول من الاتفاقيات الثنائية ذاته، يمكن الإشارة أيضا إلى رابطة أروشا، والتي تمّ إنشاؤها بمقتضى اتفاقية أروشا في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩م. وقد انحصر أعضاؤها ما بين السوق الأوروبية المشتركة، وثلاثة دول من شرقي إفريقيا، وهي: كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وجرى التأكيد فيها على إقامة مناطق للتجارة الحرة بين الطرفين[٣].

وفي مرحلة تأسيسية لاحقة، شهدت الإطارات الثنائية اتساعا لدائرة الوحدات السياسية الإفريقية، المنخرطة في مقاربة «التعاون الإفريقي الأوروبي»، وكذا تنويعا لقضايا الاهتمام المشترك، وقد تجلّى هذا في عام ١٩٧٥م، من خلال توقيع اتفاقية لومي، التي ركزت على التجارة، ومِنح دول إفريقيا، والكاريبي، والمحيط الهادئ، وهي الكتلة المعروفة اختصارا بـ The African Carribean And Pacific States (ACP) وصولا تفضيليا وغير متبادل، إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقديم أسعار أعلى من الأسعار العالمية لبعض السلع».[٤] وقد أُعيد التفاوض وتجديد الاتفاقية في مناسباتٍ عديدة، ركزت في مجملها على رفع معونات الاستثمار ببلدان القارة الإفريقية، «وكذا تعزيز التعاون الدولي، وملف التغير المناخي، فضلا عن ملفات تتعلق بالهجرة، والتمويل التنموي، والتعاون التجاري، وتمويل القطاع الخاص».[٥]

وبحلول الألفية الجديدة، انعقدت أولى مؤتمرات الجيل الثالث من اللقاءات الإفريقية الأوروبية، وذلك عبر قمة القاهرة في ٤ أبريل عام ٢٠٠٠م، التي حضرها حوالي ٦٧ ممثلا من ممثلي دول وحكومات الجانبين، و أُريد لها أن تكون البداية الفعلية لتكريس مفهومي: «التعاون والشراكة» بين الطرفين، «وبدا

واضحا جدا التركيز على خطاب الشراكة، من خلال تعزيز العلاقات السياسية، وتشجيع القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى الانخراط في مناقشة قضايا مكافحة الإرهاب، والهجرة، وسبل تحقيق التنمية المستدامة،[٦] إلى جانب معالجة معضلة الديون الإفريقية البالغة ما يقرب من ٣٥٠ مليار دولار أمريكي آنذاك.[٧] وقد تلت قمة القاهرة ستة لقاءات متتالية (لشبونة ٢٠٠٧، طرابلس ٢٠١٠، بروكسيل ٢٠١٤، أبيدجان ٢٠١٧، بروكسل ٢٠٢٢، لواندا ٢٠٢٥)، وتنوعت من خلالها قضايا الاهتمام، وتباينت النتائج والمخرجات المتوصَّل إليها.

ثانيا- التعاون الإفريقي الأوروبي.. تحوّلات في بيئة إقليمية ودولية متغيّرة

صحيح أنّ الأرقام والإحصائيات، المتعلقة بأداء اقتصاديات الدول الإفريقية، تبقى إلى حد ما ضعيفة جدا، و دون مستوى الإمكانيات المتوفرة؛ فبالرغم من أنّ القارة تمثّل نحو ١٧٪ من سكان العالم، لكنها لا تسهم إلا بحوالي ٢٪ من التصنيع العالمي، ولا تتجاوز مساهمتها حدود الـ ـ٤٪ من التجارة العالمية،[٨] بالإضافة إلى معاناتها من انعكاسات وسلبيات تضاعف أعباء الديون الخارجية، التي وصلت إلى حوالي ٦٨٥ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٢٣م.[٩] أمّا على المستوى القاري، فقد توقعت مفوضية الاتحاد الإفريقي/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (AUC/OECD) لعام ٢٠٢٤م، أن تحقق القارة نموا سنويا في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤م، على أن يرتفع إلى ٤٪ مع نهاية سنة ٢٠٢٥م،[١٠] وهي وتيرة بطيئة، وغير كافية بعض الشيء.

وتشير حركية التبادلات التجارية ما بين بلدان القارة الإفريقية، وكتلة الإتحاد الأوروبي، إلى تزايد مستمر، ولكن دون مستوى التوقعات المسبقة؛ فبالمجمل تعتبر أوروبا سوقا لثلث صادرات القارة الإفريقية مجتمعة، مما يجعلها الشريك الأكبر لبلدان القارة بقيمة ١٩٦,٣٢ بليون يورو سنة ٢٠٢٣م. ومن جهة أخرى، يتراوح حجم صادرات الاتحاد الأوروبي لإفريقيا في حدود ٢٠٪ بقيمة ١٧٠,١٤ بليون يورو، سنة ٢٠٢٣م، مع تسجيل أسبقية للقارة الآسيوية بنسبة ٣٥٪ ، لتصبح أكبر مورد للسلع للشركاء الأفارقة،[١١] إلا أن مسار التعاون الثنائي الأوروبي الإفريقي، يشهد بالوقت الراهن تحديات ومستجدات، تطبع البيئتين الإقليمية والدولية، جعلت من لقاء لواندا الأخير، محط أنظار متتبعي العلاقات الأفروأوروبية، ومن بين هذه التحديات والمتغيرات ما يأتي:

أ- اتساع دائرة التنافس الدولي بالقارة الإفريقية، فإلى جانب الأدوار المتنامية لروسيا الاتحادية بمنطقة غربي إفريقيا، تشهد القارة نشاطا متزايدا لقوى دولية مختلفة، ومتعددة الأهداف والإستراتيجيات (تركيا، إيران، دول الخليج العربي)،[١٢] بالإضافة إلى التوسع المتسارع للنفوذ التجاري والاقتصادي

الصيني، وهذه الأخيرة التي تقدّر صادراتها للبلدان الإفريقية بحوالي ١٧١ بليون دولار أمريكي سنة ٢٠٢٤م، مع تسجيل لتجاوز حاجز الـ ١٠٠ بليون دولار، في النصف الأول من السنة المنصرمة ٢٠٢٥م، بنسبة زيادة قدرها ٢١,٦٪.[١٣] ومن جهة أخرى، فغالبا ما تتعامل الصين مع الدول الإفريقية، انطلاقا من أُسس «دبلوماسية المساعدات»؛ فلعقود مضت، أضحت الصين من أكثر الدول المتقدمة المانحة للمساعدات الدولية، وقد اتصفت سياستها في المنح والمساعدات الاقتصادية، بغياب ما يعرف بـ «المشروطية السياسية»، مستويات منخفضة جدا للفائدة، فيما يخص القروض، مقارنة بالقروض المقدمة من الدول الغربية، وكذا تيسير وتسهيل في آجال استيفاء القروض من الدول المستفيدة، إلى جانب نقل المعرفة والتقنية في المشاريع، التي تقودها وتشرف عليها الشركات الصينية، في هذه الدول المستفيدة من المساعدات،[١٤] وغيرها من الخصائص التي ميزت التوجه الصيني في هذا الإطار.

ب- موجة الانقلابات والتحوّلات السياسية المتلاحقة بعديد الدول الإفريقية، خاصة بمنطقة غربي إفريقيا؛ إذ أفرزت تساؤلات وإشكالات بحثية إستراتيجية مهمة، فمن قبيل السطحية والمحدودية، النظر إلى هذه التحولات من زاوية ضيقة، و موجهة باتجاه واحد، فمن جهة يمكن النظر إلى هذه الجزئية، كونها استجابة لحالة مجتمعية سياسية صاعدة بالبلدان الإفريقية، مناهضة لاستمرار حالة «التبعية والهيمنة الأوروبية» على حكوماتهم الوطنية، ومن ناحية أخرى، قد تمثّل هذه التحولات نتيجة حتمية، لتسارع وتيرة التنافس الدولي على مناطق النفوذ، بأقاليم ودول القارة الإفريقية، وأحد نتائج ومخرجات تزاحم الأطراف الدولية بالقارة، وفي كلتا الحالتين، تأثرت مصالح، بل ومكانة الكتلة الأوروبية بهذه التحولات، وخاصة الدول صاحبة التواجد التقليدي، على غرار فرنسا، التي تراجعت نسبة تبادلاتها التجارية مع دولة مالي - على سبيل المثال - بحوالي ٦,٧٪ منذ سنة ٢٠٢٣م.[١٥]

ج- صعوبة ملء فراغ تراجع المعونات والمساعدات الأمريكية للقارة الإفريقية، منذ العهدة الأولى للرئيس ترمب، وقد ألحقت التخفيضات الحادة في المساعدات التنموية الأمريكية ضررا بالعديد من الدول الإفريقية،[١٦] مع إقرار ممثلي الاتحاد الأوروبي بعدم امتلاكهم القدرة على سدّ هذه الفجوة بالكامل؛ إذ بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ٩٥,٩ مليار يورو سنة ٢٠٢٣م، أي بزيادة قدرها ٢٤,٣ مليار يورو، مقارنة بعام ٢٠٢١م. وقد كان للحرب في أوكرانيا، وتكاليف استضافة اللاجئين في الدول المانحة، إضافة إلى تداعيات الأزمات العالمية الأخرى، أثر كبير على تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء نحو إفريقيا، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه لفترة ليست بالقصيرة.[١٧]

ثالثا- قمّة لواندا في نوفمبر عام ٢٠٢٥م، ورهانات التعاون الإفريقي الأوروبي

شهِد الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر عام ٢٠٢٥م، انعقاد القمة الإفريقية الأوروبية بالعاصمة الأنغولية لواندا، وقد تميزت بكونها صادفت اكتمال ربع قرن من مسار التعاون الإفريقي الأوروبي، الأمر الذي جعل طابع التقييم والمراجعة، غالبا على نقاشات واهتمامات المشاركين، والمتتبعين للشأن الإفرو-أوروبي، والتركيز على بعث روح جديدة للقاءات الثنائية، انطلاقا من الشعار الذي تبناه القائمون على القمة، الذي أكد على «تعزيز السلام والازدهار، من خلال تعاون متعدد الأطراف وفعال»،[١٨] عبر بحث قضايا مستجدة مشتركة، وأهمها السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والصحة، وتمكين الشباب، والهجرة، وكذا دفع التعاون في مجالات البنية التحتية، والطاقة المستدامة، والاقتصاد الرقمي، والصناعات الإبداعية.[١٩]

وبالرغم من أن القمة قد أقرت في إعلانها المشترك، تعزيز التعاون الإستراتيجي في قطاعات عديدة، ومن بينها الطاقة، من خلال مبادرة الطاقة الخضراء، الهادفة إلى تزويد ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص في إفريقيا، بإمكانية الوصول إلى الكهرباء النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠م، وكذا الشراكة في البنية التحتية للطاقة، ونقل المعادن، بما يتماشى مع برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا، والرؤية المشتركة ٢٠٦٣، [٢٠] إلى جانب التأكيد على تعزيز دعم السلام في القارة، بعد تسجيل حزم وإعانات، وصلت إلى ٦٠٠ مليون يورو للفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، أي ما نسبته ٧٠٪ من مجموع ما تقدمه الكتلة الأوروبية عالميا، ضمن «آلية السلام الأوروبية»،[٢١] إلا أن هذا يبقى غير كاف لمسايرة ومواكبة المستجدات والتحولات الجيوسياسية المتسارعة، التي تشهدها القارة من جهة، وكذا الاختلالات والتحدّيات العملية، الماثلة لمسار الشراكة الثنائية الإفريقية الأوروبية، من جهةٍ أخرى؛ إذ يمكن رصد أهم هذه التحديات فيما يأتي:

أ- الفجوة المسجلة في مستويات التعاون والشراكات الأوروبية، مع أقاليم القارة الإفريقية، الأمر الذي أحدث بمرور الوقت نوعا من الاختلال واللاتوازن في الفعالية، والاستفادة الاقتصادية ما بين الدول الإفريقية بعضها ببعض. فلعدة اعتبارات، كالقرب الجغرافي، وحجم الاتفاقات والمفاهمات، والشراكات الثنائية، تسجل بلدان شمالي إفريقيا أرقاما جِدُّ متقدمة، في الولوج إلى السوق الأوروبية، والاستفادة من مزايا التعاون الثنائي، مقارنة ببقية المناطق،[٢٢]ما جعل خارطة التعاملات التجارية، وصادرات الاتحاد الأوروبي لإفريقيا متباينة، وغير متزنة بشكل عام. انظر (الشكل رقم١.)

شكل رقم (١)

يبيّن حجم صادرات الاتحاد الأوروبي لأهم المناطق والأقاليم الإفريقية عام ٢٠٢٣م.

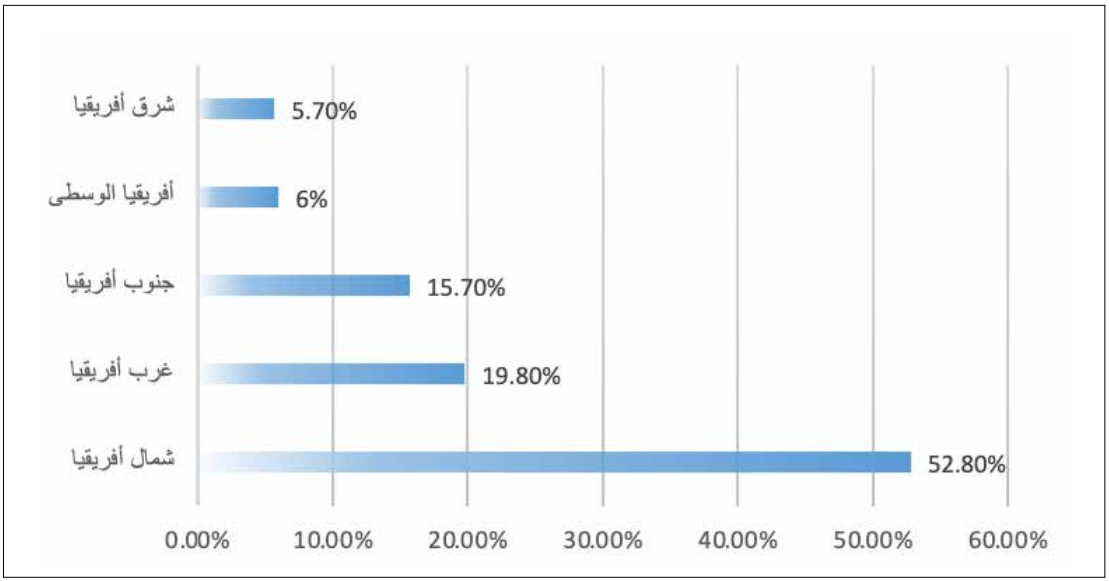

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:
Javier Flórez Mendoza and Robert Stehrer, "Africa's trade with Europe: Trends, status and potential developments," *Research Centre International Economics*, January 2025, 2.

ب- عدم تمكن المبادرات الأوروبية تجاه إفريقيا، تجاوز حاجز «الخطابات السياسية» غير الفعالة، وغياب الأثر المادي الملموس في جلّ المقاربات المطروحة للنقاش، منذ إطلاق أرضية التعاون المشترك، فعلى سبيل المثال، بالرغم من أنّ مبادرة «البوابة العالمية GGI» مثلت إستراتيجية طموحة للاتحاد الأوروبي، تهدف إلى تعزيز البنية التحتية العالمية، والتنمية المستدامة، من خلال تمويل قدره ٣٠٠ مليار يورو منها ١٥٠ مليارا مخصصة لإفريقيا، مع الاعتماد على تقديم منح بدلا من القروض، الأمر الذي يمكن أن يوفر ميزة تنافسية، من خلال تجنب تراكم الديون التي أثارت قلق العديد من الدول الإفريقية،[٢٣] إلا أن المبادرة بقيت تراوح نطاق الشعارات السياسية، في كل مناسبة تجمع بين الطرفين. في حين اكتسحت مبادرة «الطريق والحزام» الصينية، الفضاء والبرامج التنموية الإفريقية، بشكل متنام وفعّال.

ج- تنامي تيار اليمني الشعبوي والمتطرف بالبلدان الأوروبية، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله في العقد الأخير، على سياسات العديد من دول الإتحاد الأوروبي، في التعامل مع الطرف الإفريقي بشكل عام؛ فالكثير

من قادة الأحزاب والحساسيات اليمينية الأوروبية، يعملون على تبني أجندة ضاغطة على حكوماتهم الوطنية، بهدف ربط الإعانات والمفاهمات الأورو-إفريقية بملف ضبط الهجرة، والحدّ من «المخاطر» المحتملة على ديموغرافية المجتمعات الأوروبية،[٢٤] وفي المقابل، نسجل أيضا تصاعدا لتيارات قومية ببلدان إفريقية، مناهضة لحالة التبعية التاريخية للكتلة الأوروبية، وخاصة التقليدية منها، والمناداة بسياسات أكثر استقلالية وندّية، وكلها عوامل أثرت وتؤثر بشكل سلبي، على مسار التعاون الثنائي بين الطرفين.

خاتمة

ختاما، وفي الوقت الذي تتسارع فيه الأحداث والمستجدات بربوع القارة الإفريقية، سواء الأمر المتعلق بالتحولات على مستوى أنظمة الحكم، وطبيعة القيادات السياسية الجديدة الصاعدة، أو على مستوى التوجهات المجتمعية المتنامية، والتغير الجلي، في نظرة الشعوب الإفريقية للآخر الأوروبي، فكلّها عوامل تجعل من الطرف الأوروبي، بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى، إلى الانخراط أكثر، في بلورة علاقات أكثر تشاركية وندية وتعاونية، مع الوحدات السياسية الإفريقية، ناهيك عن تعاظم وتيرة التنافس، مع فواعل دوليين جدد بالقارة، وهذه الأخيرة، تمثل مجالا خصبا وجاذبا للاستثمار الاقتصادي، وكذا بسط النفوذ الأمني والعسكري.

الهوامش والإحالات

(١) ظريف شاكر، «التنسيق الإقليمي وتأثيره على بنية الأمن والاستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الإفريقية»، (رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٥م)، ٢٧٤.

(٢) مشرط يحيى، «الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٨م، ٦٦.

(٣) خلود محمد خميس، «سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القارة الإفريقية: دراسة في التوجهات البريطانية-الفرنسية»، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٢٦م)، ٢٦١.

(٤) حكيم ألداي نجم الدين، «الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟»، مركز الجزيرة للدراسات، (١٦، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://tinyurl.com/bd2c6tbz

(٥) عبد الله مصطفى، «اجتماعات الاتحاد الأوروبي ودول الكاريبي وإفريقيا والمحيط الهندي تقترب من صياغة اتفاق جديد»، صحيفة الشرق الأوسط، (٢٥، مايو، ٢٠١٩م)،
https://tinyurl.com/nv28jfe8

(٦) «تعرّف على القمم الأوروبية الإفريقية»، الجزيرة نت، (٢٩، نوفمبر، ٢٠١٧م)،
https://tinyurl.com/2sc6akpj

(٧) «القمة الإفريقية الأوروبية تختم أعمالها في القاهرة في اليوم الثاني والأخير لها»، وكالة الأنباء الكويتية، (٤، إبريل، ٢٠٠٠م)،
https://tinyurl.com/ycxvd9s5

(8) Javier Flórez Mendoza and Robert Stehrer, "Africa's trade with Europe: Trends, status and potential developments," *Research Centre International Economics*, January 2025, 1.

(9) Eric Pichon, "Africa-EU partnership: Economy and connectivity," *European Parliamentary Research Service*, November 2025, 2.

(10) Javier Flórez Mendoza and Robert Stehrer, Op. cit., 1.

(11) "African Trade Report 2024 Climate Implications of the AfCFTA Implementation," *Afreximbank*, 2024, https://tinyurl.com/mrxurt9r

(12) Eric Pichon, Op. cit., 4.

(13) Andaman Partners. "China-Africa Trade Overview – H1 2025: Examining the rapid increase in China's exports to Africa," *Andaman Partners* , August 21, 2025, 7.

(١٤) محمد الأمين بن عودة، «الصين واستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا COVID-١٩»، مجلة: الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (الجزائر: جامعة موسى أكنوك، ٢٠٢٠م)، العدد ٤، ٤١١.

(١٥) رحالي محمد، «تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي: الاستراتيجيات والتداعيات»، مجلة: الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، أكتوبر ٢٠٢٥م)، العدد ٢٢، ١١٣.

(16) Angelle B. Kwemo, "Making Africa great again: reducing aid dependency," *Brookings*, April 20, 2017, https://2u.pw/Cr6Xy

(17) Eric Pichon, Op. cit., 4.

(١٨) «انطلاق أشغال القمة السابعة للتعاون والشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي»، وكالة الأنباء الجزائرية، (٢٤، نوفمبر، ٢٠٢٥م)، https://2u.pw/eeZ4g

(١٩) شيماء ماهر، «القمة الإفريقية الأوروبية السابعة: مسار جديد للسلام والازدهار عبر شراكة فعّالة»، مركز شاف، (٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٥م)، https://2u.pw/1wvta

(٢٠) «العلاقات الإفريقية الأوروبية في ضوء قمة لواندا: تحديات التحول من نموذج المانح إلى نموذج الشريك»، مركز الإمارات للسياسات، (١٤، يناير، ٢٠٢٦م)،
https://2u.pw/SgDme

(٢١) زكية أيت السعيد، «فون دير لاين عن القمة الإفريقية الأوروبية: سنرتقي بالشراكة المتميزة»، الغد الجزائري، (٢٤، نوفمبر، ٢٠٢٥م)، https://2u.pw/ad4mc

(22) Javier Flórez Mendoza and Robert Stehrer, Op. cit., 2.

(٢٣) حمدي عبد الرحمن، «شكوك الفعالية: تقييم استراتيجية إعادة التموضع الأوروبي في إفريقيا»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٦، مايو، ٢٠٢٥م)، https://2u.pw/emJDb

(٢٤) مختار الدبابي، «اليمين المتطرف في أوروبا يضاعف أزمات دول شمال إفريقيا»، صحيفة العرب، (١٢، يونيو، ٢٠٢٤م)، https://2u.pw/km5Lp

المرأة في بوركينا فاسو: المكانة الاجتماعية وأدوارها في مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

زينب يانكيني، أستاذة بالمركز الجامعي للتخصصات المتعددة، واغادوغو.

مقدمة

تعد قضية المرأة من القضايا المحورية، التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الأكاديمية المعاصرة، نظرا لما تؤديه من أدوار أساسية، في مسارات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، داخل المجتمعات. ولم تعد المرأة مجرد عنصر مكمل في البناء الاجتماعي، بل أصبحت فاعلا رئيسا في عمليات التنمية المستدامة، وصنع التحولات الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دراسة واقع المرأة في بوركينا فاسو، بوصفها نموذجا يعكس تداخل الأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، في تشكيل مكانة المرأة وأدوارها، داخل المجتمع الإفريقي.

وتحظى المرأة البوركينابية بمكانة معتبرة - نسبيا - داخل البنية الاجتماعية للمجتمع؛ حيث تشارك بصورة فعالة في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية؛ فهي تؤدي دورا محوريا في الحفاظ على تماسك الأسرة، وتسهم في دعم الاقتصاد المحلي، وخاصة في مجالات الزراعة، والتجارة الصغيرة، والأنشطة غير الرسمية. كما تمثل عنصرا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية، بما تضطلع به من مسؤوليات تربوية وأسرية، تسهم في استقرار المجتمع واستمراريته. ومع ذلك، فإن هذه الأدوار المتعددة، كثيرا ما تضع المرأة أمام تحديات مركبة، تتمثل في الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، التي تتحملها في حياتها اليومية، إضافة إلى القيود المرتبطة بالبنى التقليدية والثقافية، التي قد تحد من اتساع فرص مشاركتها في بعض المجالات العامة.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، بما في ذلك المجال السياسي؛ فقد سعت المرأة البوركينابية إلى توسيع نطاق حضورها في الفضاء العام، والمشاركة في عمليات صنع القرار، سواء من خلال الانخراط في المؤسسات الرسمية، أو عبر منظمات المجتمع المدني. غير أن هذه المشاركة، ما تزال تواجه

جملة من المعوقات المؤسسية والاجتماعية، التي تتطلب مزيدا من السياسات الداعمة، والبرامج التنموية الهادفة إلى تعزيز قدرات المرأة، وتمكينها من أداء أدوارها المختلفة بفاعلية أكبر.

وتقع بوركينا فاسو — التي عُرفت سابقا باسم فولتا العليا — في منطقة غربي إفريقيا، وتحدها كلٌّ من مالي، والنيجر، وبنين، وتوغو، وغانا، وساحل العاج. ويتميز المجتمع البوركينابي ببنية اجتماعية وثقافية، تتداخل فيها المعتقدات الدينية، مع أنماط العلاقات الاجتماعية؛ حيث تلعب القيم والتقاليد دورا مؤثرا في تنظيم الحياة المجتمعية، وتحديد الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة. كما تتسم البنية الأسرية في هذا المجتمع بطابع الأسرة الممتدة، التي تقوم على التضامن والترابط بين أفرادها، الأمر الذي يسهم في تشكيل الإطار الاجتماعي، الذي تتحرك داخله المرأة البوركينابية، وتؤدي من خلاله أدوارها المتعددة. [١]

وانطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مكانة المرأة البوركينابية، واستكشاف أدوارها في مجالات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. مع الوقوف على أبرز التحديات التي تواجهها في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي يشهدها المجتمع في بوركينا فاسو، وذلك بهدف الإسهام في فهم أعمق لدور المرأة في مسارات التنمية داخل المجتمعات الإفريقية المعاصرة، وهو ما سنتناوله من خلال المحاور الآتية:

أولا- المقصود بتنمية المجتمع

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، نظرا لارتباطه الوثيق بعملية تقدم المجتمعات، وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وقد تعددت تعريفات التنمية وتباينت، تبعا لاختلاف الاتجاهات الفكرية والمنهجية. وفي هذا السياق، يعرّف عاطف غيث التنمية بأنها: «التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، التي تتم في إطار أيديولوجية معينة، بهدف إحداث التغيير المنشود، والانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أفضل يسعى إلى تحقيقها ».[٢]

وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن النظر إلى التنمية، بوصفها عملية شاملة ومتكاملة، تستهدف الارتقاء بحياة الإنسان في مختلف الجوانب: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والبيئية؛ فهي لا تقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشمل مشروعا حضاريا متكاملا، يهدف إلى بناء الإنسان، وتنمية قدراته، وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، بما يضمن استدامة التنمية، وتحقيق الرفاه للأجيال الحاضرة والمستقبلية.[٣]

ويظل نجاح عملية التنمية، مرهونا بتوافر مجموعة من المرتكزات الأساسية، ومن أبرزها: وجود رؤية تنموية واضحة المعالم، وسياسات عامة فعّالة، ومؤسسات قادرة على إدارة الموارد بكفاءة، إلى جانب تعزيز المشاركة المجتمعية الواعية، والاستثمار في العنصر البشري، بوصفه الثروة الحقيقية لأي مجتمع؛ فالتنمية في جوهرها، عملية إنسانية، قبل أن تكون عملية اقتصادية؛ إذ تعتمد بالدرجة الأولى على تنمية قدرات الإنسان، وإطلاق طاقاته الإنتاجية والإبداعية.

ومن هذا المنطلق، أصبحت التنمية تمثل محورا رئيسا في مساعي الدول، نحو تحقيق التقدم والارتقاء الحضاري؛ حيث تسعى مختلف المجتمعات إلى تحسين نوعية الحياة لأفرادها، وتعزيز مستويات الرفاهية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. ومع تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، شهد مفهوم التنمية تحولا ملحوظا؛ إذ لم يعد يقتصر على النمو الاقتصادي، كما كان شائعا في المراحل الأولى من الدراسات التنموية، بل أصبح مفهوما متعدد الأبعاد، يشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، إضافة إلى البعد المؤسسي والإداري.

وبذلك تعد التنمية عملية شاملة، تتعامل مع المجتمع باعتباره منظومة متكاملة، تتفاعل فيها مختلف البنى والمؤسسات؛ فهي تشمل جميع مجالات النشاط الإنساني، وتمتد آثارها إلى الأطر الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، على حد سواء، الأمر الذي يجعلها إستراتيجية مركزية للتغيير الاجتماعي، والتحول الحضاري. ومن ثم لا يمكن اختزال التنمية في جانب واحد من جوانب الحياة المجتمعية، بل هي عملية متداخلة، تتطلب تنسيقا بين مختلف القطاعات، والفاعلين في المجتمع.

كما أن التنمية ليست عملية آنية أو قصيرة الأمد، بل هي مسار طويل ومستمر، يحتاج إلى فترات زمنية ممتدة لتحقيق أهدافه، خاصة عندما تتسم برؤية شمولية، تسعى إلى مواكبة التحولات المتسارعة، التي يشهدها العالم المعاصر؛ فتنمية الإنسان، بوصفه الفاعل الرئيس في عملية التنمية، تعد عملية معقدة، تتطلب وقتا وجهدا لتغيير أنماط التفكير والسلوك، وترسيخ القيم الداعمة للعمل والإنتاج، والمشاركة المجتمعية. ومن ثم، فإن إقناع أفراد المجتمع، بضرورة الانخراط في جهود التنمية، والمشاركة الفاعلة فيها – رجالا ونساء – يمثل شرطا أساسيا لتحقيق التقدم المنشود، وضمان استدامة عملية التنمية داخل المجتمع.[٤]

ثانيا- مكانة المرأة عند الإحيائيين ودورها في التنمية الاجتماعيّة والاقتصادية

أ- المرأة والتنمية الاجتماعية

تحظى المرأة في بوركينا فاسو، بمكانة اجتماعية معتبرة، في العديد من الأوساط التقليدية، خاصة في المجتمعات التي تقوم على المعتقدات الإحيائية؛ إذ تنظر هذه المعتقدات إلى المرأة بوصفها رمزا

للخصوبة، واستمرار الحياة، في ضوء التصورات الدينية، التي تربط بين «أنوثة» الأرض، والقدرة على العطاء والإنجاب. وقد انعكس هذا التصور في بنية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، حيث تتسم العلاقة بين الرجل والمرأة بدرجة من التكامل الوظيفي، في أداء الأدوار الاجتماعية.[٥]

ومن المظاهر الدالة على ذلك، ما يلاحظ في بعض اللغات المحلية البوركينابية، من ضعف التمييز اللغوي بين المذكر والمؤنث، وهو ما يعكس في جانب منه تصورا ثقافيا، يقوم على نوع من التوازن في المسؤوليات بين الجنسين. ويختلف هذا الوضع عن اللغات الوافدة إلى البلاد، ولا سيما اللغات الأوروبية، مثل اللغة الفرنسية، التي تميز بين الضمائر (il / elle) وأداتي التعريف (le / la)، أو اللغة الإنجليزية، التي تستخدم الضميرين (he / she)، فضلا عن اللغة العربية، التي تتضمن تمييزا واضحا بين صيغ المذكر والمؤنث.

وتعد الأمثال الشعبية إحدى أهم الوسائط الثقافية، التي تعكس رؤية المجتمع البوركينابي للمرأة؛ إذ غالبا ما تتضمن تقديرا لدورها ومكانتها، وتصورها بوصفها شريكا أساسيا للرجل في بناء المجتمع. وفي هذا السياق يتوزع العمل الاجتماعي بين الرجال والنساء، وفق منظومة من الأدوار الاجتماعية، التي يحددها السياق الثقافي والقيمي للمجتمع؛ فالأدوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة، لا تنفصل عن مجموعة من التوقعات الاجتماعية، المرتبطة بالبيئة الثقافية والاجتماعية، التي يعيش فيها الأفراد، وهو ما يفسر تنوع الأدوار الاجتماعية وتكاملها، داخل البناء المجتمعي. [٦]

ب- المرأة والتنمية الاقتصادية

تعد المرأة العمود الفقري للاقتصاد، في الأوساط الاحيائيّة في بوركينا فاسو؛ ذلك أنّ هناك مشاركة قوية للنساء، بما يقارب ٩٣,٤٨٪ في الأنشطة الاقتصادية؛ فالمرأة في وسط الإحيائيين، مسؤولة عن تسويق المنتجات الزراعية، وجمع الثمار البرية كجوز الكارتي، والتّمر الهندي، وغيرهما من الثّمار، وتحويل بعض الحبوب إلى مشروبات تقليدية؛ فهي تدخر بعضها لتستهلك، والجزء الآخر مخصّص للبيع في الأسواق المحليّة، كما تمثل الثروة الحيوانية محور نشاط المرأة في المجتمعات الاحيائيّة، حيث إنّ ٦٠٪ من النّساء، يمتلكن حظيرة الدواجن، و٥٥٪ يمتلكن حظيرة الأبقار والأغنام والماعز، كما تحتل الحرف اليدوية مكانة مهمة عند المرأة خلال موسم الجفاف.

ومن المحتمل أن يؤدي الدخل الناجم عن هذا النشاط، فضلا عن تسمين الأبقار وتحليبها للبيع، وتخريج زبدة اللبن، وزبدة الشيا، والغزل من القطن، والنسيج، والتطريز، والصباغة، التي اشتهرت بها المنطقة، ووجدت رواجا في الأسواق المجاورة في غربي إفريقيا.

ولئن كانت المرأة عمدة الاقتصاد في الوسط الاحيائي، إلاّ أنها لم تستفد من الإشراف الزراعي. وأخيرا،

فإن عدم إمكانية وصول المرأة إلى الاطمئنان في الاقتصاد، وعدم الاطلاع على المعرفة التقنية الاقتصادية المكيفة، هي من الحواجز التي منعت المرأة في هذا الوسط من التحديث الزراعي، والمنتجات الأخرى، وبالتالي يحتفظان بها في نظام إنتاجي وتسويقي، يستندان إلى الأساليب التقليدية، مع مراعاة ضئيلة للربح. ولقد أصبح من الشائع عبارة: أنّ الفقر له وجه «أنثى» في الأوساط الإحيائية. وعلى الرغم من تهميش المرأة تقليديا في مجال الإنتاج، فإن دورها يبقى محوريا في اقتصاد المجتمع، لأنها توفر الكفاف الفعلي للأسرة رغم أميتها؛ ولكونها المحرك لإنتاج الغذاء والتجارة، كما أنها تحاول أن تخرج نفسها من حالة التبعية، إلى الاستقلالية.[٧]

ثالثا- مكانة المرأة المسلمة في بوركينا فاسو، ودورها في التنمية الاقتصادية

أ- التنمية الاجتماعية

مع دخول الإسلام إلى بوركينا فاسو، وجدت المرأة المسلمة مساحة واسعة للمشاركة في الحياة الروحية والاجتماعية، وأسهمت بفاعلية في تعزيز القيم الإسلامية بين الأجيال؛ فقد أصبحت المرأة المسلمة دعامة أساسية في بناء الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال أداء دورها التربوي كأم ومعلمة، وغرس قيم العبادة والأخلاق في الأطفال. ولم يقتصر التعليم على الرجال فحسب، بل حصلت العديد من النساء على إجازات في حفظ القرآن الكريم، وأصبحن حافظات ومرشدات، ومربيات، يشار إليهن في الكتاتيب التقليدية.. [٨]

وقد حافظت المرأة المسلمة على مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، كما أوصى الإسلام بالمعاملة الحسنة لها، والحفاظ على حقوقها. وقد لعبت النساء المسلمات دورا محوريا في الدعوة الإسلامية، منذ دخول الإسلام إلى بوركينا فاسو، سواء بالمشاركة في إنشاء الكتاتيب في الأحياء المسلمة، أو في الرحلات الدعوية، إلى جانب الرجل، ما ساهم في نشر العلوم الشرعية، وتعليم القرآن الكريم، داخل الأسرة والمجتمع المسلم. [٩]

وبالتالي، فإن المرأة المسلمة في بوركينا فاسو، ليست مجرد عنصر اجتماعي، بل هي ركيزة أساسية في استقرار المجتمع، وحاملة للقيم الإسلامية، ومشارك فعال في التنمية الاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والثقافية.

ب- التنمية الاقتصادية

لم تنحصر إسهامات المرأة المسلمة في المجال التعليمي والأسري، بل امتدت إلى العمل الاقتصادي المنتج، ولا سيما في الحِرف والمشاريع التجارية الصغيرة، والزراعة، وتسويق المنتجات المحلية. وقد مثلت المرأة في المجتمعات الريفية نموذجا للصبر والجد والاجتهاد، أسهم في تحسين الوضع المعيشي للأسرة، وتعزيز

الاستقلال الاقتصادي للمرأة، دون الإخلال بضوابط الشريعة، وقيم المجتمع؛ إذ تعتبر المرأة أساس اقتصاد المجتمع، لكونها ربّة البيت؛ فالإسلام يهتمّ بدور المرأة الاقتصادي داخل البيت وخارجه، ولا يمانع عمل المرأة خارج البيت، ولكن يطلب منها أن تلتزم بالآداب الشرعية، التي تصون لها كرامتها وشرفهـا. على أن هذه الآداب، ينبغي أن يحافظ عليها كل من الرجل والمرأة على حد سواء.[١٠]

وتعد التنمية الاقتصادية للمرأة المسلمة في بوركينا فاسو، من أهم الضروريات، وذلك بسبب صعوبة الحياة، ولحاجتها إلى المال الوفير؛ لأنّ المرأة المسلمة ترغب في أن تصبح لها كيان خاص بها. وهناك العديد من النساء المسلمات في بوركينا فاسو، يستطعن أن يوفقن بين عملهن وتربية أولادهن، لأنها تعمل على تأمين مستواها المادي، وخاصة إن كانت متزوجة ولديها أطفال، فإنها تؤمن مستقبل أطفالها، وتشعر بقيمتها من خلال عملها، وتمتلك العديد من المهارات والخبرات، التي تساعدها في إنجاز العمل بشكل ممتاز، وبانتظام في حياتها، وهو بمثابة الدافعة التي تعطي لها شأن كبير في الحياة الاجتماعية. والجدير بالذكر، هو أن مشاركة المرأة المسلمة في التنمية الاقتصادية في بوركينا فاسو؛ شملت جميع النواحي، ومنها: الزراعة، وتربية الماشية، والتجارة، والإدارة، والمقاولة، وغيرها.

فمن ناحية الزراعة وتربية الماشية، فالمرأة المسلمة تبذل قصارى جهدها لتزاحم شريكها، رغم العراقيل التي تعيق مسيرها في هذا المجال؛ ذلك أن القوانين لم تسمح لها بأن تمتلك أراضي زراعية خاصة لها، وإن كانت هناك استثناءات، إلاّ أنها ليست كافية، لذا يتعاونَّ فيما بينهن، وبالتالي ينشئن جمعيات، وبواسطتها تحاول المرأة أن تحصل على قطعات أراض جماعية للزراعة وتربية المواشي، كما أنها تقوم بتحويل المنتجات إلى مواد غذائية مختلفة، لتزاحم الأسواق العالمية.[١١]

وأما عن جانب التجارة، فإن المرأة المسلمة تقضي وقتها في مزاولة الأسواق؛ ذلك أنها تصحو باكرا يوميا، وأحيانا تقوم في منتصف الليل، وتسافر إلى القرى الصغيرة بالدراجة النارية، أو على متن السيارة، وغالبا ما تكون على الدراجة، لشراء الخضر والفواكه وغيرها من السلع، لتبيعها بالجملة، ومنهن من تسافر على متن الطائرة إلى بلدان أخرى، لتستورد السلع، ومنهنّ من تصدر، وعلى سبيل المثال، نجد السيدة «مأمونة فيلغدا» Mamounata Velgda عضوا في غرفة التجارة، وعندها قدرة وخبرة واسعة في تصدير جميع أنواع الحبوب المحليّة إلى أوربا وآسيا، وكذلك إلى البلدان العربية، و عدد عمّالها يقرب من ١٠٠ عامل رجالا ونساء.[١٢]

وكذلك السيدة «أليزتا ويدراوغو» Alizeta Ouédraogo رئيسة غرفة التجارة سابقا، وصاحبة شركة تان أليز Tan-Aliz التي تقوم بدباغة جلود الحيوانات، وتحويلها إلى حقائب، لتصدرها إلى بلدان أخرى، وتنتدب في شركتها أكثر من مائة من أرباب البيوت رجالا ونساء. أمّا جانب الإدارة؛ فالمرأة تعمل في جميع المجالات في

الحكومة؛ فتارة تكون سكرتيرة، وتارة أخرى مديرة عامة، أو مديرة قسم ما، أو أمينة عامة، لكنها تجد مجالا للتوفيق بين العمل والأسرة. (١٣)

وبناء على هذا، فيمكن القول: إن المرأة عند مسلمي بوركينا بصفة عامة، نالت مكانة عالية مثل الرجل، كما كانت تتمتع بحقوقها لدى مسلمي بوركينا، ولم تكن مهمشة، وبهذا استطاعت المرأة المسلمة أن تنهض بالمجتمع الإسلامي خلقيا وروحيا واجتماعيا، إلى أعلى مراتب الحياة، لأن دعوتها مرتبطة بالفعل الحضاري، وبهذا أبرزت المرأة مكانتها بكل وضوح وجلاء، في جميع المجالات، سواء في جانبها المادي، أو النفسي، أو الوظيفي، وفي الحيــاة الاجتماعيــة؛ فهي الجزء الأكبر من المجتمع.

رابعا- مكانة المرأة المسيحية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إن المرأة المسيحية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بوركينا فاسو، لا تقل أهمية عما أشرنا إليه آنفا؛ فهي في هذا مجال، ليست إلا مواصلة لما كانت عليه المرأة المسيحية عبر التاريخ، لأنها تعتبر العمود الفقري للاقتصاد؛ لذا تمّ الاعتراف بمساهمتها في الاقتصاد البوركينابي على جميع المستويات؛ فهناك العديد من النساء في القطاع الرسمي وغير الرسمي، في المدن والقرى، يمارسن الأعمال التجارية كبيع الخضروات في الأسوق وغيرها، إلا أن الإيرادات الناتجة عن هذه الأنشطة، بعيدة كل البعد عن تلبية حاجاتهن الأساسية أحيانا. وفي مجال بيع الخضروات، نجد السيدة «إيلين» (Elaine) رئيسة بائعات الخضروات في سوق لارلي (Larlé)، والتي برعت في بيع الخضروات، ولها حقول للخضروات، وشاحنات تصدر سلعها إلى البلدان المجاورة، وهناك كذلك عدد معين من النساء موظفات في الإدارات العامة، مثل: مكتب البريد، أو البنوك، والمنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان، وعموما، فإن التمييز الذي واجهته المرأة في المجتمع البوركينابي، ينطبق على عالم العمل.(١٤)

ونظرا لهذه الظروف، فقد قامت الهيئات بإنشاء برامج لتدريب النساء على المهارات، وتقديم المساعدة المالية والادارية لهن، ولمن يرغبن في إقامة أعمال صغيرة أو توسيعها، بغية مساعدتهن على زيادة الدخل اليومي. وفى جميع برامج التنمية التي تقوم بها الهيئات، تهتم بتمثيلها واشتراكها في التنمية الاقتصاديّة، وحمل المسؤولية، والاشتراك في إصدار القرار، ورسم سياسة التنمية الاقتصاديّة، لتكون جنبا إلى جنب مع الرجل، لتحقيق أهداف المجتمع البوركينابي المتكامل.

فكانت نتيجة هذا الدعم، ظهور نساء مقاولات، لهن شركات خاصة، وينتدبْن عمالا لهن. ويشير الخبراء في الاقتصاد البوركينابي، إلى أن زيادة مشاركة المرأة وانخراطها في سوق العمل، كانت هي القوة الرئيسة للنمو الاقتصادي، خلال هذه السنوات الأخيرة، ويؤكدون أن مساهمة المرأة في نمو الاقتصاد المحلي الإجمالي،

يزيد على ما تحققه الابتكارات التكنولوجية الجديدة، إضافة إلى قيمة عملها في المنزل ورعاية الأطفال، وهذا الارتفاع الكبير في مشاركة المرأة في الاقتصاد البوركينابي، عائد إلى ارتفاع نسبة البنات في التعليم. [١٥]
وهذا دليل على أن المرأة، حققت قفزة كبيرة في انتزاع حقوقها في سوق العمل، وشهدت مشاركتها في التنمية الاقتصادية نهضة كبيرة، في هذه السنوات الأخيرة، وهذا يدل على أن قضية المساواة بين الرجل والمرأة في عالم المال والأعمال، خرجت من إطار اجتماعي، لتصبح قضية اقتصادية، وتعد من بين التحديات البوركينابيّة، لدفع النمو الاقتصادي، وخصوصا على صعيد زيادة معدلات الناتج المحلي للدولة. وعلى هذا تلتزم الحكومة والهيئات التزاما ثابتا، بالعمل عل توعية المؤسسات المحلية، سواء كانت حكومية أو أهلية، وأن ترى النساء والرجال شركاء متساويين تماما في عملية التنمية؛ فهن يسهمن على قدم المساواة، بالتعاون والمشاركة الكاملة في عملية الاقتصاد.

خامسا- مكانة المرأة ودورها السياسي من فترة ما قبل الاستقلال إلى اليوم

أ- فترة ما قبل الاستقلال

ذهب المؤرخ البوركينابي: جوزيف كي زربو (Joseph Ki zérbo)، إلى أن المرأة في فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا)، كانت لها مكانة مرموقة في السياسة، أثناء الحكم الملكي، في فترة ما قبل الاستعمار، حيث وجدت بطلات بارعات في الفروسية التقليدية، ولعبن دورا مهما في الأسرة الحاكمة آن ذاك، وهناك أمثلة ملموسة على ذلك، ومنها دور الأميرة: داغومبا (Dagomba) «ييننغا (yenenga)»، التي لم يكن لوالدها الملك أن يزوجها، وإلا سقطت المملكة، والتي كانت قائدة الجيش والفروسية، ومستشارة والدها أثناء الحكم، وكانت كذلك سفيرة الأسرة الحاكمة وحارسها؛ إذ إنها كانت تجمع عدة مناصب في الوقت نفسه، وذلك لحدة ذكائها في أخذ القرارات المتعلقة بالحكم، ولمهارتها في وضع تخطيط الحرب القبلية آنذاك، وقد أدى بها هذا الدور المنوط بها، إلى أن تجاوزت حدود مملكتها، وذات يوم – وكما يروى – تمردت على والدها لعدم زواجها، فخرجت بفرسها، واتجهت إلى غابة المنطقة المجاورة، والتقت بصياد ماهر أعزب من عائلة بيسا (Bissa) من أسرة المندنغ (Manding) يسمى: نياري (Niyary) فتناسلا، فكانت نتيجة لولادة الجنس الموسي في هذا البلد. فبسبب المرأة امتد النسل واتسع.

وكانت هناك أميرة أخرى في منطقة سييا (Siya) بوبو جولاسو حاليا، تسمى «جيمبي واتارا» (Djembé Ouattara) المولودة في ١٨٣٦م، التي كان لها صدى وتأثير قوي في مملكتها، إذ إنها لعبت دورا كبيرا في اتساع رقعة المملكة، كما كانت بارعة في الفروسية التّقليدية، وفي أخذ القرارات المتمثلة في تعيين الوزراء، وتنظيم الشؤون السياسية، وكانت تشتري العبيد وتحررهم، ليكونوا جيوشا لمحاربة المستعمر، كما

وقفت صامدة، وتصدت أمام الزحف الاستعماري، وقد بقي تأثير هذه السمات في شخصية المرأة في هذه المنطقة إلى اليوم. [١٦]

وهناك عنصر آخر يتولى المرأة، ويسمى «موامبا» Mwamba وهذه الأخيرة، نجدها في الأسرة الحاكمة عند الموسي، ويتمثل دورها في تدبير شئون الحكم والوزراء علنا، وفض النزاعات بين الملك وأعوانه، بالإضافة إلى الدور الاجتماعيّ الذي تقوم به، كالحفاظ على الأمن والسلام في المجتمع، وخاصة في الأسرة الحاكمة.

وعند موت الملك أو غيابه، فإن طقوس النيابة تقع على عاتق المرأة، قبل تعيين الملك، أي البنت الأولى؛ فمن العادة التقليدية في الأسرة الحاكمة إذا توفي الملك، فإن البنت الكبرى أو العمة، هي التي تنوب الملك في العرش، وكل ما يتعلق بالحكم، إلى حين تعيين الملك، وفي يوم اعتلاء الملك الجديد على العرش، تغادر الملكة من باب آخر، وتنصرف مع جميع حاشيتها وممتلكاتها إلى بيت زوجها، وقد تكون في نفس القبيلة أو قبيلة أخرى.

وتفسيرهم لهذه الظاهرة، هو أن المرأة في ظل العادات التقليدية، لا تقبل الخيانة والظلم، لأنها منبع العطف والحنان، وحديقة المحبة والخصوبة، في حين إذا ناب الرجل العرش، في يوم دخول الملك الجديد، سيرفض الذهاب، وسيشن حربا شعواء على الأسرة الحاكمة والمجتمع، فتفاديا لمثل هذه المشاكل، يحبذ أن تكون النيابة دائما وأبدا للمرأة، لأنها ترضى بالقليل.

وعلى هذا؛ فقد توضّح لنا جليا، أن المرأة في تاريخ بوركينا فاسو، أعطت صورتها الحقيقية في الحياة السياسية، وكان لها حضور قوي فيها، ورؤية صافية في تدبير الأمور، وبها مهدت الأرضية للمشاركة الفاعلة للمرأة في السياسة، التي يمكن الاعتماد عليها في بوركينا فاسو. [١٧] والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، هو: إذا كانت هذه هي المشاركة السياسية للمرأة، في تاريخ بوركينا فاسو، فما نوع فعاليتها ومشاركتها في الحياة السياسية اليوم؟

ب- فترة الاستقلال إلى اليوم

كانت فترة استقلال فولتا العليا (بوركينا فاسو)، هي الفترة التي تم فيها توعية النساء، حول عدم المساواة، والعنف ضد المرأة في عام ١٩٥٨م؛ ففي بداية هذه الفترة، تمّ إنشاء هياكل المنظمة الوطنية الأولى للمرأة في واغادوغو، وبعد سنوات، ولدت اثنتان من الجمعيات الأخرى، ورابطة المرأة الفولتاييك (AFV).

وفي عام ١٩٥٨م، ومع اعتماد القانون الإطاري، الذي أقرّ حق الاقتراع العام في المستعمرات الفرنسية، مُنحت الفرصة لنساء بوركينا فاسو للانخراط في السياسة، وقد رحب بوركينا فاسو لأول امرأة كوزيرة، في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٥٨م، السيدة «سلستين ما كوكو كوليبالي» وزيرة الشؤون الاجتماعية والإسكان، ثم ستصبح المرأة مرة أخرى عضوة في فريق الحكومة في البلاد، من عام ١٩٧٦ – ١٩٧٨م كوزيرة للشؤون الاجتماعية،

وهي السيدة «إليزابيث فاتومتا تراوري»، وقتها قدمت عودة النساء إلى الواجهة، بفضل العمل التحرري للأمم المتحدة، التي أعلنت عنه في الفترة: ١٩٧٥- ١٩٨٥م، وقد كان لهذا الفعل أثر كبير في العالم، وأجبرت العديد من الحكومات، بما فيها فولتا العليا، على المشاركة في السلطة التّنفيذية. [١٨]

ويقول «دينيس باديني فولان: «إن تمثيل المرأة للسياسة في بوركينافاسو من ١٩٥٨ إلى ١٩٩١م، جعلها تعاني من العديد من العقبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تعوق المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية للبلاد. والتحديات التي تعيق مسيرة المرأة، تشمل: الأمية، والفقر، وضيق الوقت، الذي ينطوي عليه إرهاق العمل المنزلي، وانعدام ثقة المرأة في ذاتها، وخنق الأزواج حرية الفكر، ورأي المرأة، فضلا عن الخوف من التشهير أو تشويه سمعتها. حتى إن وصول المرأة إلى السلطة التنفيذية، لا يعتمد بالضرورة على الالتزام الحزبي، ولكن حسب التقدير المطلق، لأولئك الذين يملكون سلطة التّعيين. وسبب هذا التهميش يعود إلى قلة نسبة الفتيات اللاتي يتابعن التعليم الثانوي أو العالي، مقارنة بالذكور، وهذا التفاوت في التعليم، هو الذي يؤثر بدوره على فرص العمل، والمشاركة الفعالة في مجال السياسة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وقد أدت هذه المعاملة الدونية للمرأة، إلى خلق فجوة كبيرة في سوق العمل، وتفاوت في الرواتب، ذلك أن التقرير الحديث، يشير إلى وجود فارق ٨٢٪ بين ما تكسبه المرأة، وما يكسبه الرجل في العمل نفسه. [١٩]

ج- المرأة في فترة الثورة البوركينابية إلى اليوم

عند الحديث عن تعزيز إدماج المرأة في مجتمع بوركينا فاسو، يجب أن ندرك أن المجالس الأولى للوزراء خلال الثورة، لم تفسح المجال للنساء في السياسة، وقد يعود تفسير ذلك إلى الخوف الذي أثارته هذه الحركة، من ناحية تحدي هياكل السلطة القديمة، ومع ذلك، فقد وضع النظام الثوري الأساس لدخول المرأة في السياسة.

ويؤكد: توماس سانكارا (Thoma Sankara) زعيم الثّورة البوركينابية في خطابه الصادر في ٨ مارس عام ١٩٨٧م، أنه «لا توجد ثورة اجتماعية حقيقية، مالم يتم تحرير المرأة»، ويفترض أن تحرير إفريقيا يمر عبر تحرير المرأة، وطالب بأن تتمتع المرأة بنفس حقوق الرّجل. وألا يلحقوا بآبائهم، أو أشقاءهم، أو أزواجهم، أو أبنائهم، كما لا ينبغي أن يكون وضعهم العائلي، أحد عوامل التمييز أو الإقصاء». وهكذا تم تعيين النساء في الحكومة، وفي المناصب العليا في الإدارة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، هدفت الثورة إلى تقسيم أدوار الجنسين، والترحيب بالنساء في ميدان الرجال، كالجيش، والشرطة، ووسائل النقل العام، وغير ذلك. كما استدعت الثورة الأزواج والزوجات للحملات في الهياكل الثورية. واعتبر كل من عارض التزام زوجته

رجعيا، ومن المحتمل أن يعاقب بشدة، من قبل قادة لجان الدفاع عن الثورة. وهكذا شكك الفكر الثوري في حق الأزواج في السيطرة على حرية زوجاتهم في التفكير والحركة، واستنكروا تمثيلات وممارسات الرجولة، من خلال التعرف على النساء كمواطنات أحرار في البلد. [٢٠]

ومن أجل وصول النساء إلى مستوى أعلى في الحياة السياسية في بوركينا فاسو، تم إنشاء إطار تنظيمي سياسي للمرأة، ثم إنشاء الاتحاد النسائي الوطني في بوركينا، ووقتها قامت العديد من النساء اللواتي رُقِّيْن إلى دوائر صنع القرار العليا، بحملة لأول مرة في هذه الهياكل، قبل الانضمام إلى حزب الأغلبية (ODP MT) ثم (CDP) في حكم بليز كومباوري (Blaise Compaore)، وقد ذهب بعضهم إلى أن النساء في السلطة التنفيذية في بوركينا فاسو، هن من النخبة المثقفة في البلاد. لأنهنّ جميعا يحملن شهادة جامعية أو ما يعادلها، وعموما؛ فإن أولئك النساء يتميزن بقدرة جيدة للمقاومة والحيادية، أمام الهجمات واحتمال استهزاء الخصوم؛ ففي مثل هذه الحالة، يميزها عدد معين من السمات عن كتلة المرأة العظيمة، وتبتعد عن السمات التي يطلق عليها الأنثوية. ويبدو أن هذه القدرة بالنسبة للبعض، قد تطورت منذ سن مبكرة، كما يتضح من كلمات بياتريس داميبا (Beatrice Damiba) التي كانت وزيرة التنمية من يناير عام ١٩٦٦م، إلى فبراير عام ١٩٧١م، ونائبة عن الجمهوريتين الثانية والثالثة على حد سواء، ومونيك إيلبوودو (Monic ILboudo).

ومنذ ذلك الوقت، بدأت المرأة تدلي بدلوها في الحياة السياسية، رغم العراقيل التي تعوق مسيرتها بشكل دائم؛ ذلك أن قضية المساواة بين الرجال والنساء، ليست جادة في بوركينا فاسو؛ حيث لا توجد المساواة الحقيقية والإنصاف بين الجنسين، من الناحية السياسية، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، والتقدم المحرز للمرأة في جميع المستويات، في هذه السنوات الأخيرة. وهذه الحالة تضر بالتنمية، ومكافحة الفقر في المجتمع، فمن أجل تطبيق التمتع الفعلي بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بوركينا، تم وضع وثيقة وطنية للنوع، أو ما يسمى بـسياسة النوع (PNG)، وذلك للاعتراف بجميع الجهات الفاعلة، التي تتدخل لصالح المساواة بين الرجل والمرأة في بوركينافاسو.

والغرض من هذه السياسة، هو المساهمة المنسجمة، والمتوازنة الكاملة، في جميع المستويات في مسير بوركينا فاسو، والقضاء على عدم المساواة والتفاوت بين الرجل والمرأة، وبالتالي تعزيز حقوق المرأة، التي تستند إلى الوثيقة الوطنية لسياسة النوع، والرجوع إلى سياسة وطنية، لتعزيز المعايير القائمة على نوع الجنس، التي تعتبر المبادئ التوجيهية، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى أدوار تكميلية فعالة من الرجال والنساء في عملية التنمية، وفي وحدة الأسرة، والنهوض بالنوع الفاعلة، في مختلف الدوائر الحكومية، والجهات الخاصة في المجتمع المدني، وشركاء التنمية. [٢١]

وقد تم التصديق على محتوى هذه الوثيقة الوطنية في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٩م، واعتمدها مجلس الوزراء في ٨ يوليو عام ٢٠٠٩م، وتم تنفيذها في جميع الوزارات، ومختلف الجهات الفاعلة في القطاعين: العام والخاص، فنتج عن هذا النهج إجماع وطني حول تحقيق المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء، في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لبوركينا فاسو.

فعلى هذا المستوى الحكومي؛ نلاحظ أن هناك أعدادا متزايدة من النساء في المناصب الوزارية، لكن لا يزال هناك جهد كبير، يجب أن تبذله جميع الجهات الفاعلة السياسية، لضمان مشاركة المرأة في التنمية السياسة كاملة، وهي سلسلة من التّدابير، التي سيضمن تطبيقها النتائج المقنعة. وقد وعدت حكومة النّظام السابق Blaise Compaore بتقديم منح دراسية للفتيات اللواتي يحملن شهادة البكالوريا (الثانوية) العلمية وغيرها. فماذا عن هذا المشروع في نطام حكم إبراهيم تراوري للمرأة، ليكون الوعد حقيقة، والكفاح واقعي ومطبق في الحاضر؟ لأن نسبة الإناث في الإحصائيات الأخيرة عام ٢٠٢٥م، تبلغ ٥٠,٣ في بوركينافاسو. [٢٢]

سادسا- توصيات لتعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة في بوركينا فاسو

استنادا إلى ما خلصت إليه الدراسة حول مكانة المرأة البوركينابية، ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فيمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الإستراتيجية لتعزيز مشاركتها، وتمكينها في مختلف المجالات، وعلى النحو الآتي:

١- سن سياسات وتشريعات حديثة لحماية حقوق المرأة

ينبغي وضع سياسات وقوانين معاصرة، تضمن حماية حقوق المرأة، وتعزز مشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية. ويهدف ذلك إلى تمكين المرأة من الاستفادة الكاملة من التنمية الوطنية، باعتبارها نصف المجتمع، وأساس استقراره، بما يحقق العدالة والمساواة بين الجنسين، في جميع مستويات صنع القرار.

٢- تعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة داخل البيت وخارجه، والعمل على تطوير هذا الدور بما يحد من مظاهر الاستهلاك المفرط في المجتمع البوركينابي، ويرتقي بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل ذلك تحديث الممارسات التقليدية، بما يتوافق مع متطلبات العصر، دون المساس بالهوية الثقافية.

٣- التثقيف والتعليم وتمكين المرأة المعرفي والاجتماعي

ينبغي التركيز على تعليم المرأة وتثقيفها، لمواجهة ظاهرة الأمية المتفشية بين النساء، ولتمكينها من التمييز بين الصالح والطالح في المجتمع. كما يجب تعزيز مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والسياسية بوعي ومسؤولية، والعمل على تحسين صورتها في وسائل الإعلام، وتوفير برامج تدريبية ومبادرات تعليمية، تسهم في تعزيز قدراتها على المشاركة الفعالة في التنمية المجتمعية والسياسية.

خاتمة

تبيّن لنا خلال هذا العرض، أن النساء في بوركينا فاسو، حاضرات بشكل ملحوظ في جميع الساحات، ومع ذلك، فإن إسهامهن في المناقشة، وإدارة الشؤون العامة، لا يزال ضعيف القيمة، بحيث لا يوصف بشكل كاف في مجال القرار. ومن الممكن أن نأخذ المرأة بعين الاعتبار في جميع الدوائر، وفي الأحزاب السياسية، وعلاوة على ذلك، فإن هذا النوع من الاعتبار، يجعل العديد من المنظمات غير الحكومية، معيارا للشراكة مع بعض الجمعيات. وبقدر ما يكون الأمر كذلك، فإن النضال من أجل إدماج المرأة في السياسة، يظل صراعا طويل الأمد، نظرا لكثير من التحيزات الاجتماعية والثقافية، التي يقوم عليها التمييز ضد المرأة. ونتيجة لذلك، فإن الوعي والمبادرات القوية، لضمان ظهور المرأة على الساحة، ستحدث فرقا كبيرا في المشاركة الحقيقية للمرأة، وقد يكون هذا سببا لعدم تقدم المجتمع. وإجمالا، فإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على أن وضع المرأة البوركينابية، لايزال بحاجة ماسة إلى تحسين وتغيير جذري، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذا لم تتمتع المرأة بحقوق متساوية، وفرص متكافئة، لأن النساء «يشكّلن ٥٠,٣٪ من سكان بوركينا فاسو، ولسوء الحظ، فإن أغلبيتهن من الأميات، مع نسبة تبلغ ٨٢٪ «. وهذا الوضع غير مقبول، لأنه من مظاهر الظلم، الأكثر شيوعا في أيامنا هذه، ألا وهو عدم التكافؤ في فرص العمل، والانتفاع بالتعليم. وبالتالي، فإن الأمية تبقي النساء مهمشات، وتشكل عائقا أساسيا يحول دون الحد من الفقر.

الهوامش والإحالات

(١) زينب يانكيني، «التفاعل الديني الاجتماعي في بوركينافاسو (الأرواحيّة والإسلام) نموذجًا»، قراءات إفريقية، (٩، إبريل، ٢٠١٦م)، https://tinyurl.com/bddnxe7j

(٢) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م)، ١٦٧.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠: مفهوم التنمية البشرية وقياسها، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠م)، ٩-١٠.

(٤) حسين عمر، التنمية البشرية: مدخل استراتيجي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٢م)، ١٢-١٤.

(5) "Role of Women in Agriculture in Burkina Faso," *Agric4Profits Farmers Community Forum*, September 10, 2023, https://tinyurl.com/44vky4xr

(٦) آدم بمبا، «اللغة العربية في كوت ديفوار: الواقع والمأمول»، قراءات إفريقية، العدد ٣٢ (مارس ٢٠١٧م)، ٩.

(٧) المرجع السابق، ١٠.

(٨) فياض عبسو، «مكانة المرأة ودورها في المجتمع»، رابطة العلماء السوريين، (١، أكتوبر، ٢٠٠٩م)، https://tinyurl.com/399nxa4r

(٩) الشيخ علي سيسي، إمام مسجد حمد الله، أجرت المقابلة زينب يانكيني، (٢٥، يونية، ٢٠١٨م).

(١٠) فياض عبسو، مرجع سبق ذكره.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) زينب يانكيني، مرجع سبق ذكره.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) زينب يانكيني، مرجع سبق ذكره.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) هـ. جعيط، «المصادر المكتوبة السابقة للقرن الخامس عشر» في: تاريخ إفريقيا العام.. المنهجية وعصر ما قبل التاريخ في إفريقيا، تحرير: كي-زيربو، المجلد الأول، (باريس: منظمة اليونسكو، ١٩٨٠)، ١٠٣.

(١٧) كونغو محمود،الملقب بـوايالغي نابا، أجرت المقابلة زينب يانكيني، (٢٥، سبتمبر، ٢٠١٨م).

(18) Maurice Godelier, "Les femmes et le pouvoir politique: Point de vue d'un anthropologue," in *Femmes et histoire*, eds. Georges Duby and Michelle Perrot, (Paris: Plon, 1993), 101–111.

(19) Ibid., 101:114.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

الإقراض الرقمي غير المنظّم في إفريقيا: بين الشمول المالي والهشاشة الاقتصادية

عبد الرحمن عاطف أبوزيد، باحث في الاقتصاد السياسي، القاهرة.

مقدمة

انتشرت تطبيقات الإقراض الرقمي بشكل مطرد، خلال السنوات الأخيرة، في العديد من الدول النامية، كوسيلة سريعة، للحصول على تمويل فوري. ورغم أنها تُغري المستخدمين بسهولة الحصول على المال، إلا أن العديد من هذه التطبيقات غير مرخّص، وتعمل خارج الأطر التنظيمية، وتفرض شروطا مجحفة، ما يؤدي إلى تراكم الديون على المستخدمين، ودخولهم في دائرة من الاقتراض المستمر. ولم تعد تطبيقات الإقراض الرقمي مجرد أدوات تمويل بديلة، بل أصبحت تشكّل منظومة موازية للنظام المالي التقليدي، في العديد من الدول النامية والإفريقية، وباتت تنمو بسرعة أكبر من قدرة الجهات التنظيمية على مواكبتها؛ إذ يسهل حصول المستخدم على قرض فوري، دون وثائق أو ضمانات، إلا أنه في المقابل، يدخل في علاقة مالية تفتقر إلى الشفافية والعدالة. وهذه التطبيقات، لا تملأ فراغا تمويليا فقط، بل تكشف أيضا عن فراغ تنظيمي أوسع؛ حيث تتحرك التكنولوجيا أسرع من القوانين، وتُستغل الحاجة المعيشية لتحقيق أرباح سريعة، على حساب المستهلكين الضعفاء.

هذا الفراغ التنظيمي، أتاح استغلال الحاجة المعيشية، لتحقيق أرباح سريعة، على حساب المستهلكين الضعفاء، ما تسبب في تداعيات خطيرة، تشمل مطالبة تطبيقات اقتراض رقمي غير قانونية، في دول مثل الهند، العديد من المستخدمين بسداد قروضهم، بفائدة أكبر بكثير مما توقعوا، كما تلقّى مقترضون مكالمات ورسائل، بعضها شديد اللهجة، لهم ولأفراد من عائلاتهم، وتم استخدام أساليب استرداد عدوانية، مثل التهديد باستخدام صور وبيانات شخصية للمقترضين، لعمل إجراءات غير قانونية، وذلك بعد حصول هذه التطبيقات على إذن الوصول إلى جهات الاتصال الخاصة، وقد وصل الأمر إلى حدوث حالات انتحار مأساوية، مثلما حدث لحالات كثيرة، في دول مثل الهند، في ديسمبر عام ٢٠٢٠م.[١] بالإضافة إلى باكستان، فعلى سبيل المثال، وفي يوليو عام ٢٠٢٣م، أقدم رجل باكستاني على الانتحار، بعد أن تدهورت أوضاعه المالية، بسبب تطبيقات الإقراض الرقمي غير الرسمي.[٢]

في هذا المقال، يستخدم مفهوم «الإقراض الرقمي» بالمعنى الواسع للإقراض، عبر منصات وتطبيقات على الإنترنت أو الهاتف، حيث يتقدم المقترض بطلب القرض رقميا، عبر منصة تديرها -غالبا - جهة غير مصرفية، وقد تتخذ أشكالا، مثل: الإقراض بين الأفراد، أو «السوق» (Marketplace Lending) الذي يربط المقترضين بممولين أفراد أو مؤسسات، عبر وسيط رقمي. ويُقصد بالإقراض الرقمي «غير الرسمي/ غير المرخّص» تلك الممارسات، التي تتم خارج إطار الترخيص والرقابة، بما يفتح الباب أمام التحايل التنظيمي، وغياب ضمانات حماية المستهلك.[٣] وتتناول السطور الآتية، انتشار تطبيقات الإقراض الرقمي غير الرسمي في إفريقيا، وكيف تسهم – رغم مخاطرها – في سد جزء من فجوة التمويل، ثم ترصد أبرز المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المرتبطة بها (الهشاشة المالية، والابتزاز، والتحيز الخوارزمي)، قبل أن تستعرض نماذج من استجابات الحكومات الإفريقية، لتنظيم هذا القطاع. ويهدف المقال في نهايته إلى تقديم رؤية مختصرة لكيفية الموازنة، بين تعظيم مكاسب الشمول المالي، وتقليل المخاطر التنظيمية، وحماية المستهلك، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا- تطبيقات الإقراض الرقمي غير المرخصة ودورها في سد فجوة التمويل في إفريقيا

شهدت السنوات القليلة الماضية انتشارا واسعا لتطبيقات الإقراض الرقمي غير الرسمية، في العديد من الدول الإفريقية، فعلى سبيل المثال، شهدت تطبيقات الإقراض الرقمي في أوغندا انتشارا واسعا، بسبب سهولة الوصول إلى القروض، حيث تشير إحصائيات مايو عام ٢٠٢٣م إلى وجود ٢,١٣٢ شركة إقراض مرخصة، تعمل رقميا، ومن المكاتب.[٤] ويأتي ذلك في ظل معاناة العديد من الدول الإفريقية، من فجوة تمويلية كبيرة؛ أي إن الأموال المتاحة، أقل بكثير مما تحتاجه الدول، لتحقيق التنمية والنمو. فبحسب البنك الإفريقي للتنمية، تحتاج قارة إفريقيا إلى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٣٠م، لسد احتياجاتها في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وغيرها. لكن بسبب ضعف الادخار داخل الدول الإفريقية، وصعوبة الاقتراض من الخارج، يصبح من الصعب تغطية هذه الفجوة.[٥]

وفي ذلك السياق، تسهم منصات الإقراض الرقمي – وخاصة في ظل غياب التمويل التقليدي – بتلبية احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة والمحلية من السيولة، حيث يمثل الإقراض الرقمي وسيلة حديثة، تساعد على تحقيق الشمول المالي في الدول الإفريقية، ذات الدخل المنخفض.[٦] وتزداد أهمية قنوات التمويل البديلة، عندما ننظر إلى فجوة تمويل المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة (MSMEs)؛ إذ

يشير دليل مؤسسة التمويل الدولية، إلى أن الطلب غير المُلبّى، على تمويل هذه المشروعات في إفريقيا جنوب الصحراء، يقدَّر بنحو ٣٣١ مليار دولار، ما يخلق حافزا قويا لانتشار قنوات تمويل سريعة – من بينها الإقراض الرقمي – لسد جزء من هذا العجز.[٧]

وبسبب الطبيعة غير الرسمية لكثير من تطبيقات الإقراض غير المرخّصة، يصعب تقدير حجمها بدقة على مستوى القارة، لكن يمكن الاستئناس ببيانات «التمويل البديل عبر الإنترنت» (Online Alternative Finance) التي تشمل نماذج رقمية متعددة، من بينها الإقراض عبر المنصات؛ إذ يقدّر تقرير «مركز كامبريدج للتمويل البديل»، أن حجم الأموال المجمّعة عبر قنوات التمويل البديل، على الإنترنت في إفريقيا بلغ ٨٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥م، وأن شرقي إفريقيا، استحوذت على نحو ٤١٪ من هذا الحجم في العام نفسه.[٨]

وتؤكد العديد من التقارير، على لجوء العديد من المقترضين، إلى تطبيقات الإقراض غير الرسمية، الخاصة بالشركات الناشئة، لأن المؤسسات المالية كالبنوك، تتطلب وجود راتب معين لدى المقترضين، كما تتطلب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، تدقيقا ماليا أكبر، وتستغرق وقتا أطول من تطبيقات الاقتراض، فقد يحتاج شخص إلى المال بشكل عاجل، لدفع إيجار متأخر، على سبيل المثال. ومن جهة أخرى، يتمتع الأشخاص بتاريخ ائتماني، ودرجات ائتمان في دول متقدمة، مثل: الولايات المتحدة، وبريطانيا، في حين – غالبا – ما تفتقر الدول النامية، والعديد من الدول الإفريقية، إلى نظام ائتماني مماثل؛ إذ «تعتبر الدول النامية سوقا جاهزة لمرتكبي الجرائم، الذين يستهدفون الأفراد الباحثين عن المال».[٩]

ورغم مخاطر الإقراض الرقمي غير الرسمي، فإن الطلب عليه يرتبط بمزاياه العملية؛ إذ يتيح سرعة الوصول إلى السيولة، وخفض كلفة وإجراءات الحصول على الائتمان، ويوفر فرص تمويل لمن لا يملكون ضمانات، أو تاريخا ائتمانيا، بما يدعم الشمول المالي جزئيا، ويفتح قنوات لتمويل المشروعات الصغيرة والهامشية، مقارنة بالمؤسسات الرسمية الأكثر صرامة.[١٠]

وفي ذلك السياق، لجأ مختلف المقترضين في إفريقيا، وخاصة من لا يملكون حسابات بنكية أو ضمانات، بالإضافة إلى محدودي الخبرة، وقاطني المناطق الريفية، إلى قنوات غير رسمية للاقتراض، ومنها تطبيقات الإقراض الرقمي، وذلك في ظل القيود الصارمة للاقتراض بشكل رسمي، فعلى سبيل المثال، في جنوب إفريقيا، تم التعامل مع مقرضين رقميين، يفرضون فوائد تصل إلى ٥٠٪ شهريا، ويستخدمون أساليب تحصيل قسرية، مثل: مصادرة بطاقات الهوية الشخصية.[١١] وفي نيجيريا، استخدمت بعض تطبيقات الإقراض الرقمية ممارسات، تشمل التهديد والمضايقة للمقترضين، غير القادرين على السداد، ما دفع الهيئة الاتحادية للمنافسة وحماية المستهلك (FCCPC) للتدخل، منذ عام ٢٠٢٢م.[١٢]

ثانيا- مخاطر الإقراض الرقمي في الدول الإفريقية: الفقر المالي، الابتزاز والتحيز الخوارزمي

يكشف الإقراض الرقمي غير الرسمي في الدول النامية، عن هشاشة مالية متزايدة، واستغلال تقني يهدد الأفراد، من خلال تراكم الديون، والابتزاز، والتحيز في الوصول إلى القروض. ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

أ- تعميق القروض الرقمية من الهشاشة المالية

يمكن أن تعمق القروض الرقمية من الهشاشة المالية؛ فغالبا ما يميل الأفراد في الاقتصادات النامية، إلى إنفاق نسبة كبيرة من أي زيادة في دخلهم، ما يدفع القيمة الإجمالية للميل الحدي للاستهلاك (marginal propensity to consume "MPC") إلى الاقتراب من الواحد أو (١٠٠٪)، حيث يرتبط الميل الحدي للاستهلاك (MPC) بعلاقة عكسية مع الدخل، ما يعني أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض، سينفقون حصة أكبر من أي دخل إضافي، والعكس صحيح. ويرجع ذلك - على الأرجح - إلى أن الميسورين، قد لبّوا – بالفعل – معظم احتياجاتهم، وبالتالي تقل مكاسبهم من إنفاق الدخل الإضافي.[١٣]

وفي ذلك السياق، يؤدي الانتشار الواسع للخدمات المالية الرقمية، إلى زيادة ملحوظة في مشاركة الأفراد في أسواق الائتمان، حيث أصبح الحصول على القروض، أكثر سهولة وسرعة من أي وقت مضى. وهذا التوسع في الوصول إلى الائتمان، يترجم إلى ارتفاع في الاستهلاك الأسري؛ إذ يميل الأفراد في الدول النامية، وبعض الدول الإفريقية، إلى إنفاق معظم القروض على نفقات فورية، مثل: الغذاء أو النقل، بدلا من توجيهها نحو الادخار أو الاستثمار. غير أن هذه السهولة في الحصول على التمويل، رغم ما تحققه من شمول مالي على المدى القصير، فإنها تفضي في كثير من الحالات، إلى زيادة خطر وقوع الأسر في فخ ديون مزمن، خاصة مع غياب تقييم دقيق للقدرة على السداد، أو تنظيم فعال للسوق.[١٤] كما أن تطبيقات الاقتراض غير الرسمية، لا توفر شبكات ائتمانية، وتصل معدلات الفائدة السنوية الخاصة بها إلى نحو ٥٠٠٪..[١٥]

وبالإضافة إلى ذلك، تبرز مشكلة إمكانية التخلف عن السداد بشكل أكبر، عند الاقتراض من تطبيقات الاقتراض الرقمي، ويدلل على ذلك، وصول معدلات التخلف عن السداد، عبر تطبيقات الإقراض الرقمي بإفريقيا، إلى حوالي ٤٦–٥١٪ في عام ٢٠٢١م، ما يعكس مخاطر أعلى، مقارنة بقنوات الاقتراض التقليدية، مثل: البنوك، والمؤسسات المالية الصغيرة، ويظهر تحديات نجاح ممارسات الإقراض الرقمي،[١٦] وكمؤشر حديث في أحد أكبر أسواق الائتمان الرقمي بالقارة، بلغت نسبة المقترضين، الذين تخلّفوا كليا عن السداد في كينيا نحو ١٦,٦٪ في عام ٢٠٢٤م، بينما بلغت نسبة من سددوا متأخرين أو فوّتوا دفعة ٣٧,٢٪ خلال العام نفسه،[١٧] ويتسبب تراكم الديون الناتج عن القروض الصغيرة، والفوائد المرتفعة، في الحد من قدرة

المقترضين على الاستثمار والتعليم، كما يزيد المخاطر النظامية على الاقتصاد، ويقلل الثقة في المؤسسات المالية، بسبب شعور المقترضين، بأن القروض غير شفافة، وغير عادلة، مما يضعف النشاط الاقتصادي، والاستثمارات، والاستهلاك.[١٨]

ب- ابتزاز تطبيقات الاقتراض للعديد من المستخدمين

تتطلب تطبيقات الإقراض الرقمية أذونات معينة عند التثبيت، بما في ذلك الوصول إلى معلومات المستخدمين الخاصة، مثل: جهات الاتصال، والرسائل النصية، والموقع، والتقويم، حيث تستخدم التطبيقات هذه البيانات لفحص سلوك المستخدمين، وتقييم أهليتهم للحصول على القروض، إلا أن جهات الإقراض غير الرسمية، تستغل هذه البيانات، عند تخلف المقترضين عن السداد، فعلى سبيل المثال: أفادت تقارير، بأن بعض تطبيقات الإقراض الرقمي، في دول مثل كينيا، تتواصل مع أقارب وزملاء المقترضين، مدّعية أنهم ضامنون، ومهددة بإدراجهم في القوائم السوداء، مع إرسال إشعارات كاذبة بدعاوى قضائية وهمية.[١٩]

وقد امتدت الآثار السلبية لتطبيقات الإقراض الرقمية، لتشمل مسؤولين حكوميين، وهو ما كشفه نائب رئيس البرلمان الأوغندي في ديسمبر عام ٢٠٢٤م، عن تعرض عدد من النواب، ومسؤولين حكوميين، لتهديدات من قبل شركات تطبيقات الإقراض الرقمي غير الرسمية، بعد تسجيلهم كأطراف ضامنة لقروض لم يقوموا بها، لافتا إلى أن هذه الشركات، تستخدم التكنولوجيا بشكل مسيء، وتمارس الضغط والتهديد على المواطنين والمسؤولين، على حد سواء، مطالبا الحكومة بتنظيم هذه الشركات والتطبيقات.[٢٠] كما يمكن أن تقود القروض الرقمية الأفراد للانهيار النفسي؛ إذ أكدت تقارير على ممارسة تطبيقات الإقراض الرقمي ضغوطا شديدة، تشمل المكالمات المتكررة، والتشهير عبر مجموعات واتساب، والتهديدات، فعلى سبيل المثال: شهدت كينيا حالات لتدهور الحالات النفسية لبعض المقترضين، بسبب ممارسات «التشهير بالديون» و«الابتزاز الرقمي»، التي تمارسها تطبيقات الإقراض الرقمية غير الرسمية.[٢١]

ج- انحياز الإقراض الرقمي ضد بعض الفئات

أظهرت دراسات حديثة، أن تطبيقات الإقراض الرقمي، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، تميل إلى إعطاء الرجال فرصا أكبر للحصول على القروض، مقارنة بالنساء. ويعود هذا التحيز إلى أن الخوارزميات، تتعلم من بيانات سابقة، تعكس واقعا فيه الرجال أكثر استخداما للتكنولوجيا والخدمات المالية، مثل: الحسابات البنكية، والمعاملات الرقمية. وبما أن النماذج تعتبر هذه البيانات

«مؤشرات للجدارة الائتمانية»، فهي تصمم قرارات الإقراض بطريقة، تفضّل من يشبهون هذه الأنماط، أي الرجال. وفي المقابل، فقد تكون النساء أكثر التزاما في سداد القروض، لكن هذا لا يظهر في البيانات بنفس الوضوح، مما يؤدي إلى تجاهله. وبهذا تحصل النساء على قروض أقل، وأحيانا بشروط أصعب، رغم كفاءتهن.[٢٢]

وتؤكد دراسة حديثة هذا الانحياز (٢٠٢٥)، حيث تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في إفريقيا، إلى حوالي ٤٢ مليار دولار إضافية سنويا، ورغم قدرتهن على سداد القروض بكفاءة مساوية للرجال، فلا يحصلن إلا على ٧٪ من التمويل الرسمي، وذلك وفقا لبيانات١٠ نماذج تقييم ائتماني، من نيجيريا، وكينيا، وجنوب إفريقيا، وقد اتضح أن النساء يتعرضن لعقوبة تمويلية تصل إلى ٣٧٪ ، بسبب تصنيف القطاعات بشكل خاطئ (الخوارزميات تقيم بعض القطاعات التي تدير فيها النساء أعمالا، مثل: خدمات التجميل أو التعليم، أو الرعاية، على أنها عالية المخاطر، رغم أنها قد تكون مربحة ومستقرة فعليا)، تفضيل الشبكات الذكورية، واستخدام لغة قيادية تشاركية، تركز على التعاون والمجتمع، والتي تفسرها الخوارزميات - أحيانا - على أنها ضعف، أو عدم قدرة على الإدارة الفردية. وتظهر النتائج، أن الذكاء الاصطناعي، وبدلا من المساواة، فإنه يعزز التحيزات، ويكرس الاستبعاد المالي للنساء، مما يستدعي تدخلا تشريعيا عاجلا، لضمان محاسبة الخوارزميات.[٢٣]

ثالثا - صعوبة مواجهة تطبيقات الاقتراض غير الرسمية في الدول الإفريقية

تواجه العديد من الدول النامية والإفريقية، قيودا في القدرات التنظيمية، تعيق الرقابة على التمويل الرقمي، بما فيه الإقراض عبر تطبيقات الهاتف،[٢٤] ووفقا لـ «لأونكتاد»، يفتقر أكثر من ٦٠٪ من الدول منخفضة الدخل، إلى قوانين لحماية البيانات والخصوصية،[٢٥] ما يفتح المجال أمام انتهاكات خطيرة، من خلال استخدام بيانات المقترضين للابتزاز. وعلى الرغم من التوسع الكبير في نشاط التمويل البديل، منذ عام ٢٠١٥م، إلا أن معظم هذه الأنشطة، لا تزال غير خاضعة للتنظيم الرسمي في غالبية الدول،[٢٦] وتقف أمام جهود مواجهة تطبيقات الإقراض الرقمية غير الرسمية، العديد من العقبات، ومن أبرزها: صعوبة تعقب المسؤولين عن هذه التطبيقات، وخاصة إذا كانوا من الأجانب، أو مقيمين في الخارج، كما يوجد نقص في التوعية حول تهديدات تطبيقات الاقتراض، في العديد من الدول النامية، وذلك في ظل سهولة الوصول لهذه التطبيقات، لتمويل أي شيء، مثل: الفواتير والديون.[٢٧]

كما أن تطبيقات الإقراض الرقمية غير الرسمية، تتبنى سياسات صارمة، وتدعي أن شروطها غير العادلة، تتوافق مع سياسات تنظيم التشغيل الخاصة بـ «جوجل» و«آبل»، والتي تنص على أن تكون فترة السداد

الدنيا للقروض ٦٠ يوما، وأن يكون الحد الأقصى للنسبة المئوية السنوية للرسوم ٣٦٪. وعلى الرغم من إزالة العديد من هذه التطبيقات من متاجر «جوجل» و«آبل»، لمخالفتها السياسات، إلا أن مشغلي هذه التطبيقات بإمكانهم إعادة إرسالها إلى متاجر التطبيقات، مستخدمين أسماء مختلفة.[٢٨] وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل الفراغ التشريعي الواسع، الذي لا يزال يحيط بالإقراض الرقمي في العديد من الدول النامية والإفريقية، بدأت بعض الحكومات في اتخاذ خطوات لتنظيم هذا القطاع، بالإضافة إلى التحركات على أرض الواقع، لمواجهة تطبيقات الاقتراض الرقمي، ومن أمثلة هذه الجهود ما يأتي:

أ- **أوغندا:** أصدرت أوغندا الإشعار القانوني رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٤م، بهدف تشديد العقوبات على المقرضين غير المرخصين، الذين يفرضون فوائد مفرطة تصل إلى ٣٠٪ شهريا، حيث نص على غرامات تصل إلى ٨ ملايين شلن أوغندي، مع إمكانية المنع من مزاولة النشاط، في إطار حماية المستهلكين، وضبط سوق الإقراض التقليدي الرقمي من الممارسات غير الرسمية،[٢٩] واستجابة لمشكلة تطبيقات الاقتراض الرقمي، أطلقت هيئة التنظيم المالي الأوغندية (UMRA) برنامجا للتثقيف المالي على مستوى البلاد، لتعزيز الوعي المالي والمسؤولية في الاقتراض، كما أن (UMRA)، تتدخل لحل النزاعات بين المقترضين والمقرضين، ويمكنها تعديل شروط السداد، ووقف المضايقات، أو إدراج المقرضين غير المرخصين على قائمة سوداء.[٣٠]

ب- **كينيا:** أصدر البنك المركزي الكيني لوائح عام ٢٠٢٢م، لتنظيم الإقراض الرقمي، وألزمت الشركات بالحصول على تراخيص، والتسجيل لحماية البيانات، ومكافحة غسل الأموال، ما أدى إلى إغلاق مئات المنصات غير المرخصة، والاكتفاء بترخيص عدد محدود من المقرضين، بهدف حماية المستهلكين من الاستغلال.[٣١]

ج- **نيجيريا:** اتخذت الحكومة النيجيرية إجراءات حازمة ضد منصات الإقراض الرقمي غير الرسمية، منذ عام ٢٠٢٠م، شملت مداهمة مكاتبها، وإغلاق عدد منها، بالإضافة إلى تجميد حسابات العديد من هذه الشركات، وإلزام «جوجل» و «آبل»، بسحب تطبيقات الإقراض الرقمية غير الرسمية، مع تحذير المواطنين من التعامل معها، وتشجيعهم على اللجوء للمؤسسات المالية الرسمية.[٣٢]

د- **تنزانيا:** أطلق البنك المركزي التنزاني (BOT) حملة إستراتيجية، لمكافحة الإقراض الرقمي غير الرسمي، في أغسطس عام ٢٠٢٤م، بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات (TCRA)، بهدف تعزيز الشفافية، وحماية العملاء، وفرض عقوبات صارمة على المخالفين، وتقييد منح التراخيص لتطبيقات الإقراض الرقمي، وإغلاق التطبيقات غير المرخصة.[٣٣]

وتجدر الإشارة إلى اتخاذ العديد من الدول النامية، خارج إفريقيا، خطوات صارمة لمواجهة ظاهرة تطبيقات الاقتراض الرقمي؛ فقد أطلقت الفلبين في يونيو عام ٢٠٢٥م، حملة واسعة النطاق لملاحقة تطبيقات الإقراض الرقمية غير الرسمية، وذلك بعد تلقي العديد من الشكاوى من المستخدمين،[٣٤] وفي سياق متصل،

شنت تايلاند، في فبراير عام ٢٠٢٥م، حملة لإغلاق تطبيقات الإقراض الرقمية غير الرسمية، بعد شكاوى مماثلة،[٣٥] ولعل هذه التحركات، هي أحدث الجهود ضد هذا النوع من التطبيقات، وذلك في ظل بروز العديد من المخاوف والتداعيات المرتبطة باستخدامها.

خاتمة

يتضح مما سبق، أن مشكلة الإقراض الرقمي غير الرسمي، ليست مشكلة تقنية أو تمويلية فقط، في العديد من الدول النامية والإفريقية، بل هي قضية حوكمة، وتنمية، وعدالة، كما أن نجاح الدول الإفريقية في تنظيم هذا القطاع، سيحدد ما إذا كان التمويل الرقمي، سيكون أداة لتحرير الفقراء ماليا، أو وسيلة جديدة لاستغلالهم في عصر التكنولوجيا. وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة، إلى أن تطبيقات الإقراض الرقمي غير الرسمية، تمثل وجها مزدوجا في مسار التمويل الرقمي بالدول النامية؛ فهي من جهة تسد فجوة تمويلية حرجة، لدى شرائح سكانية محرومة من الخدمات المصرفية التقليدية، ومن جهة أخرى، تفتح الباب أمام فوضى تنظيمية، تهدد الاستقرار المالي والاجتماعي والنفسي لملايين الأفراد. ولقد أظهرت التجارب الحديثة في دول مثل: الفلبين، وتايلاند، والهند، أن الإقراض الرقمي، إذا ترك دون تنظيم فعال، ورقابة صارمة، يتحول من أداة للشمول المالي، إلى أداة للابتزاز، والتمييز، والإضرار النفسي، بحيث يتفاقم التهديد في بيئات تفتقر إلى قواعد حماية البيانات، وتغيب فيها البنية الائتمانية، ويعاني فيها المقترضون من هشاشة مالية مزمنة، وميل مرتفع للاستهلاك على حساب الادخار.

ولذلك، لم تعد معالجة هذه الإشكالية خيارا، بل ضرورة إستراتيجية، وعلى صناع السياسات في الدول الإفريقية، التعامل معها من خلال تدخلات متكاملة، تشمل العديد من الإجراءات، ومن أبرزها ما يأتي:

١- إصدار تشريعات واضحة تمنع الإقراض بدون ترخيص رسمي، وتجرّم الأساليب العدوانية في التحصيل.

٢- إنشاء قواعد بيانات ائتمانية مرنة وشاملة، تراعي خصوصية المستخدمين، وتستخدم لتقييم الجدارة الائتمانية بشكل عادل.

٣- التعاون مع متاجر (التطبيقات الكبرى (مثل: «جوجل» و «آبل»، لضمان الالتزام بالضوابط المحلية، فيما يعرض من تطبيقات مالية.

٤- تعزيز الوعي المالي والرقمي لدى الجمهور، خصوصا الفئات الأكثر هشاشة، لتمكينهم من اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة.

٥- تأسيس وحدات وطنية، مختصة بمراقبة وتقييم التمويل الرقمي البديل، وتوفير آليات تظلم سريعة للمستخدمين المتضررين.

الهوامش والإحالات

(1) Varsha Bansal, "The Google Play Store's Deadly Loan App Scam," *Wired*, January 20, 2021, https://tinyurl.com/36axcpnj

(2) Imran Asghar, "Man driven to suicide by predatory lending app, says family," *The Express Tribune*, July 12, 2023, https://tinyurl.com/yvktydvh

(3) "FinTech Lending in Sub-Saharan Africa: Determinants, Benefits, and Risks," *OECD Business and Finance Outlook*, 2021, https://tinyurl.com/yckcss2s

(4) Sarah Tumwebaze, "Fast Cash, Long Pain: The Dark Side of Uganda's Mobile Lending Apps Boom," *Daily Monitor*, April 30, 2025, https://tinyurl.com/3e3wc9zu

(5) Duncan Miriri, "Low Savings, Shallow Markets Stymie African Leaders' Push to Mobilise Local Cash," *Reuters*, February 25, 2025, https://tinyurl.com/443xsapd

(6) Majid Bazarbash and Kimberly Beaton, "Filling the Gap: Digital Credit and Financial Inclusion," *International Monetary Fund*, August 7, 2020, https://tinyurl.com/55vbhmpv

(7) International Finance Corporation (IFC), *MSME Banking in the Digital Era: Handbook*, (Washington, DC: World Bank Group, 2025), 4.

(8) "The Africa and Middle East Alternative Finance Benchmarking Report," *Cambridge Centre for Alternative Finance (CCAF)*, February 10, 2017, 12.

(9) Jagmeet Singh, "Predatory loan apps in India rake in huge fees, and are driving some users to suicide," *TechCrunch*, August 26, 2022, https://tinyurl.com/u67682tx

(10) "FinTech Lending in Sub-Saharan Africa: Lessons from African Economies," *OECD Business and Finance Outlook*, June 20, 2024, 6.

(11) Terri-Ann Brouwers, "Outdated Lending Caps Driving Borrowers to Loan Sharks," *Moneyweb*, April 9, 2025, https://tinyurl.com/3wz2ert2

(12) Macdonald Dzirutwe, "Nigeria moves against unregistered online money lenders," *Reuters*, August 19, 2022, https://tinyurl.com/ywxw32dn

(13) Sean Ross, "The Wealth Effect and Marginal Propensity to Consume (MPC)," *Investopedia*, April 04, 2025, https://tinyurl.com/mr333usd

(14) Pengpeng Yue, et al., "The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap?," *Finance Research Letters*, 47, June 2022, https://tinyurl.com/5x5f7hza

(15) Kiran Sharma, "Loan Danger: India's Illegal Finance Apps Bring Worry, Regret," *Nikkei Asia*, August 10, 2022, https://tinyurl.com/4yp77zwf

(16) FinTech lending in Sub-Saharan Africa, Op. cit., 12.

(17) "Kenya National Bureau of Statistics & Financial Sector Deepening Trust Kenya. 2024 FinAccess Household Survey Main Report," *Central Bank of Kenya*, Nairobi, Kenya, December 2024, https://tinyurl.com/558vjma6

(18) Rachel Achieng, "How Fintech Became the Gateway to Predatory Lending in Sub-Saharan Africa," *Bot Populi*, August 29, 2023, https://tinyurl.com/224hm34d

(19) Caroline Kimeu, "Traumatising: how rogue digital loan apps in Kenya intimidate borrowers," *The Guardian*, October 12, 2022,
https://tinyurl.com/34dxm4vj

(20) "Gov't urged to crack down illegal online money lenders," *Parliament of the Republic of Uganda*, December 19, 2024, https://tinyurl.com/2s3juvks

(21) Caroline Kimeu, Op. cit.

(22) Genevieve Smith, "Mindsets and Management: AI and Gender (In) Equitable Access to Finance," *arXiv preprint*, July 17, 2025,
https://arxiv.org/abs/2504.07312

(23) Simon Suwanzy Dzreke and Semefa Elikplim Dzreke, "Double discrimination: Algorithmic amplification of gender bias in African fintech credit scoring-a 10-algorithm audit reveals 37% underfunding penalty against women-led SMEs," *Advanced Research Journal*, 8:1, July 2025, 1.

(24) "2024 Staff Guidance Note on The IMF's Engagement with Small Developing States," *International Monetary Fund*, July 25, 2024, 29.

(25) "Data protection and privacy legislation worldwide," *UN Trade and Development (UNCTAD)*,
https://tinyurl.com/mt2zzjnz

(26) Philip Rowan, et al., "Results from a Global Regulator Survey," *Cambridge Centre for Alternative Finance*, 2019,
https://tinyurl.com/53rakxex

(27) Kiran Sharma, Op. cit.

(28) Bill Toulas, "Android and iOS apps with 15 million installs extort loan seekers," *Bleeping Computer*, November 30, 2022,
https://tinyurl.com/3r7n5zv3

(29) CPA John Sebuuma, "Uganda has set a limit on the interest rates charged by money lenders," *Institute of Certified Public Accountants of Uganda*, November 28, 2024,
https://tinyurl.com/2s3djkcc

(30) Sarah Tumwebaze, Op. cit.

(31) Kenn Abuya, "Crackdown on unlicensed companies cuts digital creditors in Kenya to 51," *Tech Cabal*, March 11, 2024,
https://tinyurl.com/2cacsd34

(32) Isaac Kaledzi and Sam Olukoya, "Nigerian authorities go after digital loan sharks," *Deutsche Welle*, April 4, 2022,
https://tinyurl.com/etb53j7f

(33) Bob Karashani, "Tanzania cracks down on unlicensed digital lenders," *The East African*, November 21, 2024,
https://tinyurl.com/54wmwxee

(34) Benjamin Pulta, " PAOCC: Crackdown on abusive online lending apps launched," *Philippine News Agency*, June 16, 2025,
https://tinyurl.com/4mekcyeb

(35) "Bank of Thailand cracks down on illegal loan apps," *The Nation*, February 1, 2025,
https://tinyurl.com/4p4ja39x

عرض كتاب

الأثر الحضاري للهجرات العربية في شرق إفريقيا

عائشة غندوز، الأثر الاجتماعي والديني للهجرات الحجازية في شرق إفريقيا خلال العصر الإسلامي، (دمشق: نور حوران للدراسات والنشر والتراث، ٢٠٢٦م)، ٥٣٢ ص.

د. أمين البدادي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

تقارب هذه الدراسة - كما يبدو من عنوانها - موضوعا مهما، يفيد في التعريف بفصول من تاريخ بلاد السودان الشرقي، التي قلما تم التطرق لها في المنوغرافيات المنجزة عن بلاد السودان؛ إذ إن ندرة المادة المصدرية، وصعوبة الوصول إلى بعض شذراتها المتفرقة هنا وهناك، وبسبب التقلبات السياسية والصراعات الطائفية، نجد أن أغلب الباحثين في حقل الدراسات الإفريقية، اتجهوا نحو التركيز في أبحاثهم، على موضوعات ملتصقة بقضايا تاريخ السودان الغربي، والسودان الأوسط بدرجة أقل.

وإذا كان البحث - قيد الدراسة - يشي بضرورة التعاطي لتاريخ بلاد السودان الشرقي، وكسر الهيمنة المعرفية التي حازتها وتحوزها، بلاد السودان الغربي في الدراسات المنشورة، فما أهم محتويات هذه الدراسة؟ وما أبرز فوائدها المنهجية، ونتائجها العلمية؟ وكيف يمكن استثمارها كنموذج لتطوير الإنتاج التاريخي، حول بلاد السودان الشرقي؟ وقد تم تناول ذلك من خلال ثلاثة محاور، وهي:

أولا- نظرة على مضامين الدراسة

تنطلق هذه الدراسة أساسا من الإشكالية الآتية: «إلى أي حد أثرت القبائل الحجازية، وخاصة قبيلتي ربيعة وجهينة، على مجتمعات شرقي إفريقيا حضاريا، وخاصة في الجانب الديني والعلمي، ما بين القرنين الخامس والعاشر الهجريين، العاشر والسادس عشر الميلاديين»؟[١] وتتمحور حول عدد من الأفكار الكبرى المركزية؛ إذ تؤكد بداية، أن الهجرات الحجازية، وعلى رأسها قبيلتا جهينة وربيعة، شكلت عاملا بنيويا في التحولات الدينية والاجتماعية والعلمية، التي عرفتها ممالك شرقي إفريقيا خلال العصر الوسيط،؛ حيث أسهمت في نقل الإسلام، وإعادة تشكيل البنى الثقافية، وبناء كيانات سياسية مستقرة، دون أن يكون ذلك منطويا على غايات وأطماع توسعية مقصودة، بل عن حركة ديموغرافية، فرضتها شروط الأمن والاستقرار.

وتظهر النتائج بجلاء، أن هذه الهجرات، جاءت في سياق علاقات تاريخية قديمة، بين الحجاز وشرقي إفريقيا، وتغذّت من دوافع سياسية واقتصادية ودينية متداخلة، كما تبيّن أن البنية القبلية العربية، اتسمت بالاختلاط والتداخل، مما يجعل النسب الخالص مفهوما إشكاليا في التحليل التاريخي. وتخلص الدراسة إلى أن التأثير الحجازي، لم يكن حكرا على قبيلتي جهينة وربيعة، بل جاء ضمن شبكة أوسع من القبائل العربية، وأسهم عبر مسالك تجارية وبرية وبحرية متعددة، في نشوء ممالك إسلامية، أعادت تشكيل المشهد السياسي والحضاري لشرقي إفريقيا. وتكشف الدراسة عن دور الهجرة الحجازية كآلية تاريخية، لنقل الدين والمعرفة ونظم العيش، ويؤكد الحاجة إلى قراءة هذا الحضور بمنهج نقدي تجسيري، يتجاوز خطاب الذاكرة، نحو مقاربة علمية متعددة الحقول.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأفكار، جاءت متسلسلة مرتبة، وفق بناء منهجي منطقي، يؤدي السابق منها إلى اللاحق، وتمتد لتشمل بابين كبيرين، كل باب منهما يتضمن فصولا ثلاثا.

أ- **الباب الأول:** خصص الباب الأول، الذي بعنوان: «علاقات الحجازيين مع شرق إفريقيا، ودورهم في تأسيس الممالك والإمارات الإسلامية»[٢] لتأطير الدراسة ضمن منظور تاريخي – حضاري طويل المدى، يتعامل مع الحضور الحجازي في شرقي إفريقيا، باعتبارها واقعة تاريخية، ومسارا تراكميا، تشكّل عبر التفاعل الجغرافي، والبشري، والديني، وأسهم تدريجيا في بلورة البنى السياسية والإسلامية الأولى في المنطقة.

١- **الفصل الأول:** وتضم عناصره المعرفية فصلا أولا موسوما بـ «أوضاع العرب الحجازيين وعلاقتهم التاريخية بشرق إفريقيا قبل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي»، ويمتد من (ص ١٥ إلى ص ٨٧)، وهو محاولة لتفكيك الشروط التاريخية والموضوعية، التي حكمت العلاقة المبكرة بين المجال الحجازي وشرقي إفريقيا، من خلال تتبّع العناصر الجغرافية، والبشرية، والاجتماعية، التي أسهمت في بناء تواصل حضاري، سابق على التأسيس السياسي للإمارات والممالك الإسلامية، ومهّدت له في الآن نفسه، واشتمل على أربعة مباحث، وهي:

- **المبحث الأول:** ينطلق المبحث الأول من فرضية مركزية مفادها: أن الجغرافيا لم تكن عنصرا محايدا في التاريخ، بل عاملا بنيويا موجِّها لمسارات التواصل والهجرة؛ فالموقع الجغرافي للحجاز، رغم طبيعته القاسية، جعله منفتحا على مسالك تجارية بحرية وبرية، أسهمت في ربطه بالمجال الشرقي الإفريقي، منذ أزمنة مبكرة، خاصة عبر نشاط التجار، الذين شكّلوا النواة الأولى لهذا التواصل الحضاري. وفي مقابل ذلك، تبرز شرقي إفريقيا بوصفها مجالا

جغرافيا، يتمتع بخصائص طبيعية ومناخية جاذبة، من تنوع بيئي، ووفرة نسبية في الموارد، ما جعلها قطب استقطاب بشري للاستقرار والهجرة الدائمة. كما أن تركيبتها البشرية المتعددة الإثنيات والثقافات، وفرت أرضية ملائمة للتفاعل والاندماج، بدل الصدام أو الإقصاء.[٣]

- **المبحث الثاني:** أما المبحث الثاني، فينتقل من وصف المجال، إلى مساءلة فعل الهجرة ذاته، معتبرا إياه ظاهرة تاريخية متعددة الدوافع؛ فالهجرة هنا ليست حركة انتقال عفوية، بل استجابة مركبة لأوضاع اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، سادت الحجاز في فترات مختلفة، وأسهمت في دفع فئات من سكانه إلى البحث عن مجالات بديلة. وقد تنوّعت الأسباب والأهداف، بين اقتصادية مرتبطة بالتجارة والبحث عن الموارد، وما هو اجتماعي وسياسي، ناتج عن التحولات الداخلية، والصراعات القبلية، وصولا إلى البعد الديني، الذي سيكتسب لاحقا أهمية متزايدة. وهذا يجعل شرقي إفريقيا مجالا جغرافيا مستقبِلا للهجرات، ليس محض الصدفة، وإنما نتيجة جملة من الشروط الموضوعية، التي جعلتها فضاء واعدا لإعادة بناء الحياة.[٤]
- **المبحث الثالث:** ويعنى المبحث الثالث برصد البنية الداخلية للمجتمع الحجازي قبل الهجرة، لإبراز أن القبائل العربية، رغم عيشها في بيئة صحراوية قاحلة، لم تكن منعزلة عن التطور الحضاري؛ فقد استطاع المجتمع العربي أن يستثمر الطبيعة المحيطة به أحسن استثمار، وأن يطوّر أنماطا معيشية قائمة على التكيّف، والتنظيم، وبناء شبكات تجارية واسعة. كما يبين المبحث، أن الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية للقبائل، كانت منظمة ضمن إطار مؤسسي، تمثله القبيلة بقوانينها وأعرافها ونظمتها، وهو ما منح الأفراد إحساسا بالانتماء والهوية. وتظهر هذه البنية أوجه تقاطع واضحة، مع كثير من النظم الاجتماعية، التي عرفتها المجتمعات الإفريقية، الأمر الذي يفسر سهولة الاندماج والتفاعل لاحقا بعد الهجرة.[٥]
- **المبحث الرابع:** يُمَوْضِعُ المبحث الرابع والأخير الهجرات الحجازية، ضمن سياق أوسع، يتمثل في موجات بشرية متلاحقة، قدمت إلى شرقي إفريقيا من أقاليم متعددة من شبه الجزيرة العربية، مثل: اليمن، وعُمان، وبلاد فارس، ثم الشام. وقد أسهم هذا التعدد في إثراء الحضور العربي والإسلامي المبكر، ومنح المنطقة طابعا حضاريا متشابكا. وقد ركز على هجرة الصحابة من مكة، فرارا من اضطهاد قريش، باعتبارها تكتسي بعدا خاصا؛ إذ مثّلت لحظة مفصلية في ترسيخ الإسلام في شرقي إفريقيا، كنمط حياة وتنظيم اجتماعي، وليس مجرد اعتقاد فقط. وفي هذا السياق، تبرز هجرة قبيلتي «جهينة وربيعة»، بوصفهما تتويجا لهذا المسار التراكمي،

حيث لم يكن توجههما نحو شرقي إفريقيا مجرد نزوح، بل مشروعا لإعادة بناء مجد مفقود، عبر تأسيس مدن وكيانات سياسية جديدة، تستلهم النموذج الحضاري، الذي عرفته القبيلة في موطنها الأصلي.[٦]

٢- **الفصل الثاني:** ويضم الباب الأول فصلا ثانيا: معنونا بـ «الوجود الحجازي في شرق إفريقيا: بين العوامل السياسية والاقتصادية والدوافع الدينية»،[٧] ويمتد على طول الصفحات من (ص ٩٤ إلى ص ١٦٣). ويعنى هذا الفصل بتفكيك السياقات السياسية والاقتصادية والدينية التي شكّلت شروط الوجود الحجازي في شرقي إفريقيا، من خلال رصد البنى السياسية السابقة على الهجرات، وتتبع أدوار الشبكات التجارية والمسالك البرية والبحرية، وصولا إلى تحليل أنماط التواجد الحجازي بين الهجرة الطوعية، والتهجير القسري، ضمن أفق تاريخي، يمتد منذ ما قبل الإسلام، إلى عصر الدول الإسلامية المستقرة. وتأتي هذه الأفكار مقسمة على مباحث ثلاث:

- **المبحث الأول:** ينصب أولها على تحليل المشهد السياسي لشرقي إفريقيا، قبل وصول الهجرات الحجازية، مبرزا أن المنطقة لم تكن فراغا سياسيا، أو مجالا بلا تنظيم، بل عرفت قيام ممالك قوية، وأنظمة حكم متمايزة، تداخل فيها الطابع المركزي مع البنية القبلية. حيث توقف أولا عند مملكة أكسوم، باعتبارها نموذجا لدولة مبكرة، ذات امتداد سياسي وتجاري وديني، تأسست في حدود القرن الأول الميلادي، واستطاعت أن تبني نفوذها في منطقة القرن الإفريقي، بما جعلها فاعلا رئيسا في التبادلات مع العالم العربي. كما تناول هذا المبحث ممالك النوبة المسيحية (علوة والمقرة)، باعتبارها كيانات سياسية دينية، لعبت دور الوسيط بين إفريقيا الداخلية والعالم المتوسطي، وأسهمت في ضبط مسارات التواصل، قبل أن تتأثر تدريجيا بالتحولات الإسلامية اللاحقة. وفي مقابل هذه الممالك، يشير المبحث إلى أن أجزاء واسعة من شرقي إفريقيا، كانت تخضع لأنظمة حكم قبلية، قائمة على العصبية والروابط القرابية، وهي بنية تلتقي في كثير من خصائصها، مع النظام القبلي السائد في الحجاز قبل الإسلام، ما أوجد أرضية ذهنية واجتماعية مشتركة، سهّلت التفاعل لاحقا. ويختتم المبحث بالإشارة إلى نظام القبيلة، في الوسط والجنوب الشرقي الإفريقي، الذي شكل إطارا سياسيا واجتماعيا مرنا، سمح باندماج الوافدين، دون قطيعة جذرية مع البنى المحلية.[٨]
- **المبحث الثاني:** ويركز المبحث الثاني على البعد الاقتصادي - الجغرافي للهجرات؛ إذ يعتبر التجارة الرافعة الأساسية، التي مهّدت لحركة البشر والأفكار معا؛ فقد شكّلت الطرق التجارية الآسيوية (الحجازية) قنوات بحرية فاعلة، ربطت موانئ الحجاز بسواحل شرقي إفريقيا،

وأسهمت في انتقال التجار، ثم استقرارهم. وإضافة إلى هذا، يبرز دور الموانئ الإفريقية، باعتبارها فضاءات اتصال حضاري، لم تقتصر وظيفتها على التبادل السلعي، بل تحوّلت إلى نقاط استقرار، ونشر ثقافي وديني. ولا يغفل المبحث الإشارة إلى الدور المحوري للأسواق التجارية في كلوة وممباسا، باعتبارها مراكز حيوية، لعبت في ترسيخ الوجود العربي – الإسلامي، وتحويله من حضور عابر، إلى بنية اقتصادية واجتماعية مستقرة. وبناء على هذا يمكن القول: إن الطرق والمسالك التجارية، سواء القادمة من الحجاز، أو العابرة للصحراء الكبرى عبر الغرب الإسلامي، لم تكن مجرد مسارات اقتصادية، بل جسورا ثقافية، نقلت أنماط العيش، والتصورات الدينية، وأشكال التنظيم الاجتماعي.[٩]

- **المبحث الثالث:** يهتم المبحث الثالث بمعالجة أنماط التواجد الحجازي من زاوية دوافعه المباشرة، مبرزا أن الهجرة لم تكن دائما فعل اختيار حر، بل تداخلت فيها الرغبة الشخصية مع ضغوط سياسية واجتماعية. ويتناول أولا دور معاهدة البقط في تشجيع الهجرات السلمية (الطوعية)، حيث أسهمت هذه المعاهدة في ضمان استمرارية التواصل والهجرة، دون صدام عسكري، ووفرت إطارا قانونيا للتعايش. ثم ينتقل إلى الهجرات الحجازية في عهد الخلافة الراشدة، مشيرا لدور سياسة الانتشار ونشر الإسلام، في دفع القبائل نحو آفاق جديدة. كما يناقش الهجرات في عصر الدولة الأموية، حيث تداخل التشجيع الرسمي مع حالات التهجير القسري، الناتجة عن الصراعات السياسية. ويصل التحليل إلى عصر بني العباس، حيث أدّت الأزمات الداخلية والسياسات القمعية أحيانا، إلى دفع بعض القبائل نحو الهجرة. ويُختتم المبحث بـ الهجرات خلال عصر الدول الإسلامية المستقرة بمصر، حيث أصبح الوجود الحجازي جزءا من سياسة إقليمية أوسع، تجمع بين المصالح الاقتصادية والدينية.[١٠]

٣- **الفصل الثالث:** والفصل الثالث هو الأخير في هذا الباب، وعنوانه، «دور الهجرات الحجازية في تأسيس الممالك الإسلامية بشرقي إفريقيا»،[١١] (من ص ١٧٧ إلى ص ٢٥٧). ويندرج هذا الفصل ضمن تتويج المسار التحليلي للباب الأول، إذ ينتقل من تتبّع شروط الوجود الحجازي ودوافعه، إلى مساءلة نتائجه السياسية والحضارية، من خلال إبراز الدور الحاسم الذي لعبته الهجرات الحجازية، في نقل شرقي إفريقيا، من فضاء تتعدّد فيه المرجعيات الوثنية والمسيحية، إلى مجال سياسي – حضاري، تتصدره كيانات إسلامية، يحكمها زعماء مسلمون، وتنتظم وفق أنماط حكم مستلهمة من التجربة العربية الإسلامية، وفيه ثلاثة مباحث، وهي:

- **المبحث الأول:** ينطلق المبحث الأول من الفصل الثالث، من تحليل نشأة الكيانات الإسلامية في

شمال شرقي إفريقيا، بوصفها أولى تجليات التحول السياسي، الناتج عن الهجرات الحجازية المستقرة؛ فقد شكّلت هذه المنطقة وجهة مفضلة للاستقرار لعدة عوامل، ومنها: قربها الجغرافي من الحجاز، وتشابك مساراتها التجارية والدينية مع العالم الإسلامي. كما يتناول بعض أمثلة الاندماج، مثل: مملكة البجة، التي ظهرت في وقت مبكر، وشكّلت نموذجا لاندماج العناصر العربية المهاجرة مع البنى المحلية، قبل أن تعرف – لاحقا – مسارا من التحولات السياسية. ثم إمارة بني الكنز الإسلامية، بوصفها كيانا سياسيا، تأسس على يد مهاجرين من قبيلة ربيعة، حيث مثّلت الإمارة أحد أبرز نماذج انتقال السلطة، من أيدي حكام غير مسلمين، إلى نخبة عربية – إسلامية، استطاعت فرض نموذج حكم جديد، قائم على المرجعية الإسلامية. وممالك الطراز الإسلامي في الحبشة، التي عكست انتشار الإسلام خارج نطاق السيطرة السياسية المركزية، عبر شبكات الهجرة والتجارة والدعوة. ويُفرد حيّزا لتحليل سلطنات العبدلاب، وسنار أو الفونج، التي أسسها مهاجرون من قبيلة جهينة، حيث تجلّت الهجرة هنا باعتبارها سببا في تأسيس الدولة، لا عنصرا مساعدا، وأسهمت هذه السلطنات في إعادة تشكيل الخريطة السياسية والثقافية للمنطقة. ويُختتم المبحث بـممالك كردفان (تقلي والمسبعات)، التي وصلتها قبائل حجازية أخرى، وأسهمت في إدخال الإسلام كنظام حكم، وثقافة مجتمع.[١٢]

- **المبحث الثاني:** وقد ركّز المبحث الثاني على وسط شرقي إفريقيا، حيث تبلورت ممالك إسلامية نتيجة تفاعل الهجرات الحجازية، مع الطرق التجارية الساحلية والداخلية، ومن أهمها: سلطنة مقديشو، التي تعتبر مركزا تجاريا وحضاريا، لعب دور الوسيط بين الداخل الإفريقي والعالم الإسلامي، وأسهم في ترسيخ الثقافة الإسلامية على الساحل. ثم مملكة ممباسا، التي مثّلت نموذجا لمدينة – دولة إسلامية، ازدهرت بفضل التجارة البحرية والحضور العربي المستقر. ومملكة كلوة، التي بلغت درجة عالية من التنظيم السياسي والازدهار الاقتصادي، وأسهمت في نشر الإسلام على امتداد الساحل الشرقي.[١٣]
- **المبحث الثالث:** أما المبحث الثالث، فيعالج الامتداد الجغرافي للوجود الحجازي، مبرزا أن الهجرات، وإن كانت أقل كثافة مقارنة بشمال شرقي القارة، فإنها تركت أثرا سياسيا وحضاريا ملموسا، مثل: مملكة سفالة، التي شكّلت نقطة تواصل تجاري مهمة، وأسهمت في انتقال الإسلام إلى الجنوب الشرقي. وجزر القمر التي عرفت حضورا حجازيا، أسهم في إدماجها ضمن الفضاء الحضاري الإسلامي، عبر الاستقرار والتزاوج، وبناء مؤسسات دينية وسياسية محلية.[١٤]

ب- الباب الثاني: «التأثيرات الاجتماعية والدينية والعلمية لقبيلتي جهينة وربيعة في ممالك شرق إفريقيا من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي إلى القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي».[١٥] أما الباب الثاني، فينتقل بالدراية من تحليل البُنى السياسية، التي أفرزتها الهجرات الحجازية، إلى مساءلة آثارها العميقة، في النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمعات شرقي إفريقيا، مركزا على الكيفية التي تحوّل بها الوجود الحجازي من عنصر سياسي مؤسِّس، إلى قوة مُشكِّلة للهوية الاجتماعية، وأنماط العيش، والقيم الرمزية السائدة، وفي هذا الباب ثلاثة فصول، وهي:

١- الفصل الأول: يعالج الفصل الأول من هذا الباب «التأثيرات الاجتماعية لقبيلتي جهينة وربيعة في شرقي إفريقيا»،[١٦] ويمتد من (ص ٢٦٩ إلى ص ٣٢٣)، كما يعالج البعد الاجتماعي للهجرات الحجازية، مبرزا عدم اقتصار تأثير قبيلتي جهينة وربيعة على مستوى الحكم أو النخبة السياسية، بل امتد إلى البنية العميقة للمجتمع، حيث أسهمتا في إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية، عبر المصاهرة، والتداخل السكاني، ونقل أنماط العيش والعادات اليومية، وفي عذا الفصل ثلاثة مباحث، وهي:

- **المبحث الأول:** وقد تمحور المبحث الأول من هذا الفصل، حول تحليل التحولات التي طرأت على التركيبة البشرية لمجتمعات شرقي إفريقيا، نتيجة الاستقرار الحجازي؛ حيث أدّت المصاهرات الاجتماعية بين العرب الوافدين، والسكان المحليين، إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة، تجمع بين الانتماء الإفريقي، والنسب العربي، وهو ما أسهم في إعادة تعريف الهوية الاجتماعية داخل هذه الممالك. ويتجلّى هذا التحول بوضوح، في تغيّر التركيبة البشرية للمجتمع، حيث لم يعد الانتماء العرقي المحدِّد الوحيد للهوية، بل أصبح النسب العربي - الإسلامي عنصرا رمزيا، ذا قيمة اجتماعية متزايدة. كما يعالج المبحث المسميات والكنى العربية، التي انتشرت على حساب الأسماء الإفريقية، في دلالة واضحة على التحول الثقافي والرمزي، وما رافقه من تبنٍّ للأنماط الاسمية الإسلامية. ويُفرد حيّزا لادعاء النسب العربي بين الأفارقة؛ حيث سعى عدد من الأسر والجماعات، إلى الانتساب إلى القبائل الحجازية، وقاموا بتدوين أنسابهم، بما يعكس المكانة الاجتماعية التي اكتسبها الانتماء العربي في هذا السياق.[١٧]
- **المبحث الثاني:** ويركّز المبحث الثاني على مظاهر التداخل الثقافي في الحياة اليومية، مبرزا أن الهجرة لم تنقل الدين فقط، بل حملت معها منظومة كاملة من العادات والتقاليد. ويتناول المبحث تأثير الثقافة العربية في اختيار الزوجة، والخطبة، حيث انتقلت المعايير الاجتماعية الحجازية إلى أنماط الزواج، وأسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الأسرية. كما يناقش التوافق

في المأكل والمشرب العربي، حيث تأثرت العادات الغذائية المحلية بما هو سائد لدى القبائل الحجازية، في إطار تفاعل ثقافي متبادل. ويُبرز اتباع عادات الضيافة العربية، التي تعتبر من أبرز القيم الاجتماعية، التي انتقلت إلى المجتمع الإفريقي، وأسهمت في تعزيز مفاهيم الكرم، والاستقبال، والاحتفاء بالضيف.[١٨]

- **المبحث الثالث:** أما المبحث الثالث، فيتناول بالدراسة البعد الثقافي، بوصفه تتويجا للتأثير الاجتماعي، حيث أسهم الحجازيون في إرساء ممارسات ثقافية جديدة، شكّلت جزءا من الحياة العامة، داخل الممالك الإسلامية بشرقي إفريقيا. ولذلك يتناول انتشار الموسيقى والغناء العربيين، بوصفهما شكلين من أشكال الترفيه والتسلية، التي انتقلت إلى المجتمعات المحلية، وأسهمت في إثراء المشهد الثقافي، وخلق فضاءات تعبير فني جديدة. وانتقال طرق الترفيه والتسلية إلى شرق إفريقيا، في دلالة على عمق التفاعل الاجتماعي؛ حيث لم تعد الثقافة العربية مجرد عنصر وافد، بل مكوّنا مدمجا في النسيج الثقافي المحلي.[١٩]

٢- **الفصل الثاني:** خصصت الباحثة الفصل الثاني «التأثير الديني لقبيلتي جهينة وربيعة في شرق إفريقيا»،[٢٠] (من ص ٣٣٣ إلى ص ٣٧١). ويتناول هذا الفصل البعد الديني وهو، كما تشير الباحثة - من خلال هذا الفصل - أحد أكثر أوجه التأثير الحجازي عمقا واستمرارية؛ حيث لم يقتصر حضور قبيلتي جهينة وربيعة على نقل الإسلام كعقيدة، بل أسهم في إعادة تشكيل الممارسات الدينية، وتنظيم الحياة الأسرية والاجتماعية وفق المرجعية الشرعية، وفتح المجال أمام حركية دينية ومذهبية وصوفية، أسهمت في ترسيخ الإسلام داخل النسيج الاجتماعي لمجتمعات شرقي إفريقيا، وفي هذا الفصل مبحثان، وهما:

- **المبحث الأول:** حاولت الباحثة من خلال المبحث الأول، رصد التحوّل التدريجي الذي عرفه المجتمع الشرق إفريقي، على مستوى الممارسة الدينية؛ حيث أدّى الاستقرار الحجازي إلى انتشار الشعائر الدينية الإسلامية، وتحويلها من طقوس خاصة بالجماعات الوافدة، إلى ممارسات جماعية، اندمجت في الحياة اليومية للسكان المحليين. وتُبرز تنظيم الحقوق والواجبات الأسرية وفق الشريعة الإسلامية، حيث أسهم تطبيق الأحكام الشرعية في تقنين العلاقات داخل الأسرة، وإعادة ضبط مفاهيم الزواج، والميراث، والمسؤولية الاجتماعية، بما منح البنية الأسرية طابعا إسلاميا واضحا. ويتناول المبحث أيضا الاحتفال بالأعياد الدينية الإسلامية، باعتبارها لحظات جماعية، أعادت تشكيل الزمن الاجتماعي، وربطت المجتمع المحلي بالدورة الدينية الإسلامية السنوية. وتُفْرِد حيّزا للتعايش بين الأديان والمعتقدات، مبرزة أن انتشار الإسلام، لم يكن

بالضرورة قائما على الإقصاء، بل عرف أشكالا من التعايش مع المعتقدات السابقة، في إطار تدرّج ديني واجتماعي. ولتختتم بانتشار ظاهرة «التبرّك بالأضرحة والأولياء»، معتبرة إياه أحد تمظهرات التدين الشعبي، التي شكّلت جسرا بين التصورات المحلية السابقة، والتعبير الإسلامي الجديد، وأسهمت في ترسيخ الانتماء الديني داخل المجتمع.[٢١]

- **المبحث الثاني:** ينتقل المبحث الثاني من دراسة الممارسة الدينية اليومية، إلى تحليل الحركية الدينية المنظمة، مبرزا أن الوجود الحجازي، قد حمل معه تنوعات مذهبية وروحية، أسهمت في تشكيل المشهد الديني. وذلك بتناول انتقال الفقه والمذاهب الإسلامية إلى شرقي إفريقيا؛ حيث رافق الاستقرار الحجازي انتقال المرجعيات الفقهية، التي شكّلت أساس القضاء والتعليم الديني. كما يعالج انتشار المذاهب الإسلامية، مبرزا تعدّد الانتماءات المذهبية داخل هذه الممالك، وما رافقه من تفاعل فقهي وفكري. ويُختتم المبحث بانتشار الطرق الصوفية، التي لعبت دورا محوريا في نشر الإسلام، وتعميق البعد الروحي، وربط التدين بالممارسة اليومية، خاصة في الأوساط الشعبية.[٢٢]

٣- **الفصل الثالث:** والفصل الثالث الذي وسمته الباحثة بـ «التأثير الثقافي الحضاري على ممالك شرق إفريقيا».[٢٣] ينبسط على طول الصفحات من (ص ٣٨١ إلى ص ٤٥٢). ويُتناول هذا الفصل، من خلال مبحثين، أبعاد التأثير الثقافي والعلمي، الذي مارسته القبائل الحجازية في ممالك شرقي إفريقيا، مركّزا على دور التعليم العربي، وتداول المعرفة، وانتقال العلوم العقلية والنقلية، ضمن سياق تفاعل حضاري طويل الأمد، بين المجالين الحجازي والإفريقي، وفي هذا الفصل محثان، وهما:

- **المبحث الأول:** يعالج المبحث الأول حضور التعليم العربي، باعتباره ركيزة أساسية في البناء الثقافي للمجتمع الشرق إفريقي؛ حيث يبرز الدور المركزي للغة العربية في المجال التعليمي، باعتبارها لغة الدين والمعرفة والتواصل العلمي. كما يتوقف عند إسهام المعلمين والحجاج والسلاطين الأفارقة، في دعم العملية التعليمية، سواء عبر تشجيع طلاب العلم، أو توفير الحماية والرعاية للمؤسسات التعليمية. ويتناول المبحث أيضا انتشار مؤسسات التعليم العربي، من مساجد ومدارس وزوايا، إضافة إلى أساليب التعليم ومناهجه، التي اتسمت بالاعتماد على الحفظ والتلقي المباشر، ومنح الإجازات العلمية.[٢٤]
- **المبحث الثاني:** يركز المبحث الثاني والأخير، على دراسة أثر الهجرات العلمية، في تنشيط حركة التبادل المعرفي، حيث يتناول دور الأروقة العلمية، التي أسسها طلبة شرقي إفريقيا في

المراكز الإسلامية الكبرى، وما مثّلته من فضاءات لنقل العلوم، والاندماج في الشبكات العلمية للعالم الإسلامي. كما يعالج إسهام العلماء الأفارقة المجاورين لبلاد الحرمين الشريفين، ودورهم في إثراء الحياة العلمية، وربط شرقي إفريقيا بالحجاز. ويتطرق المبحث إلى انتقال العلوم النقلية إلى شرقي إفريقيا، مثل: علوم القرآن، والحديث، والفقه، إلى جانب العلوم العقلية، التي شملت الطب والملاحة وغيرهما، والتي ترسخت آثارها في ممالك شرقي إفريقيا عبر قرون متتالية.[٢٥]

ثانيا - أهمية الدراسة المنهجية والمعرفية

يتصف هذا العمل بصفة العصرية، على مستوى الهيكلة والمعارف المتضمنة؛ حيث انفرد بإحياء الذاكرة التاريخية بين العرب والأفارقة، في سياق دولي، وسياسي، ودبلوماسي، واقتصادي، متسما بطابع الأزمة والمواجهة. ولا يمكن مجاراته، إلا باستغلال ورقات الماضي، في بناء حاضر ومستقبل منفتح على جميع الجهات، بغرض الاستفادة من ميزة التكتل والتعاون الدولي، خصوصا وأن بين العرب والأفارقة ماضيا علائقيا مشرقا، وجوارا جغرافيا متقاربا، وأواصر مادية ومعنوية مشجعة على التقارب والتعاون. وعليه، نلمح إلى أن راهنية الموضوع، وتأثر مؤلفاته بأحداث الحاضر المعاش وتطوراته، جعلت الموضوع في النهاية، ينتهي إلى أن يكون نابعا من قلب الواقع، ويتميز بالبعد الحيوي، غير معزول عن التطورات الحالية.

وتفند هذه الدراسة بالدليل والحجة، النظرية القائلة باستحالة نمو وازدهار الحضارة في المناطق الجغرافية الصعبة كالصحاري، بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وحدّة الجفاف؛ حيث يكشف هذا البحث عن إشعاع سياسي مركزي، وثقافي، وعلمي، وديني كبير، كانت تعيشه منطقة شرقي إفريقيا، وأسهمت في إغنائه الهجرات الحجازية، على غرار باقي التجارب الحضارية الرائدة في البحر الأبيض المتوسط، خلال العصر الوسيط، وبداية العصر الذي يليه، كما تشير فصول هذا البحث، إلى أن التواصل بين الجهات الجغرافية القصية، كان دائما ساري المفعول بدرجات متفاوتة، ولم ينقطع بريقه إلا في فترات الأزمات الحالكة.

إن نظرة هذا البحث إلى التحركات البشرية، المتمثلة في هجرة قبيلتي: هجينة وربيعة باتجاه بلاد السودان الشرقي، تتعدى النظرة الضيقة، التي تعتبرها عادة، لا تزيد عن أن تكون تحركا ديمغرافيا مؤثرا، في تغيير التركيبة الاجتماعية المحلية لا غير، إلى التعمق في دراستها؛ حيث توصلت إلى أنها رافد حضاري حامل لحمولة فكرية وثقافية ودينية، أغنت الموروث السوداني، وشكلت قاعدة صلبة دافعة للتغيير؛ إذ على أساسها انطلق التحول الحضاري السوداني، وتشكلت هويته الحديثة ضمن بوتقة متكاملة، تجمع بين

طياتها التأثيرات المحلية والوافدة، تمخض عنها ميلاد إرث حضاري سوداني، ذو خصوصيات مشتركة، بينه وبين محيطه الحضاري الدولي.

ويحيل هذا البحث على أن الحضارة السودانية في شرقي إفريقيا، لم تكن يوما منغلقة على باقي التجارب الحضارية المجاورة لها، وإنما كانت منفتحة على جميع التيارات الحضارية الوافدة، تؤثر وتتأثر بها، في سياق التفاعلات والتبادلات الحضارية، على الرغم من الاختلافات الحاصلة عرقيا ولغويا وثقافيا، وهو الشيء الذي نرى أنه كان إيجابيا بالنسبة لبلاد السودان الشرقي، حيث استفادت من المؤثرات الحضارية، التي حملتها قبيلتا: جهينة وربيعة الحجازيتان في العصر الوسيط، في تحقيق نهضتها الحضارية، وبالتالي لو اعتبرنا أنها كانت حضارة منغلقة – على سبيل المثال – لما استفادت من تلك المؤثرات، وظلت تفتقر للتنوع، وتتخبط في العزلة والرجعية والركود، والتخلف عن الركب الحضاري الدولي.

وتظهر أهمية هذا البحث، في أنه خالف خلفية الأبحاث السابقة، التي من كثرة بحثها في إبراز الأدوار الريادية للقبائل الحجازية، على المستوى الاقتصادي، بات لا يُسمع لها دور آخر غيره، إلى درجة أنها اشتهرت في العالم العربي من المحيط إلى أقصى الخليج، بفعل ذلك بين القاصي والداني بالتجارة، ولا شيء غير التجارة، وعليه تبلور هذا البحث ليكسر هذه المعلومة، التي نعتبرها حكما أحاديا، لا يمكن أن يغطي على أهمية الجوانب والأدوار الأخرى العلمية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية، التي ظفرت بها القبائل الحجازية برمتها، وتركت آثارها في واقعها المعيش بالمجالات التي تنقلت بينها.

ويحمل هذا البحث بين طياته إفادة مهمة، توصلت إليها صاحبته، جراء قراءة رصينة للنصوص، وتحليلها للمواقف، وإبرازها لتفاصيل الوقائع، وتكمن في أن التأثير الحضاري للوافد من المراكز الحضارية الكبرى، يكون أقوى على العنصر المحلي في الهوامش الجغرافية، وينطلق هذا الأخير مع مرور الزمن يحاكيه، ويتخلى عن جزء كبير من عوائده، وهذا ما أثبتته في دراستها، وعددت الأمثلة على ذلك اجتماعيا، ودينيا، وعلميا؛ حيث رأت أنه من خلال الاحتكاك الاجتماعي، تأثر الأفارقة كثيرا بالأسماء والكنى العربية، سواء خص ذلك مسميات الأعلام، أو الأشياء، وحتى المناطق. وفيما يخص التأثير الحجازي على الأطعمة والأشربة في شرقي إفريقيا، فقد أضاف المهاجرون الكثير من الأطباق الحجازية، التي لم تكن معروفة لدى الأفارقة. ومن التأثيرات الدينية التي أنتجتها قبيلتا جهينة وربيعة، تعريب المنطقة، ونشر الإسلام وحضاراته، بما في ذلك العادات والتقاليد الإسلامية، كالاحتفال بعيدي الفطر والأضحى، ويوم الجمعة، والمولد النبوي الشريف، والمذاهب الدينية الإسلامية المبنية على العقيدة الإسلامية، بالإضافة إلى الطرق الصوفية، التي كان لها دور كبير في تقويم السلوك، ونشر الدين الإسلامي، وتأسيس المؤسسات التعليمية، من خلال تشكيل المريدين والزوايا.

ثالثا - نحو الاهتمام بتاريخ شرق إفريقيا بالمغرب:

في ظل غياب إنتاجات أكاديمية كثيفة، في تخصص تاريخ السودان الشرقي بالجامعة المغربية، يندفع الباحث تحت محك الندرة، إلى الاطلاع، وتتبع ما ينجز وينشر في جامعات دول الجوار، خصوصا تلك التي تشتهر بالإنتاج في هذا التخصص، وفي هذا الصدد يخوض الباحث في مرحلة الاكتشاف والاحتكاك، التي يتولد عنها استخلاص جملة من الدروس والعبر، وفي طليعتها، يصبح على بينة من التوجه والمنحى العام البحثي، الذي سلكه البحث في تاريخ السودان الشرقي، ويواكب التطورات التي طرأت عليه، على المستويات المعرفية والمنهجية، وإلى جانب ذلك، يتعرف على الإشكالات التاريخية المحورية، وتفاصيل الأحداث الكبرى، وسيرورة التحولات الجزئية عبر التاريخ، وفترات الازدهار والركود الحضاريين، والبناء المنهجي السابق والحاضر، الذي تكرر في نماذج الأبحاث المتميزة، المنجزة في كافة الموضوعات: السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والروحية، وزيادة على ذلك، يتعرف على أصناف المادة المصدرية وخصوصياتها، والإفادات المنتظر أن تقدمها في إعادة بناء الماضي.

ونلمح إلى أن دراسة: الهجرات الحجازية، وتأثيرها الديني والعلمي والاجتماعي على ممالك شرقي إفريقيا (ق ٥ هـ – ١١ م/ ١٠هـ – ١٦م) قبيلتا: هجينة وربيعة أنموذجا»، من نماذج الأبحاث التي تفيد الباحث في جوانب مختلفة، حيث قطعت مع إعادة اجترار الموضوعات السياسية والمنوغرافية الضيقة، والكتابة المنحازة، والمبنية على أفكار وإيديولوجيات عرقية، وانفتحت على رحاب جغرافي واسع، يستوعب تفاعلات وتأثيرات تاريخية كثيفة، تتماشى مع سياقات المرحلة الجديدة، التي تعرفها منطقة شرقي إفريقيا، حيث راحت بحاجة ماسة إلى زحزحة إرث الماضي، للتأثير في الحاضر، من منطلق التذكير بأواصر الأخوة، والقواسم المشتركة، والروابط الدموية بين الشعوب، في سبيل رفع التوترات المفتعلة، بنية التفرقة بين الأقطار العربية الإسلامية، وإضعافها، واستغلال ثرواتها من لدن القوى الأجنبية.

خاتمة

لا ينبغي أن نجهل حقيقة تاريخية، مفادها: أن تاريخ السودان الشرقي، تخصص علمي حيوي، يفيد وضع لبنة تأسيسه، كتخصص معرفي مستقل، في خلق مرتكز من مرتكزات الدبلوماسية الثقافية الجديدة، التي تسهم في ربط قنوات التواصل العلائقي، بين العالم العربي وأقطار السودان الشرقي، والتعريف بها، ووضعها في سياقاتها الثقافية والروحية المعتبرة، وتقريب وجهات النظر في القضايا المشتركة، وتحقيق المصالح المتبادلة، والانفتاح على معظم المجالات الجيوسياسية بالقارة الإفريقية، لجني ثمار المساندة الدولية في القضايا السياسية الشائكة.

الهوامش والإحالات

(١) عائشة غندوز، «الهجرات الحجازية وتأثيرها الديني العلمي والاجتماعي على ممالك شرق إفريقيا (ق٥هـ/١١م-ق١٠هـ/١٦م): قبائل جهينة وربيعة أنموذجا»، رسالة دكتوراه، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ٢٠٢٥م)، ٤.

(٢) المرجع السابق، ١٤.

(٣) المرجع السابق، ١٥-٣٨.

(٤) المرجع السابق، ٣٩-٥٤.

(٥) المرجع السابق، ٥٥-٧١.

(٦) المرجع السابق، ٧٢-٩١.

(٧) المرجع السابق، ٩٤.

(٨) المرجع السابق، ٩٤-١١١.

(٩) المرجع السابق ١١٢-١٣٩.

(١٠) المرجع السابق، ٤٠-٧٤.

(١١) المرجع السابق، ١٧٧.

(١٢) المرجع السابق، ١٧٧-٢٢١.

(١٣) المرجع السابق، ٢٢٣-٢٥٢.

(١٤) المرجع السابق، ٢٥٣-٢٦٧.

(١٥) المرجع السابق، ٢٦٨.

(١٦) المرجع السابق، ٢٦٩.

(١٧) المرجع السابق، ٢٦٩-٢٨٦.

(١٨) المرجع السابق، ٢٨٧-٣٢٢.

(١٩) المرجع السابق، ٣٢٣-٣٣٠.

(٢٠) المرجع السابق، ٣٣٣.

(٢١) المرجع السابق، ٣٣٤-٣٥٢.

(٢٢) المرجع السابق، ٣٥٤-٣٧٩.

(٢٣) المرجع السابق، ٣٨١.

(٢٤) المرجع السابق، ٣٨١- ٤١٨.

(٢٥) المرجع السابق، ٤١٩-٤٦٢.

تاريخ الإسلام في السنغال: رؤية تيجانية

الشيخ أحمد التجاني سي، الإسلام في السنغال: أبحاث ودراسات حول انتشار الإسلام والفكر الإسلامي في إفريقيا، وتصوير حال المسلمين في إفريقيا الغربية، (داكار: المكتبة السنغالية، د.ت)، ١٣٠ص.

عبد الرحمن كان، باحث متخصص في الشؤون الأفريقية، داكار.

يعد كتاب «الإسلام في السنغال»، وثيقة تراثية مهمة، في سياق الفكر الإسلامي الإفريقي المعاصر؛ حيث تسيطر الطرق الصوفية على المشهد الديني في غربي إفريقيا. وقد صدر الكتاب عن الشيخ أحمد التجاني سي المكتوم (١٩٢٥-٢٠١٧م)، الخليفة العام للطريقة التيجانية بمدينة تيواون، وكان زعيما من زعماء أكبر طائفة إسلامية في إفريقيا، وذا نفوذ واسع، ويجيد العربية، التي تعلمها عن والده المرحوم، الإمام الكبير أبي بكر سي، ويتقن الفرنسية كأهلها. كان سفيرا في القاهرة، مرتبطا بصداقة وثيقة مع المسؤولين العرب، ولديه رحلات في البلاد الإسلامية لتعزيز الروابط بين السنغاليين والإفريقيين والمشرقيين. ونشأ في بيئة متعددة الأصول (سريرية، بولارية، وولوفية)، كما تلقى تعليمه على يد علماء كبار، مثل: الشيخ عبد العزيز سي، والشيخ شيبا فال،[١] وتوفي عام ٢٠١٧م، تاركا إرثا يجسد تعاليم الإسلام في التعايش السلمي، بجمهورية السنغال.[٢] وقد أرّخ الكتاب في نهايته من طرف الكاتب بتاريخ ١٨ مايو عام ٢٠١٠م. ولا ندري ان كان هذا تاريخ الانتهاء من الكتاب، أو هو تاريخ الانتهاء من الفصل الأخير. ذلك أن فصول الكتاب تبدو وكأنها نصوص مقالات أو محاضرات، قد تكون كتبت أو ألقيت في فترات متباعدة، لكنها غير مؤرخة.

صدر الكتاب في سياق ما بعد الاستقلال السنغالي عام ١٩٦٠م، وذلك في الوقت الذي كان يسعى فيه مسلمو السنغال إلى القيام بجهود، من أجل هوية جامعة ترتكز على الإسلام، في ظل تحديات نفاذ العمل بالدستور العلماني؛ وهدفت تلك الجهود إلى المساهمة في «تمكين المسلمين في إفريقيا من فهم بعض حقائق الإسلام»، ودعوة لـترسيخ «الحركة العالمية الإسلامية المعتدلة»، وتعزيز الحوار بين الشرق والغرب، كما ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب.[٣]

ويسعى هذا العرض لقراءة متوازنة تعريفا بالكتاب؛ نظرا لتنوع مقالات الكتاب: من فلسفة، وأخلاق، وتاريخ، وحضارة، وقد أبرز الكتاب في هذا السياق، دور الطريقة التيجانية في نشر

التعايش السلمي. وتكمن أهميته اليوم في تقديمه نموذجا للإسلام المعتدل، في زمن تصاعد الجماعات الإرهابية والتطرف في الساحل الإفريقي؛[٤] حيث تعد الطريقة التيجانية عامل استقرار اجتماعي وسياسي.

أولا- البنية العامة للكتاب ومنهجه

يتكون الكتاب من مجموعة مقالات، تفتقر إلى الترابط على مستوى البناء العام للكتاب، وفيما يلي ملخص لأفكار محاور الكتاب وموضوعاته، التي جاءت على النحو الآتي:

الموضوع	الصفحة	ملخص أفكار المحور
المقدمة	٣	دعوة لإحياء التراث الإسلامي الإفريقي، والتركيز على الوسطية والحوار العالمي، وتجعل الكتاب جسرا بين التصوف السنغالي والعالم الإسلامي الأوسع، مع التركيز على التعاون الثقافي والروحي.
الإسلام دين تطور	١٣ -٤	يقدم الفصل الرؤية الجوهرية: الإسلام دين حي ديناميكي، يربط الروحي بالحضاري، رافضا الجمود، ومؤكدا على العمل كعبادة.
الطريقة إيمان وعمل	٢٤ -١٤	يبرز دور الطريقة التيجانية كمنهج إيماني عملي، يجعل العبادة تشمل الكسب والإعمار، متجاوزا الثنائية بين الروح والجسد، ويؤكد أن الإيمان يتجسد في العمل اليومي.
الإسلام السنغالي بين طبقتين	٣٠ -٢٥	يقدم تحليلا اجتماعيا للإسلام السنغالي، كعامل توحيد بين الطبقات، مشيرا إلى دور الطرق في تعزيز الهوية الإسلامية، والتعايش في مجتمع متنوع.
المسلم	٣١-٤١	يرسم صورة المسلم كـمواطن كوني، ملتزم أخلاقيا وعالميا، يجسد التوازن بين الإيمان الشخصي والمسؤولية تجاه الأمة والإنسانية.
محاباة الولد من الوالد	٤٢-٤٩	يناقش قضية أخلاقية أسرية: رفض المحاباة في معاملة الأبناء، مع الاستناد إلى قيم العدل والمساواة الإسلامية، لضمان تربية متوازنة.
التطور	٥٠-٥٢	يؤكد على التطور كجزء أصيل من الإسلام، رافضا الجمود، وداعيا للتقدم العلمي والحضاري، مع التمسك بالقيم الدينية.

الموضوع	الصفحة	ملخص أفكار المحور
فلسفة العمل في الإسلام	٥٣-٦٢	يقدم فلسفة عملية: العمل أقرب إلى الراحة، وهو عبادة وعمارة للأرض، منتقدا الاتكالية، وداعيا للكدح كوسيلة للكرامة.
بين الروح والمادة	٦٣-٦٩	يؤكد التوازن بين الروح والمادة، رافضا الفصل بينهما، ومقدما تصوفا عمليا، يدير التعليم والاقتصاد والحياة الاجتماعية
مفهوم الإسلام	٧٠-٩٠	يعيد صياغة مفهوم الإسلام كدين ديناميكي شامل، يجمع بين العقيدة والأخلاق والحضارة، بعيدا عن التصنيفات الضيقة.
مساهمة الإسلام في تنظيم الحضارة العالمية	٩١- ١٠٤	يبرز مساهمة الإسلام في تنظيم الحضارة العالمية، مستشهدا بتاريخ بغداد كعاصمة لليهودية والمسيحية والإسلام، كدليل على التعايش.
أهداف الرسالة الإسلامية	١٠٥-١١٠	يحدد أهداف الرسالة كتوحيد البشرية، تحت قيم العدل والسلام، مع التركيز على الجانب الكوني للإسلام.
إله واحد، شعب واحد، عالم واحد	١١١-١٢٩	يختم بدعوة للوحدة الكونية: كرؤية تجمع البشرية تحت راية التوحيد والسلام.

ويؤكد هذا التنوع، أن الكتاب ليس بحثا أكاديميا، بل مجموعة مقالات دعوية صوفية، تعكس رؤية الشيخ الشاملة، كوثيقة حية لفهم التصوف التيجاني في سياق إفريقي. ويتبنى المؤلف منهجية صوفية دعوية، ذات مرجعية قرآنية واضحة، تتميز بالاستشهاد الكثيف بالآيات القرآنية من سور متنوعة، كسورة فاطر، والإنسان، والنور، والأعراف، ومريم، وغيرها.

وللمؤلف أسلوب لغوي جذاب، يدعمه بالوضوح والحوار، وهو ما أشار إليه مقدم الكتاب، واصفا إياه بأن: «أسلوبه سجل ولكنه جذاب، فيه قدرة وبراعة ووضوح»؛[٥] حيث يجمع بين البعد الروحي المتجذر في الإيمان بالغيب، والبعد العملي الذي يركز على مفاهيم التطور والعمل.

ويحسب لمنهج المؤلف، نجاحه في تقديم صورة حية وديناميكية للإسلام؛ حيث يتجاوز في استعراضاته نزعات الجمود الفكري، ويربط الدين بالحياة الاجتماعية، مما يعكس دور الطرق الصوفية كمؤسسات اجتماعية في السنغال،[٦] ويبرز مستوى قبول الخطاب الديني في المجتمعات الإفريقية.

ورغم هذه الإيجابيات، فإن العمل لا يخلو من بعض القيود المنهجية، كغياب التماسك بين أجزاء الكتاب، وتكرار الاستشهادات القرآنية دون تفسير عميق، أو تحليل تاريخي ميداني يخدم السياق، والنقص في

التوثيق التاريخي، وهذا الأمر ربما لكونه بحثا دعويا – في إطار معين – لتمكين الشعوب الإفريقية، من فهم بعض الحقائق الإسلامية، بأسلوب كان مناسبا لتلك الفترة.

ثانيا- الرؤية الفكرية الرئيسة للإسلام

يقدّم الكتاب في فصله التأسيسي رؤية فلسفية قوية، يرفض من خلالها التصور الاختزالي للإسلام، بوصفه مجرد «رنّة والأنّة»[٧] فحسب، بل يؤكد الكاتب، أن الإسلام يمثل حادثة قطعية، تربط أطراف تاريخ الكون عامة، وأطراف التاريخ البشري بخاصة».[٨] وهذا التصوير يضع الإسلام في موضع المحور الجوهري، الذي يمنح المسارين: الكوني والبشري تماسكهما ومعناهما. ويصر المؤلف على نبذ التصنيف الذي يحصر الإسلام في كونه «نوعا من التجانية

وافل الخيرات» الروحية، أو مجرّد «آلة» للقلب فقط. بل يراه حضارة حية، يقوم على مبدأ الربط بين الثنائيات المتكاملة: المشاهد والمغيبات، الغنى والإنفاق، الفقر والكسب، والعزة وإكمال النقائص.

ويدعم المؤلف هذا الطرح بالاستشهاد بجملة من الآيات القرآنية، التي تؤسس لمركزية الإرادة الإنسانية والمسؤولية الفردية، مثل قوله تعالى: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ»،[٩] وقوله تعالى: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا»،[١٠] ومسترشدا بالمبدأ الصوفي، الذي يقتبسه عن الشيخ أحمد التجاني: «بسير زمانك سراً»،[١١] والذي يحث على المسايرة الإيجابية لعصره، والتفاعل الخلاق مع مستجداته.

وتنبثق من هذه الفلسفة دعوته الصريحة لرفض «العزلة والعطلة»، أي القعود عن العمل، معتبرا العمل «عبادة وعمارة للأرض»، مستشهدا بقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ»،[١٢] وبذلك، يجعل المؤلف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة طبيعية للإيمان الحق والعمل الصالح، مؤكدا على أن الإسلام، دين يدفع نحو الفاعلية، والإعمار، والتفاعل الإيجابي مع عالم الشهادة.

ويحسب للكتاب تقديمه رؤية وسيطة حيوية للإسلام، تربط بين الروحي والعملي، وتعكس تصوفا تطبيقيا، يتوافق مع دور الطرق الصوفية كالتيجانية، في إدارة المجتمع السنغالي، في مجال التعليم، والاقتصاد، وغيرهما، والذي أسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في السنغال.[١٣]بيد أن النقد يوجه إلى الاقتصار على تصوير الإسلام كحضارة مثالية، دون مناقشة الصراعات التاريخية، أو التحديات الاجتماعية.

ثالثا- الإسلام الإفريقي والحوار العالمي

ينتقل الكتاب إلى رصد تاريخ انتشار الإسلام في منطقة غربي إفريقيا، مبتدئا بعصر المرابطين، مرورا بملوك السنغال القدماء، مع الإشارة إلى اختلاف الروايات التاريخية، حول دوافع الانتشار بين التجارة والفتح، أو

اعتناق ملوك للإسلام. ويركز بشكل لافت على الدور المحوري للطرق الصوفية، ولا سيما الطريقة التيجانية، في نشر نموذج إسلامي سلمي، وتفعيل قيم التعايش، ليصور في النهاية مجتمعات المسلمين في غربي إفريقيا ككيان متماسك، حافظ على هويته رغم التحديات. كما يعلق الدكتور الحسين كان: «تطرق هذا الكتاب إلى معالجة جوانب من تأثير الإسلام على المجتمع السنغالي، حيث عمل على تقوية أواصر العلاقات الاجتماعية، كما أسهم الإسلام – وفق عبارة الشيخ أحمد التجاني سي – في بناء نهضة حضارية، غيرت سلوك السكان المحليين إيجابا، في مختلف مناحي الحياة».[١٤]

ويعد هذا الطرح إسهاما مهما، في نقل مركزية السردية الإسلامية من المشرق، إلى سياق إفريقي محدد، مقدما نموذجا عمليا لإسلام تعايشي، في ظل دولة علمانية، ومؤكدا على أبعاده الحوارية العالمية.

ويلاحظ على هذا الجزء، افتقاره للعمق الميداني، والتحليل الاجتماعي للروافد الدينية؛ حيث يعتمد على رواية تاريخية داخلية، ذات نزعة صوفية، دون مناقشة التأثيرات الخارجية الفاعلة، كالحركات السلفية في إفريقيا، والاستعمار الفرنسي وسياساته،[١٥]مما يجعله أقل شمولا، مقارنة مع الدراسات الأكاديمية التاريخية الحديثة.

رابعا- التقييم الشامل للإسهام العلمي والفكري للكتاب

يشكل كتاب «الإسلام في السنغال» للشيخ أحمد التجاني سي، إضافة متميزة إلى الفكر الإسلامي الإفريقي، من خلال إبرازه تلاقي التصوف مع الدعوة العملية، في مرحلة ما بعد الاستعمار.

ومن الناحية العلمية، يتبنى الكتاب منهجا دعويا صوفيا، يستند إلى استشهاد قرآني واسع، لدعم رؤيته حول الديناميكية الإسلامية، غير أنه يفتقر إلى الصرامة الأكاديمية؛ إذ يطغى عليه طابع الوعظ، ويَقْصُر في التوثيق التاريخي، والاستئناس بالمصادر الخارجية؛ مما يقربه من طابع المقالات الدعوية، أكثر من كونه دراسة علمية منهجية.

وعلى المستوى الفكري، يبرز الكتاب رؤية وسطية، توفق بين البعد الروحي والعملي، ويرفض الجمود، ويؤكد على الإسلام كدين تطوري، يربط العبادة بالكسب والتعمير؛ ففي فصول مثل: «الطريقة إيمان وعمل»، و«فلسفة العمل في الإسلام»، يقدم المؤلف نموذجا للتصوف التطبيقي، القائم على إدارة المجتمع، مستلهما تعاليم الشيخ أحمد التجاني، محولا الطريقة إلى أداة للتنمية الاجتماعية في السنغال.

ويعكس هذا الإسهام دور المؤلف كخليفة للطريقة التجانية، ذات الانتشار الواسع في غربي إفريقيا، مساهما في ترسيخ إسلام معتدل، في مواجهة التطرف، كما في دعوته للحوار العالمي، وشعار «إله واحد، شعب واحد، عالم واحد». بيد أن الكتاب يُنتقد لتكرار بعض الأفكار، دون تعمّق تفسيري، وغياب التحليل

الاجتماعي للطبقات، أو الصراعات التاريخية؛ مما يحدّ من شموليتها، مقارنة بأعمال معاصرة لدراسات الإسلام في إفريقيا.[١٦]

وعلى العموم، يحسب للكتاب دوره في إحياء التراث الإسلامي السنغالي، خاصة في ظل تصاعد التطرف في منطقة الساحل، حيث يقدم نموذجا للتعايش السلمي في دولة علمانية؛ فإسهامه العلمي، يظل متوسطا، بسبب هيمنة الطابع الدعوي، غير أنه يمتاز بثراء فكري، في تأكيده على الديناميكية الإسلامية، مما يجعله وثيقة حيّة لفهم التصوف الإفريقي.

الخلاصة

يمثّل كتاب «الإسلام في السنغال» للشيخ أحمد التجاني سي، شهادة حيّة على الإرث الصوفي في غربي إفريقيا؛ حيث يجسّد المزاوجة بين الروحانية والعمل الاجتماعي، في سياق تاريخي، اشتمل على تحديات الاستعمار والعلمانية. ويقدّم المؤلف في الكتاب رؤية شاملة للإسلام كدين ديناميكي، يرفض الجمود، ويحث على التطور والعمل، كجزء من العبادة، مستلهما القرآن، لربط ثنائيات: كالروح والمادة، والإيمان والمسؤولية الكونية.

ويعكس هذا النهج دور المؤلف كخليفة للطريقة التجانية، التي أسهمت في نشر الإسلام السلمي، وتعزيز الاستقرار المجتمعي في السنغال. ويبقى الكتاب يمثل دعوة إلى الحوار العالمي، ويبرز إسهام الإسلام في الحضارة الكونية، كما في استشهاده بنموذج بغداد التاريخي، كدليل على التعايش السلمي.

وفي ظلّ تصاعد التطرف في العصر الراهن، يقدّم الكتاب نموذجا للإسلام المعتدل، الجامع بين التصوف والتنمية، مما يجعله مصدر إلهام للباحثين والدعاة. لذا، نوصي بإعادة نشره، مُزوّدا بتعليقات أكاديمية، تعزّز قيمته العلمية؛ إذ إنه ليس مجرّد كتاب، بل جسرا ثقافيا، يربط إفريقيا بالعالم الإسلامي الأوسع.

الهوامش

(1) Leonardo A. Villalón, *Islamic Society and State Power in Senegal: Disciples and Citizens in Fatick*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 67:70.

(٢) رغم أن ٩٥٪ من سكان السنغال مسلمون، فإن دستورها منذ الاستقلال عام ١٩٦٠م، يعتمد على نموذج علماني فرنسي، مستوحى من قانون فصل الكنيسة عن الدولة (١٩٠٥)، معلنا الجمهورية: «علمانية، ديمقراطية، اجتماعية». وهذا النظام، دفع جانبا التنظيمات الاجتماعية التقليدية، محافظا على قوانين مثل كود الأسرة (١٩٧٢) الذي يقيد الشريعة، مما أثار انتقادات الإسلاميين، الذين يطالبون بدولة إسلامية مبنية على الشريعة، لحل المشكلات الاجتماعية. الطرق الصوفية المهيمنة (التجانية والمريدية)، تقبل النظام من خلال «تبادل خدمات» مع الدولة، مما يعزز استقرارها، بينما واجه الإصلاحيون سابقا مثل شيخ توري (مؤسس الاتحاد الثقافي الإسلامي ١٩٥٣) تحديات في إصلاح التعليم والمجتمع. ويبرز هذا التوتر تحديات الفكر الإسلامي ما بعد الاستعمار، في التوفيق بين التراث والحداثة العلمانية، ويعتبر هذا الكتاب نابعا في إطار هذا الزخم من التحديات، لتقديم رؤية شاملة، لتوحيد الهوية المجتمعية في السنغال.

(٣) الشيخ أحمد التجاني سي، الإسلام في السنغال: أبحاث ودراسات حول انتشار الإسلام والفكر الإسلامي في إفريقيا، وتصوير حال المسلمين في إفريقيا الغربية، (داكار: المكتبة السنغالية، د.ت)، ٣.

(4) Alexander Thurston, *Jihadists of North Africa and the Sahel: Local Politics and Rebel Groups*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 134:140.

(٥) الشيخ أحمد التجاني سي، مرجع سبق ذكره، ٢.

(6) Leonardo A. Villalón, Op. cit., 89:92.

(٧) عادة رتيبة.

(٨) الشيخ أحمد التجاني سي، مرجع سبق ذكره، ٤.

(٩) سورة القيامة: ١٤.

(١٠) سورة الإنسان: ٣.

(١١) الشيخ أحمد التجاني سي، مرجع سبق ذكره، ٨.

(١٢) سورة الأعراف: ٩٦.

(13) Leonardo A. Villalón, Op. cit., 67.

(١٤) د. الحسين كان، سنغالي الجنسية وحاصل على الدكتوراه في الحضارة الإسلامية والدراسات الإفريقية.

(15) Alexander Thurston, Op. cit., 134:140.

(١٦) شهدت دراسات الإسلام في إفريقيا تطورا ملحوظا في المراكز الغربية المعاصرة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، مع التركيز على الديناميكيات التاريخية، والاجتماعية، والسياسية. ومن أبرز هذه المراكز: مركز سياسة الشرق الأوسط في بروكينغز، الذي يركز على الحركات الإسلامية والإسلام السياسي؛ ومجلس العلاقات الخارجية (برنامج إفريقيا)، الذي يدرس التفاعل بين الدين والسياسة، ومركز دراسات الشرق الأوسط في هارفارد، الذي يحلل التطور التاريخي والمظاهر الثقافية؛ ومركز الدراسات الإفريقية في بيركلي وكولومبيا، اللذين يعتمدان مناهج متعددة التخصصات؛ ومركز الدراسات الإفريقية في أكسفورد، ومركز دراسات الإسلام في إدنبرة، الذي يناقش القضايا المعاصرة مثل النوع الاجتماعي والعولمة.

كمثال بارز، يبرز معهد دراسة الفكر الإسلامي في إفريقيا (ISITA) التابع لجامعة نورث وسترن (تأسس ٢٠٠٠م)، الذي يركز على توثيق المخطوطات والفكر الإسلامي، وينشر كتباً مثل «جهاد القلم»، و«الصوفية والإنتاج الأدبي»، إلى جانب دورية «إفريقيا الإسلامية»، ومؤتمرات حول العولمة والحوار الإسلامي – المسيحي. وتهدف هذه الأعمال إلى فهم أعمق للإسلام، كعنصر استقرار اجتماعي في إفريقيا، رغم بعض التحيزات الغربية.

سوسيولوجيا تشكل الدولة في القرن الإفريقي

Redie Bereketeab, Historical Sociology of State Formation in the Horn of Africa: Genesis, Trajectories, Processes, Routes and Consequences, (Switzerland: Palgrave Macmillan Cham, 2023), 572.

ريدي بيريكيتيب، علم الاجتماع التاريخي لتشكيل الدولة في القرن الإفريقي: النشأة، والمسارات، والعمليات، والمسالك، والنتائج، (سويسرا: دار بالنغريف ماكميلان للنشر، ٢٠٢٣)، ٥٧٢ ص.

أ.د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم.

مؤلف الكتاب، هو أستاذ مشارك في علم الاجتماع، وباحث أول في معهد شمال إفريقيا بأوبسالا Uppsala في السويد. تتناول أبحاث بيريكيتيب علم الاجتماع السياسي والتنموي، مع التركيز بشكل خاص على الدولة وتشكيلها، والأمة وتكوينها، بالإضافة إلى الهوية والقومية. ولبيريكيتيب في هذا المجالات عشرات البحوث الأصلية، موجهة لدراسة منطقة القرن الإفريقي، وسنعرف بهذا الكتاب من خلال المحاور والفصول الآتية:

أولا- تشكيل الدولة في القرن الإفريقي: حيوية الموضوع وديناميةالمنطقة

يكتسب هذا الكتاب أهميته، من أهمية الموضوع الذي يعالجه، وأهمية المنطقة التي يتصدى لدراستها؛ فمن حيث الموضوع، فإنه يتناول كتاب (علم الاجتماع التاريخي لتشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي). ويحلل ويدرس نشأة، ومسارات، وعمليات، وعواقب التطور المعقد، لتشكيل الدولة في المنطقة. ولتحقيق ذلك، يستخدم الكتاب ثلاثة نماذج تحليلية وتفسيرية، لشرح عملية تشكيل الدولة المعقدة والشاقة، في منطقة القرن الإفريقي، وهي: الدولة البدائية، والدولة الاستعمارية، ودولة التحرر الوطني. وتمكّن هذه النماذج، بطريقة استدلالية ومبتكرة، من فهم، وتفسير، وتحليل، تشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي؛ فبينما يفسر نموذج الدولة البدائية عملية تاريخية محلية، لتشكيل الدولة في إثيوبيا، يشير النموذج الاستعماري إلى عملية تشكيل دولة مصمَّمة ومفروضة من الخارج. أما نموذج التحرير الوطني، فيشير إلى نمط محدد من أنماط تشكيل الدولة، يُجرى في ظل حركة وأيديولوجية تحرر وطني، وفي بيئة تحرر وطني أيضا.

أما المنطقة التي يتصدى الكتاب لدراستها، فهي منطقة القرن الإفريقي، التي تعدّ الأكثر عرضة للصراع في القارة الإفريقية؛ إذ تعاني المنطقة من أمراض معقدة ومتشابكة. وتشمل هذه الأمراض الصراعات داخل الدول، وبين الدول، وأزمات الدولة، والتخلف، والفقر، والبطالة، والهجرة الجماعية، والتدهور البيئي، والجفاف، والمجاعة، والتدخل الخارجي، والتدخل الجيوسياسي، وضعف الحكم الديمقراطي، والاستبداد، وسوء إدارة التنوع، وتعدد الهويات؛ فالأسباب الجذرية للأمراض متعددة ومعقدة، لكن السبب الأبرز هو طبيعة الدولة وبنيتها، وينظر إلى الدولة على أنها مصدر الأمراض وعلاجها.

ثانيا- مسارات تشكيل الدولة واستنطاق البيئة المحلية

يتضمن الكتاب، بالإضافة إلى مقدمة لمؤلفه، ثمانية فصول، تتكامل جميعها لتحقيق هدف الكتاب، وتقديم صورة شاملة للأفكار الأساسية للكتاب، من المنظورين: النظري والتطبيقي.

أ- الفصل الأول- تحديات تشكيل الدولة، وهو المعنون بـ»المقدمة»

يتناول - بالإضافة إلى تقديم مخطط للكتاب- سردا للمتغيرات المتعددة، التي تشكل أسباب الطبيعة الهشة، لتشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي. ويحلل بإيجاز المتغيرات متعددة الأوجه، التي تؤثر على عملية تشكيل الدولة، مثل: القصور الديمقراطي، والتدخلات الخارجية، والصراعات، والتدهور البيئي، وأزمة الدولة. ويجادل الفصل بأن التفاعل المعقد لهذه المتغيرات أو الأمراض، هو الذي يدعم رثاثة تشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي.

يبرز هذا الفصل أن النماذج الثلاثة (تشكيل: الدولة البدائية، والدولة الاستعمارية، ودولة التحرر الوطني) مجتمعة، تمكننا من فهم وتفسير وتحليل وشرح عملية تشكيل الدولة الشاقة والمعقدة، في منطقة القرن الإفريقي. وأن النماذج الثلاثة كأدوات تحليلية وتوضيحية جماعية، من شأنها أن تعالج بشكل واضح التحديات الدائمة، التي تواجهها منطقة القرن الإفريقي. ويمكن تفسير الأساس المنطقي وراء اعتماد النماذج لمنطقة القرن الإفريقي، على أنه مستمد من ثلاثة عوامل، تجعل المنطقة متميزة، وهي: (أ) استعداد المنطقة لدرجة عالية من الصراعات والحروب. (ب) خضوع المنطقة لتدخلات جيوسياسية صارخة. (ج) الخصائص الفريدة للمنطقة في إنتاج دول جديدة من الدول القائمة؛ فمنطقة القرن الإفريقي، في القارة الإفريقية فقط، أظهرت دولة انفصالية ناجحة. وإضافة إلى ذلك، فإنها تدعم الظواهر والمسارات التاريخية الثلاث، التي تملي تطورات مجتمعات منطقة القرن الإفريقي، واعتماد النموذج الثلاثي لتشكيل الدولة في هذه المنطقة.

ب- الفصل الثاني- نظريات تشكيل الدولة

يقدم الفصل الثاني، وعنوانه «نظريات تشكيل الدولة»، لمحة عامة عن نظريات تشكيل الدولة، ويهدف من ذلك إلى تقديم منظور مقارن في هذا السياق. كما يستكشف هذا الفصل مختلف الاتجاهات النظرية، ونشأة تشكيل الدولة، والمسارات والعمليات التاريخية التي تفسرها. ويتتبع التطور التاريخي للدولة عبر مختلف العصور، ويناقش – بإيجاز – عددا من النظريات البنيوية الوظيفية، مثل: النظرية المؤسسية، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية الأصل الاستعماري، ونظرية الانتشار لتشكيل الدولة. وبذا يشكل الفصل خلفية للفصول التجريبية الثلاثة اللاحقة، التي تتناول ثلاثة نماذج لتشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي.

وقد اتضح في هذا الفصل، أن أدبيات تشكيل الدولة، تزخر بالجدل والتناقضات والنزاعات، وأن جهود العلوم الاجتماعية، لم تثمر بعد، في البحث عن صيغة مشتركة لتشكيل الدولة، ذات صلاحية عالمية، وقابلية تطبيقية. وأن غياب صيغة مشتركة، تشمل البشرية، قائمة على نظرية وتجريبية ومنهجية شاملة، له آثار سياسية وعملية. وعلاوة على ذلك، فإن المفهوم السائد، هو أن نموذج الدولة الحالي، يظل نتاج التجربة الأوروبية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتاريخية، والفلسفية، والأيديولوجية، والمعرفية، والبيئة المجتمعية. وبالتالي، فلن يكرر هذا النموذج الأوروبي المركزي لنموذج الدولة، في بيئات مجتمعية أخرى.

ج- الفصل الثالث- إثيوبيا الدولة البدائية وتحديات تشكيل الدولة

يدرس الفصل الثالث، «تشكل الدولة البدائية: إثيوبيا» نموذجا داخليا لتشكل الدولة، ويتناول التشكل الاجتماعي التاريخي للدولة في إثيوبيا، ويرى أن الحالة الإثيوبية، تمثل نموذجا وعملية محليتين لعلم الاجتماع التاريخي لتشكيل الدولة، على قدم المساواة مع المراحل الأولى من التاريخ الأوروبي. ويفترض أن يكون النموذج الإثيوبي فريدا في القارة الإفريقية؛ حيث ينظر عموما إلى تشكل الدولة الحديثة، على أنه نتيجة للاستعمار الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، يشير تشكيل الدولة البدائية أيضا، إلى تاريخ طويل من النشوء، حيث تحدّد مراحل مختلفة من التحول والإصلاح، عملية تشكل الدولة، وتُميزها.

وتبين من قراءتنا لهذا الفصل، وبغض النظر عن الجدل والغموض الذي أحاط بتشكيل دولة إثيوبيا، فإنها اكتسبت سمعة عدم خضوعها للاستعمار، فضلا عن كونها فخر السود في جميع أنحاء العالم، إلا أن الحقيقة، هي أن تشكيل الدولة في إثيوبيا ما يزال هشّا، كما هو الحال في الدول التي أنشأها الاستعمار في القارة، وأن الأنظمة الثلاثة التي حكمت إثيوبيا في القرنين العشرين والحادي والعشرين (النظام الملكي،

والنظام العسكري الماركسي، والنظام العرقي الفيدرالي)، كانت منزعجة من مشروع تشكيل الدولة، بقدر ما كانت الدول ما بعد الاستعمارية في إفريقيا؛ لذلك سعت تلك الأنظمة إلى إعادة تشكيل هيكل الدولة، وفقا لتوجهاتها الأيديولوجية الخاصة. وتظل المفارقة ماثلة في أن بلدا يتمتع بـ ٣٠٠٠ عام من الدولة المستمرة، ما يزال يتصارع مع مسألة تشكيل الدولة.

د- الفصل الرابع- تشكيل دولة ما بعد الاستعمار وإرث الاستعمار المكبل

يحلّل الفصل الرابع «تشكيل الدولة الاستعمارية»، وتكوين الدولة في ظل الاستعمار، ويتساءل عن عواقب الاستعمار على تشكيل الدولة، وأداء الدولة ما بعد الاستعمار اللاحق. ويفحص الفصل الهيئات الهيكلية والمؤسسية، التي توجد في المجتمع، ويفكك الهياكل والمؤسسات والآليات والسلطات الأصلية، ما قبل الاستعمارية، ثم إبعادها إلى طابع غير رسمي. كما يتناول هذا الفصل العوامل، التي تجعل تشكيل الدولة الناجم عن الاستعمار، محفوفا بالمخاطر بطبيعته.

وخلص هذا الفصل إلى أنه حتى اليوم، تعد المعايير والقيم الغربية متفوقة وعالمية، وهي المعيار الذي يجب على الآخرين اعتماده. كما خلص إلى أن تشكيل الدولة ما بعد الاستعمارية، لا يمكن أن ينفصل عن الإملاءات الغربية. وأن دولة ما بعد الاستعمار، ورثت العديد من جوانب الهياكل والمؤسسات ما قبل الاستعمارية والاستعمارية، مما أدى إلى الازدواجية. وأن الفشل في تحقيق التوازن داخل الإرث المزدوج، يجعل تشكيل الدولة ما بعد الاستعمارية غير مستقر للغاية، وعرضة للصراع، وناقص الشرعية، وقابلا للتدخلات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت الدولة الاستعمارية كمستودع للسلطة، تمثل تطلعات ومصالح مجموعة صغيرة «مغربنة» وحضرية. وبهذا المعنى، فإن تحرر دولة ما بعد الاستعمار من إرثها الاستعماري، له أهمية كبيرة لعلاقات الدولة بالمجتمع.

هـ- الفصل الخامس- تشكيل دولة التحرر الوطني وتحديات الانتقال إلى الثقافة السياسية المدنية

يتناول الفصل الخامس، «دولة التحرير الوطني» نوعا من تشكيل الدولة، نتج عن كفاح تحرريّ طويل الأمد، وغالبا ما يستند هذا النوع من تشكيل الدولة، إلى أيديولوجية التحرير الوطني، ويهتدي بها. وترسى أسس تشكيل الدولة خلال كفاح التحرير، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، تعزيز ثقافة سياسية للتحرير. وتنتقل سمات ثقافة التحرير الوطني، التي ضمنت انتصار حركة التحرير، إلى مساعي تشكيل دولة ما بعد التحرير. وهذا غالبا ما يجعل تشكيل دولة ما بعد التحرير محفوفا بالمخاطر للغاية، نظرا لتطبيق الشروط القديمة على شروط جديدة. كما يشير إلى عجز حركة التحرير الوطني عن التحول، من ثقافة سياسية

للتحرر الوطني، إلى ثقافة مدنية لتشكيل الدولة بعد التحرير. ويجادل الفصل بأن الثقافة السياسية، وأيديولوجية التحرير الوطني، تعيقان تشكيل دولة ما بعد التحرير.

وأوضح الفصل، كيف أن سمات ثقافة وأيديولوجية التحرر الوطني، التي ترسخت خلال نضال التحرير، ونقلت في ظل الحكم المدني بعد التحرير (تجارب: أرض الصومال، وإريتريا، وجنوب السودان)، وتشكل تحديات الانتقال من الثقافة السياسية للتحرر الوطني، إلى الثقافة السياسية المدنية بعد التحرير، وتشكيل الدولة. كما أوضح كيف أن تحديات الانتقال والتحول، تجعل مشروع تشكيل دولة التحرر الوطني هشا ومتعثرا. ويتعلق أحد هذه التحديات بحركات التحرر الوطني المنتصرة، التي تميل إلى إدارة مجتمع ما بعد التحرير، وفقا لأخلاقيات ثقافة التحرر. وأنه دائما تفترض الحركات المنتصرة، هيمنة مطلقة على سلطة الدولة، مما يُهمّش ويستبعد أصحاب المصلحة الآخرين، والمجتمع عموما.

و- الفصل السادس- شرعية الدولة وأداء الحكومة: محاولات للتكيّف العصيّ

يجادل الفصل السادس، وهو بعنوان «شرعية الدولة وأداء الحكومة في القرن الإفريقي»، بأن شرعية الدولة تنبع من مصدرين: داخلي، وخارجي. حيث يشير المصدر المحلي إلى الشرعية، التي يمنحها المواطنون للدولة، بينما يشير المصدر الخارجي إلى النظام الدولي للدولة، الذي يمنحها الشرعية. وفي الوضع المثالي، يوجد تناسق بين المصدرين. أما في الواقع، فعادة ما تكون هناك علاقة عكسية. ويصف مفهوم الشرعية العكسية واقعا، يسود فيه مصدر واحد فقط للشرعية، سواء كان محليا أو خارجيا، وفي أي وقت. ويجادل الفصل بأن أصل الدولة والتدخلات الخارجية المتتالية، تزعزعان شرعية الدولة، وتشوهانها في منطقة القرن الإفريقي. كما يجادل بأن شرعية الدولة تحدّد أداء الحكومة.

ونتبين من هذا الفصل، كيف يرتبط نقص الشرعية، ارتباطا وثيقا بأداء الحكومة، وكيف يؤثر هذا الأخير على الشرعية. كما نتبين أن الأصول الاستعمارية للدولة، إلى جانب التدخلات الخارجية المتتالية، أدت إلى اختلال وتشويه شرعية الدولة، وأداء الحكومة في منطقة القرن الإفريقي. كما أثر تنوع المجتمعات في منطقة القرن الإفريقي سلبا على العلاقات بين المجتمع والدولة، وأن الدولة الاستعمارية وخليفتها، دولة ما بعد الاستعمار، اتسمت بانقسامات وتوترات مؤسسية، تمثلت في ثنائية الحضر/ الريف. وباعتبارها تمثل الطبقة الوسطى الحضرية بشكل رئيس، فقد نفّرت الدولة غالبية سكان الريف، وفقدت ثقتهم. وقد اتبعت دولة التحرير الوطني نفس نهج العمل، الذي اتبعته الدولة الاستعمارية/ما بعد الاستعمارية. كما أن دولة التحرير الوطني، تظهر مستوى مختلفا من القدرة، فيما يتعلق ببعدين، الأول: هو مستوى اختراقها للمجتمع. والثاني: هو أنها تستمد شرعيتها من الأداء الثوري.

ز- الفصل السابع- نماذج تشكيل الدولة: تشابهات واختلافات

يدرس الفصل السابع (الخصائص المشتركة للأنماط الثلاثة لتشكيل الدولة: التوليف) أوجه الاختلاف والتشابه بين الأنماط أو النماذج الثلاثة لتشكيل الدولة (الدولة البدائية، والدولة الاستعمارية، ودولة التحرر الوطني). ويحاول التوفيق بين القواسم المشتركة، ودمجها، معرّفا النماذج من خلال تحديد العناصر المركزية، لكل نمط من أنماط تشكيل الدولة. ويجادل بوجود تقارب بين هذه النماذج، على الرغم من التباين التاريخي. ويبين أن إحدى نقاط التقارب هي الوظائف؛ إذ إن جميع نماذج الدولة، تؤدي الوظائف نفسها، وإن كان بتفاوت في الكفاءة والقدرات. إضافة إلى نقطة أخرى، هي الترتيب التنظيمي الهرمي والمركزية.

وقد اتضح في هذا الفصل، فيما يتعلق بتشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي، أنه بينما تمثل الوظائف الإيجابية قاسما مشتركا، أو سمات مميزة، فإن تشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي، يمزقه أيضا الصراع السياسي بين القوى المركزية والطاردة، وهو جانب سلبي من القواسم المشتركة. وأن جميع دول منطقة القرن الإفريقي، تعاني من صراعات ناتجة عن التنافس بين هذه القوى المتعارضة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، خلافا لادعاء بعضهم، بأن النموذج الغربي لتشكيل الدولة، غير قابل للتطبيق في إفريقيا، فإن التنافس الطارد/الجاذب، هو مظهر تاريخي للمجتمعات في مرحلة انتقالية، يجسد تحديات تشكيل الدولة المستمر؛ حيث تتنافس الهويات شبه الوطنية والوطنية على التفوق، كمكونات وظواهر عابرة، وأن تقديم الخدمات، باعتباره حجر الزاوية في شرعية الدولة، يحظى بالموافقة الشعبية، التي تكسب الدولة من خلالها ثقة المواطنين واعترافهم. وأن الأشكال الثلاثة لتشكيل الدولة، الموضحة في هذا العمل، تشترك في هذه الخصائص مع بعضها البعض، وكذلك مع الدول الأخرى، في نظام الدولة العالمي.

ح- الفصل الثامن- اختلاف الأصول والمسارات وتشابه وظائف الدولة والمسؤوليات

يقدم الفصل الثامن (الخاتمة)، ملخصا وملاحظات ختامية. وعلى سبيل التذكير، يسرد الفصل الحجج الرئيسة التي تمت مناقشتها في الكتاب. ويحلّل أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الثلاثة لتشكيل الدولة، في منطقة القرن الإفريقي. ويتبنى فكرة أنه على الرغم من اختلافها العميق، إلا أن جميعها تظهر أوجه تشابه كبيرة في أبعاد أخرى، وأن الاختلافات تتجلى بوضوح في الأصول التاريخية، والمسارات، والجهات الفاعلة، والهياكل المشاركة في تشكيل الدولة. كما تتجلى أوجه التشابه في وظائف الدولة ومسؤولياتها؛ حيث تؤدي النماذج الثلاثة الوظائف نفسها، من تقديم الخدمات، والأمن، والسلامة الإقليمية، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها. بما يضفي تقديم الخدمات الشرعية على جميع نماذج الدولة.

وقد خلص هذا الفصل إلى جملة من النقاط، ولعل أهمها ما يأتي:

أ- إن الدول في جميع أنحاء العالم، تتباين حتى ضمن ما يسمى بالنموذج الأوروبي؛ إذ توجد تباينات كبيرة في أنظمة الدولة (ملكية، ورئاسية، وبرلمانية، وديمقراطية ليبرالية، واستبدادية، إلخ).

ب- إن هناك خصائص أساسية مشتركة بين جميع الدول، وتشمل هذه الخصائص: توفير الأمن، والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاحترام، والاعتراف الدبلوماسي والدولي.

ج- إن الخطاب الداعي إلى عدم جدوى النموذج الغربي، لتشكيل الدولة في إفريقيا، لا ينسى ويتجاهل الإرث الدائم للاستعمار فحسب، بل إنه أيضا يصبح غير مثمر بشكل متزايد. ومن ثم، فإن النهج المثمر يتمثل في كيفية موازنة الإرث المزدوج، والبحث عن مسارات ونماذج وآليات، تأخذ في الاعتبار خصوصيات وخصائص وحقائق كل مجتمع إفريقي.

د- إن بناء الدولة عملية مستمرة، تتسم بالسيولة والمرونة؛ فالدولة بامتياز صانعة للحروب، بقدر ما هي صانعة للسلام. وبصفتها المنظمة السياسية الرئيسة، تلعب الدولة دورا حاسما في بناء المجتمع؛ لذا، ينبغي أن تسهم أهداف عملية بناء الدولة، في منطقة القرن الإفريقي، وإتمامها بشكل سليم وفعال، في حل المشكلات المتعددة والمتفاقمة، التي تعاني منها المنطقة.

ثالثا- تشكيل الدولة.. جوهر السلام والاستقرار والتنمية

بقي أن نشير في ختام استعراضنا لهذا الكتاب، الذي نأمل أن تكون قراءتنا له قراءة فاحصة، أن مؤلفه تناول فيه علم الاجتماع التاريخي، لتشكيل الدولة في منطقة القرن الإفريقي. وسلط الضوء على نشأة، وعمليات، ومسارات، وعواقب التطور المعقد، لتشكيل الدولة في المنطقة، دراسة وتحليلا. ولتحقيق ذلك، استخدم مؤلف الكتاب ثلاثة نماذج في منطقة القرن الإفريقي، وهي: الدولة البدائية، والدولة الاستعمارية، ودولة التحرر الوطني. ورأى أنها تمثل نماذج تحليلية وتفسيرية، شارحة لعملية تشكيل الدولة المعقدة والشاقة. وقد تبين له أن علم الاجتماع التاريخي، ما يزال يكافح لإيجاد صيغة لتشكيل الدولة، تتمتع بصلاحية عالمية، وقابلية للتطبيق. وأن الأدبيات العامة لتشكيل الدولة، محفوفة بالخلاف والجدل، خاصة فيما يتعلق بعالمية نماذج الدولة القائمة.

وفي إجراءات ختامنا لقراءة هذا الكتاب، نذهب إلى ما ذهب إليه مؤلف الكتاب، من قول بأن هناك بعدين لتشكيل الدولة، هما: تصور الدولة كعملية تطورية واستمرارية، وتصور علم الاجتماع التاريخي. وأن البعد الأول يصوّر تشكيل الدولة كعملية طويلة، تمتد عبر الزمن (الماضي، والحاضر، والمستقبل)، وتحكمها

إيقاعات، ونطاقات، ووتائر متنوعة. أما البعد الثاني، فيفهم تشكيل الدولة من منظور التحول التاريخي والسوسيولوجي للمجتمع. وهذا التحول مُملى ومتأصل في مراحل، وتجارب، ونكسات، ومحن، وإنجازات مختلفة، تحدّد بشكل تراكمي تشكيل الدولة، وتمنحها خصوصيتها وخصائصها الخاصة.

ومهما يكن الأمر، فيعد مشروع تشكيل الدولة، جوهر السلام، والأمن، والاستقرار، والتنمية، في منطقة القرن الإفريقي؛ لذا، يجب أخذه على محمل الجد. ومن الضروري - أيضا - مراعاة التنوع التاريخي، والمسارات والخصائص الخاصة للدول، التي يراعي فيها نموذج تشكيل الدولة، المطبق على كل من تلك العوامل. ومن هنا ينبع الأساس المنطقي وراء النماذج الثلاثة، التي تعكس الخصوصيات التاريخية لمنطقة القرن الإفريقي.